الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات

التنويع الاقتصادي في الدول النامية في ظل تحديات الثروة النفطية دراسة حالة (النرويج- الإمارات العربية المتحدة- الجزائر)

إعداد الطالبات:
منـــــال بحري
هـــاجرة لكلوكة
هنـــــاء غوري

إشراف الدكتور:
أحمـــد نصير

أعضاء لجنة المناقشة

د/هشام لبزة	أستاذ محاضر صنف " أ " بجامعة حمه لخضر الوادي	رئيساً
د/أحمد نصير	أستاذ محاضر صنف " أ" بجامعة حمه لخضر الوادي	مشرفاً
د/ أحمد تي	أستاذ محاضر صنف " أ" بجامعة حمه لخضر الوادي	مناقشاً

السنة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم
كلك ١٤١٧

الملخص:.....

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التنويع الاقتصادي بالتطرق لمختلف المفاهيم والتعاريف المرتبطة به، ومبررات اعتماده في مختلف اقتصاديات الدول النامية، وذلك لما يكتسيه هذا الموضوع من أهمية كبيرة للبلدان خاصة الريعية منها، والتي تعاني من اختلالات وتشوهات كبيرة في هياكلها الاقتصادية الناجمة عن اعتمادها على المورد الوحيد للدخل، والمتأتي من خلال امتلاكها لثروات طبيعية يقعد في مقدمتها النفط، مما جعلها تتصف بأحادية الاقتصاد.

وتتجلى خطورة الاعتماد على هذا المورد من خلال ارتباط أسعاره بالأسواق العالمية للنفط.وما يجري فيها من تقلبات حادة بين الحين والآخر، وما يصاحبه من أثر على النمو والاستقرار الاقتصادي في هذه البلدان. الأمر الذي دفع صندوق النقد الدولي إلى إصدار توجيهات بضرورة التنويع في اقتصادياتها لمعالجة هذه الاختلالات.

ولهذا فقد سعت العديد من البلدان للعمل على تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي وإنجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية، والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي، وتحسين كفاءة وفاعلية هذه القطاعات.

الكلمات المفتاحية: الثروة النفطية، التنويع الاقتصادي، صناديق الثروة السيادية، المؤشرات الاقتصادية.

ABSTRACT:

This study aims to identify economic diversification by addressing the various concepts and definitions associated with it and the justification for its adoption in the various economies of developing countries. This study is of great importance to countries, especially the rentier ones which suffer from large imbalances and distortions in their economic structures resulting from their dependence on the resource The only income, which comes through the possession of natural wealth sits in the forefront of oil, which made them characterized by unilateral economy.

The danger of dependence on this resource is reflected in the fact that its prices are linked to the world oil markets, with occasional sharp fluctuations and the consequent impact on economic growth and stability in these countries. Which prompted the International Monetary Fund to issue directives to diversify their economies to address these imbalances.

Therefore, many countries have sought to implement the strategy of economic diversification and success by adopting a package of economic diversification policies, which aim to restructure the economy and raise the level of contribution of alternative economic sectors in the GDP and improve the efficiency and effectiveness of these sectors.

Keywords: oil wealth, economic diversification, sovereign wealth funds, economic indicators.

العنوان	الصفحة
الشكر	
الملخص	
الفهرس	
قائمة الجداول والأشكال	
المقدمة العامة	أ-و
الفصل الأول: الخلفية النظرية للثروة النفطية والتنويع الاقتصادي للدول النامية	
تمهيد	8
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الثروة النفطية والبدائل المتاحة له.	9
المطلب الأول: ماهية الثروة النفطية	9
1- مفاهيم حول الثروة النفطية	9
2- نشأة الثروة النفطية	10
3- أهمية الثروة النفطية	11
المطلب الثاني: عرض وطلب النفط	11
1- عرض النفط	12
1-1- النفقة في الصناعة النفطية	12
1-2- النفقة على المستوى الكلي للصناعة	12
2- الطلب على النفط	14
2-1- محددات الطلب على النفط	15
2-2- الطلب على نفط الأوبك	15
المطلب الثالث: البدائل المتاحة للنفط	16
1- الطاقات المتجددة	16
1-1- الطاقة الشمسية	16
1-1-1- مفاهيم عامة حول الطاقة الشمسية	16
1-1-2- استخدامات الطاقة الشمسية	17

1-2- طاقة الرياح (الطاقة الهوائية)	17
1-2-1- مفهوم طاقة الرياح	17
1-2-2- فوائد استخدامات طاقة الرياح	18
1-3- الطاقة المائية	18
1-3-1- مفهوم الطاقة المائية	18
1-3-2- استخدامات الموارد المائية	19
2- الطاقات الغير متجددة	19
2-1- الغاز الطبيعي	19
2-1-1- مفاهيم الغاز الطبيعي	19
2-1-2- استعمالات الغاز الطبيعي	20
2-2- الفحم الحجري	20
2-2-1- مفاهيم عامة حول الفحم الحجري	21
2-2-2- استعمالات الفحم الحجري	21
2-3- الطاقة النووية	21
2-3-1- مفاهيم عامة حول الطاقة النووية	21
2-3-2- استخدامات الطاقة النووية	22
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التنويع الاقتصادي	23
المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي	23
1- مفاهيم حول التنويع الاقتصادي	23
2- خصائص التنويع الاقتصادي	24
3- أهداف التنويع الاقتصادي	24
4- أنواع التنويع الاقتصادي	24
5- مبررات التنويع الاقتصادي	25
6- آثار اعتماد الدول على سياسة التنويع الاقتصادي	25
المطلب الثاني : متطلبات التنويع الاقتصادي	26

1-المرض الهولندي والتنويع الاقتصادي	26
1-1- تطور مفهوم المرض الهولندي	26
1-2- سياسات الهروب من المرض الهولندي	26
2-لعنة الموارد والتنويع الاقتصادي	27
2-1- تطور مفهوم لعنة الموارد	27
2-2- سياسة الهروب من لعنة الموارد	28
3- عدم اليقين والتنويع الاقتصادي	28
3-1- سياسة الهروب من ظاهرة عدم اليقين	29
4- دور التنويع الاقتصادي في الحد من المرض الهولندي ولعنة الموارد وعدم اليقين	29
4-1- دور القطاعات غير النفطية في زيادة النمو الاقتصادي	30
4-2- دور القطاعات غير النفطية في رفع درجة التنوع الاقتصادي	30
4-3- دور القطاعات النفطية للتنوع الاقتصادي في التغلب على لعنة الموارد	30
4-4- دور القطاعات غير النفطية للتنوع الاقتصادي في التغلب على المرض الهولندي	30
4-5- دور القطاعات غير النفطية للتنوع الاقتصادي في التغلب على عدم اليقين	30
4-6- دور القطاعات غير النفطية للتنوع الاقتصادي في خلق فرص عمل	31
المطلب الثالث: مؤشرات التنويع الاقتصادي ومحدداته	31
1- مؤشرات التنويع الاقتصادي	31
2- محددات التنويع الاقتصادي	34
المبحث الثالث: عرض أهم بعض تجارب الدول النفطية في التنويع الاقتصادي للدول النامية	35
المطلب الأول : تجارب بعض أهم دول آسيا في التنويع الاقتصادي	35
1- تجربة المملكة العربية السعودية في التنويع الاقتصادي	35
2- تجربة ماليزيا في التنويع الاقتصادي	37
1- العوامل الداخلية لنجاح الانطلاق الاقتصادي بماليزيا	37
2- العوامل ذات البعد الخارجي المساهمة في نجاح الانطلاق الاقتصادي بماليزيا	40
3- تجربة الهند في التنويع الاقتصادي	41

المطلب الثاني: تجارب بعض أهم دول أمريكا اللاتينية في التنويع الاقتصادي	43
1- تجربة فنزويلا وأوبك في التنويع الاقتصادي:	43
2- تجربة الشيلي في التنويع الاقتصادي	44
3- تجربة الأرجنتين في التنويع الاقتصادي	45
خلاصة	48
الفصل الثاني: تجارب الدول النفطية في التنويع الاقتصادي	
تمهيد	50
المبحث الأول: نظرة عامة حول النفط في النرويج والإمارات العربية المتحدة والجزائر	
المطلب الأول: التجربة النرويجية في النفط	51
1- موقع النفط في الاقتصاد النرويجي	51
2- إمكانيات النفط في الاقتصاد النرويجي	52
3- تطور عوائد النفط في النرويج	53
المطلب الثاني: التجربة الإماراتية في النفط	55
1- موقع النفط في الاقتصاد الإمارتي	56
2- إمكانيات النفط في الاقتصاد الإماراتي	57
المطلب الثالث: التجربة الجزائرية في النفط	58
1- موقع النفط في الجزائر	58
2- إمكانيات النفط في الاقتصاد الجزائري	60
3- تطور عوائد النفط في الجزائر	63
المبحث الثاني: تجارب النرويج والإمارات والجزائر ف التنويع الاقتصادي	65
المطلب الأول: التجربة النرويجية في استخدام العوائد النفطية ومجالات التنويع الاقتصادي	65
1- مفاهيم عامة حول صناديق الثروة السيادية	65
1-1- ماهية صندوق الثروة النرويجي	66
1-2- استراتيجيات صندوق الثروة النرويجي	68

2- مجالات التنويع الاقتصادي في النرويج	68
المطلب الثاني: التجربة الإماراتية في استخدام العوائد النفطية ومجالات التنويع الاقتصادي	69
1- ماهية صندوق الثروة السيادي الإماراتي:	69
1-1- الصناديق الممولة عن طريق عوائد المواد الأولية (صناديق سيادية نفطية)	69
1-2- الصناديق الممولة بفوائض المدفوعات التجارية (صناديق سيادية غير نفطية)	69
2- مجالات التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة	70
المطلب الثالث: التجربة الجزائرية في استخدام العوائد النفطية ومجالات التنويع الاقتصادي	72
1- تكوين صندوق ضبط الموارد	72
2- مفاهيم عامة حول صندوق ضبط الموارد	72
3- أهمية العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري	73
المبحث الثالث: مدى مساهمة الإيرادات النفطية في التنويع الاقتصادي للدول: النرويج, الإمارات العربية المتحدة, الجزائر	78
المطلب الأول: مؤشرات تطوُّر تجربة النرويج في التنويع الاقتصادي	78
أولاً: الأداء الداخلي	78
1- التغير في معدل نمو الاقتصاد النرويجي	78
2- مساهمة النفط في إيرادات الميزانية العامة	79
3- التغير في هيكل البطالة في النرويج	79
4-التغير في هيكل التضخم للنرويج	80
ثانياً: الأداء الخارجي	81
1- مساهمة القطاع النفطي في ميزان المدفوعات للنرويج	81
2- التغير في أسعار الصرف للنرويج	82
المطلب الثاني: مؤشرات تطوُّر تجربة الإمارات العربية المتحدة في التنويع الاقتصادي	82
أولاً: الأداء الداخلي	83

1- التغير في معدل نمو الاقتصاد الاماراتي	83
2- مساهمة الإيرادات النفطية للميزانية العامة في الإمارات العربية المتحدة:	83
3- التغير في هيكل البطالة في الامارات العربية المتحدة	85
4-تطور معدلات التضخم لدولة الامارات العربية المتحدة	85
ثانياً: الأداء الخارجي	86
1- مساهمة الإيرادات النفطية في ميزان المدفوعات الإماراتي	86
2- التغير في أسعار الصرف للإمارات العربية المتحدة	87
المطلب الثالث: مؤشرات تطوُّر تجربة الجزائر في التنويع الاقتصادي	88
أولاً: الأداء الداخلي	88
1- مساهمة الإيرادات النفطية على الناتج الداخلي الإجمالي الجزائري 2001-2015	88
2- مساهمة الإيرادات النفطية للموازنة العامة في الجزائر	89
3- التغير في هيكل البطالة في الجزائر	90
4-تطور معدلات التضخم في الجزائر	91
ثانياً: الأداء الخارجي	91
1- مساهمة الإيرادات النفطية في ميزان المدفوعات للجزائر	92
2- التغير في أسعار الصرف للجزائر	93
خلاصة الفصل	94
الخاتمة العامة	و-ي
قائمة المراجع	111-101

1- قائمة الأشكال:

رقم الشكل	الشكل	الرقم
(01-01)	معامل جيني ومنحنى لورنز	32
(02-01)	مساهمة الصناعة والزراعة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية	35
(03-01)	النمو الحقيقي للمخرجات	36
(04-01)	حصص القطاعات من إجمالي الناتج المحلي	36
(01-02)	آلية عمل الصندوق في الأجل الطويل	67
(02-02)	نسبة مساهمة القطاع النفطي في إيرادات الميزانية العامة للنرويج 2000-2012	79
(03-02)	التغيُّر في هيكل البطالة للنرويج 2000-2016	80
(04-02)	مساهمة القطاع النفطي في ميزان المدفوعات للنرويج 2005-2015	81
(05-02)	أسعار صرف اليورو-كرونة نرويجي EUR/ NOK-2005 2017	82
(06-02)	مساهمة الناتج المحلي الداخلي الإجمالي للإمارات 2008-2018	83
(07-02)	التغير في هيكل البطالة للإمارات العربية المتحدة 2000-2016	85
(08-02)	ميزان المدفوعات للإمارات العربية المتحدة للفترة 2000-2015	86
(09-02)	التغير في أسعار الصرف الإمارات العربية المتحدة 2000-2016	87
(10-02)	التغير في هيكل البطالة للجزائر 2001-2016	90
(11-02)	سعر الصرف في الجزائر للفترة 2000-2016	93

2- **قائمة الجداول:**

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-02)	تطور احتياطي النفط في النرويج خلال الفترة الممتدة من 2005-2013	52
(02-02)	تطور إنتاج النفط في النرويج خلال الفترة الممتدة من 2005-2013	53
(03-02)	قيمة العوائد النفطية خلال الفترة من 1977-1989	54
(04-02)	قيمة العوائد النفطية خلال الفترة من 1990-1999	54
(05-02)	قيمة العوائد النفطية خلال فترة من 2000-2016	55
(06-02)	إنتاج النفط الخام سنويا لدولة الإمارات العربية المتحدة من 2006-2015	57
((07-02)	الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام لدولة الإمارات2006-2015	58
(08-02)	تطور احتياطي النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1971- 2013	61
(09-02)	تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1971-2013	62
(10-02)	تطور قيمة صندوق الثروة النرويجي خلال الفترة 1996- 2013	66
(11-02)	مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في بنية الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2000- 2013	75
(12-02)	نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الخام في الفترة 2000- 2012	75
(13-02)	نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الخام في الفترة 2000-2013	76
(14-02)	نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الخام في الفترة 2000-2013	76
(15-02)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي النرويجي للمدة 2000- 2010	78
(16-02)	التغير في هيكل التضخم النرويجي	80
(17-02)	مساهمة الإيرادات النفطية للميزانية العامة في الإمارات خلال 2001-2016	84
(18-02)	تطور معدلات التضخم لدولة الإمارات العربية المتحدة 2000-2015	85
(19-02)	مساهمة الإيرادات النفطية على الناتج المحلي الداخلي الإجمالي للفترة 2000-2015	88
(20-02)	مساهمة الإيرادات النفطية للموازنة العامة للجزائر للفترة 2010-2016	89
(21-02)	تطور معدلات التضخم لدولة الجزائر 2000-2015	91
(22-02)	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2001- 2014	92

للثروة النفطية مكانة عالمية عالية فهي المصدر الرئيسي للطاقة والعامل الأهم للنمو الاقتصادي منذ الستينات إلى غاية اليوم، فلقد برزت أهميتها في مجالات اقتصادية، سياسية وعسكرية وأصبحت سلاحاً قوياً تعتمد عليها كل الدول المالكة لها. وإن الدول المنتجة للنفط لا تعتبر فقط مصدر للطاقة، بل المحور الأساسي والاستراتيجي لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية العالمية. ولقد تم اكتشاف النفط في ولاية بنسلفانيا بأمريكا سنة 1911 لتصبح أهم قطب مصدر للنفط، ولكن سرعان ما تحولت من أكبر المستوردين وذلك سنة 1948، حيث مثلت هاته السنة نقطة تحول الأنظار وبحث عن مواقع النفط "**الذهب الأسود**". ومع الاهتمام بالمنطقة العربية، فإن الانتصار العربي لسنة 1973 غير من معادلة سوق النفط العالمي منتقلا من سوق المشترين إلى سوق البائعين، حيث مثلت الدول العربية أهم الأطراف البائعة والمنتجة له.

ولقد برزت النرويج والإمارات العربية المتحدة والجزائر كأهم الدول المصدرة للنفط، اختلفوا في كميات الإنتاج والإمداد العالمي للطاقة، لكن تشابهوا واتفقوا في بناء اقتصاديات نفطية تعتمد على مورد ناضب من خلال عوائده في تنفيذ خططهم التنموية والنهوض باقتصادياتهم، ورغم كل هذا إلا أنه عليهم التوجه إلى التنويع الاقتصادي وعدم الاعتماد على مورد واحد فقط للتمويل الاقتصادي وذلك من اجل النهوض باقتصاد متنوع وهذا يستوجب عليهم التوجه لسياسة التنويع الاقتصادي، حيث أنه هدف ضروري تسعى لتحقيقه معظم الدول النفطية فهو يُحصِّن الاقتصاد ويعطيه المرونة للتكيف مع تغيُّر الظروف، والأهم من ذلك أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص، مما يُقلص من البطالة، كما ويؤدي التنويع إلى زيادة القيمة المضافة المحلية.

إلا أن الدراسات الاقتصادية تشير إلى وجود أثر سلبي لتقلبات أسعار النفط على القطاعات الاقتصادية الأخرى (المرض الهولندي) وعلى الأداء الاقتصادي بصفة عامة عند انخفاض أسعاره، وقد أصبح لزاماً على الاقتصاديات النفطية الاستفادة من الإيرادات النفطية لتنويع اقتصادياتها ومواجهة الصدمات النفطية.

❖ **الإشكالية الرئيسية:**

إن المكانة الهامة التي يحتلها النفط في العالم اليوم وبدون منازع، راجعة إلى أهميته المتزايدة عبر التاريخ، باعتباره سلعة إستراتيجية هامة في المجتمع الصناعي الحديث، وانطلاقا مما سبق وللتعرُّف على تجربة كل من النرويج والإمارات العربية المتحدة والجزائر في مجال استخدام العوائد النفطية، وعلى ضوء ما سبق يتمثل الإشكال الذي سنعمل على معالجته من خلال هاته الدراسة في المشكلة الرئيسية التالية:

- **ما واقع إستراتيجية التنويع الاقتصادي بالدول النفطية في ظل تطور الثروة النفطية؟. وما هو واقع دول النرويج، الإمارات والجزائر من ذلك؟.**

❖ **الأسئلة الفرعية:**

من خلال هاته الإشكالية يمكننا طرح تساؤلات فرعية التي نراها ضرورية للوصول لإجابات المشكلة:

- ما هي أهم العوامل المحددة لأسعار النفط؟ وما هي محددات الطلب عليه في السوق النفطية؟
- ما هي الأهداف المرجوة من تطبيق سياسة التنويع الاقتصادي؟
- ما مدى مساهمة العوائد النفطية في مؤشرات الأداء الداخلي والخارجي لكل من النرويج، الإمارات العربية المتحدة والجزائر؟

❖ **فرضيات الدراسة:**

وكإجابة مبدئية عن التساؤلات الفرعية نفترض:

- إن تقلبات أسعار النفط جعلت كل من النرويج والإمارات العربية المتحدة والجزائر عرضة للصدمات خارجية، مما جعلها تتخذ تدابير وسياسات بمحاولة تخفيف حدَّة هاته التقلبات على اقتصادياتها، فقامت بإنشاء صناديق للثروة السيادية لجمع الفوائض المالية النفطية لمجابهة أخطار انخفاض الأسعار على أدائها الاقتصادي الداخلي والخارجي.
- من أهم أهداف التنوع الاقتصادي تقليل مخاطر إحلال طاقات بديلة محل النفط والفقدان التدريجي لدول الأوبك لحصتها في السوق النفطية العالمية، وكذلك تقليص دور الدولة في الاقتصاد وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص.
- هناك تفاوت في مساهمة العوائد النفطية في مؤشرات الأداء الداخلي والخارجي لكل من النرويج، الإمارات العربية المتحدة والجزائر.

❖ **مبررات اختيار الموضوع:**

من البديهي أن لكل باحث أراد الخوض في دراسة ما، أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه ومن هذه الأسباب ما هو موضوعي وما هو ذاتي (شخصي)، حيث يمكننا حصرها في ما يلي:

- **الأسباب الذاتية:**

- يندرج الموضوع في إطار تخصصنا اقتصاد عمومي.
- محاولة إثراء معلوماتنا في هذا المجال باعتباره موضوع الساعة.

- ميولنا الشخصي لموضوع التنويع الاقتصادي.

✍ **الأسباب الموضوعية:**

- أن الاقتصاد الوطني يعتمد اعتماداً شبه كلي على ما يجنيه من هذا القطاع (النفطي)، وأن تقلباته تنعكس بالإيجاب والسلب على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- حتمية انتقال الجزائر من الاقتصاد ألريعي إلى التنويع الاقتصادي.
- الطبيعة الحساسة للموضوع، بحيث أصبح هذا الموضوع مصدر اهتمام الكثير من الاقتصاديين خاصة التجربة النرويجية، نظراً للنجاح الذي حققته في مجال استخدام العوائد النفطية، ومناداتهم للدول النفطية بأخذها كقدوة لهم في كيفية استخدامهم لعوائدهم النفطية.

❖ **أهداف الدراسة وأهميتها:**

يستهدف موضوع دراستنا إلى الأهداف التالية:

- توضيح أهمية العوائد النفطية، وتأثيرها على اقتصاد الدول المنتجة للنفط.
- تحديد العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وتطور مؤشرات الأداء الاقتصادية الداخلية والخارجية على الاقتصاد النرويجي والاقتصاد الإماراتي والاقتصاد الجزائري.
- تقييم التجربة النرويجية والتجربة الإماراتي والجزائرية في استخدام العوائد النفطية.

❖ **الدراسات السابقة:**

لقد سجلنا بعض الدراسات السابقة تخص مواضيع بدائل النفط، استخدام العوائد النفطية، أو مواضيع تخص التنويع الاقتصادي في الدول النامية في الكتب وأطروحات الدكتوراه على مستوى كليات العلوم الاقتصادية التسيير في الجامعات الجزائرية، كما أن أغلب الدراسات التي تناولناها كانت في شكل مقالات وتقارير وأوراق بحثية من بينها:

✍ **الدراسة الأولى:** الباحث نوري مُحَّد عبيد الكصب، **"التنوُّع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية (المرض الهولندي ولعنة الموارد وعدم اليقين)"**، المكتب الجامعي الحديث، الأولى أغسطس، الإسكندرية، 2015.

عمل هذا الباحث من خلال هذا الكتاب على إظهار هذه الدراسة وهي التفاعل القوي بين الثروة النفطية النرويجية والقطاعات الإنتاجية عامة وقطاع الخدمات خاصة، إذ استخدمت هذه الإيرادات النفطية النرويجية منذ السبعينات في رفع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الهيكل الإنتاجي، إذ بلغت أكثر من 72%

وتطوير البنية التحتية من نقل وخدمات تجارية ومالية..الخ، مما أدى إلى ارتفاع درجة التنوع في الاقتصاد النرويجي.

✍ **الدراسة الثانية:** الطالبة خالدية بن عوالي، **"استخدام العوائد النفطية دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج"**، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، الجزائر)، 2016/2015.

وقد تناولت فيها الطالبة موضوع استخدام العوائد النفطية مع إجراء مقارنة بين كل من تجربة الجزائر وتجربة النرويج، التي عرفت تذبذب كبير في عوائدها النفطية، وكان هذا سبباً رئيسياً في جعل الدول النفطية تفكر في إيجاد وسيلة ناجعة من أجل استخدام عوائدها النفطية في ما يضمن لها الاستفادة منها على المدى الطويل، كما أن الطالبة وضحت أن الاختلاف في تجربة الجزائر وتجربة النرويج يكمن في طبيعة الظروف الاقتصادية لكل منها.

✍ **الدراسة الثالثة:** محبوب بن محبوب، عدنان محيريق، مداخلة بعنوان: **"التنويع الاقتصادي: المفهوم والأهداف والمبررات ومؤشرات قياسه مع الإشارة للحالة الجزائر"**، (الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 03/02 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر الوادي) 2016-2017.

حيث تناول هذا الباحث إلى التعرف على التنويع الاقتصادي بالتطرق لمختلف المفاهيم والتعاريف المرتبطة به، ومبررات اعتماده في مختلف اقتصاديات الدول النامية عن طريق إبراز علاقته بالنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى التعرف على أهم المؤشرات المستخدمة في قياس التنويع الاقتصادي بإسقاطها على واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1998-2011 من خلال ثلاث متغيرات متمثلة في مساهمة قطاعات النشاط الاقتصادي لتكوين الناتج المحلي الإجمالي، تنوع الصادرات، تنوع مصادر الإيرادات العامة.

✍ **الدراسة الرابعة:** أحمد دبيش، مروة بوقدوم، مداخلة بعنوان: **"التنويع الاقتصادي، مؤشراته، محدداته، وعلاقته بالتنمية"**، (الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر- الوادي)، ليومي: 03/02 نوفمبر، 2016.

حيث قام الباحث بإسقاط الضوء على أهمية التنويع الاقتصادي الكبيرة للبلدان وخاصة الريعية منها، والتي تعاني من اختلالات و تشوهات كبيرة في هيكلها الاقتصادية الناجمة عن اعتمادها على المورد الوحيد للدخل، والمتأتي من خلال امتلاكها لثروات طبيعية يقع في مقدمتها النفط، مما جعلها تتصف بأحادية الاقتصاد.

✍ **الدراسة الخامسة:** أمينة مخلفي، **"محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)– الجزء الأول"**، لفائدة تخصص اقتصاد وتسيير بترولي السنة الثالثة ليسانس LMD، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2013– 2014.

وقد حاولت هذه الباحثة تقديم دراسة واضحة حول ضرورة استيعاب أساسيات الصناعة النفطية من مفاهيم ومرتكزات، ومختلف التعريفات النفطية النظرية الخاصة بمادة "النفط"، وكل ما يدور حول هذا المورد الناضب من تاريخه، نشأته، مقياسه، خصائصه، مراحل صناعته، كما أبرزت مدى أهمية مادة النفط على مستوى الطاقات البديلة سواء كانت متجددة (الغاز الطبيعي، الفحم الحجري، الطاقة النووية) أم غير متجددة (الطاقة الشمسية، الطاقة المائية والطاقة الهوائية)، حيث تم ذكر أهم الطاقات البديلة المعمول بها على المستوى العالمي، وخلال هذا العرض تم تعزيزها بإحصائيات حديثة بهدف إبراز أهميتها على المستوى الاقتصادي.

❖ **حدود الدراسة:**

اعتمدت هذه الدراسة بإطار مكاني وزماني، حيث تمثل الإطار المكاني في الاقتصاد النرويجي والاقتصاد الإماراتي والاقتصاد الجزائري، أما في الإطار الزماني شمل موضوع دراستنا الألفية الجديدة وذلك نظراً للأحداث الاقتصادية والطفرات النفطية التي طرأت في تلك الفترة، فلقد تمَّ إنشاء صندوق ضبط الموارد سنة 2000، وتعرضت السوق النفطية إلى أزمتين كبيرتين، أزمة 2008 وأزمة 2014.

❖ **المنهج والأدوات المستخدمة:**

استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف الثروة النفطية والتطور التاريخي لأسعار النفط. كما اعتمدنا أيضاً على المنهج التطبيقي التحليلي في الفصل الثاني بهدف تحليل الجداول المتعلقة بتقلبات أسعار النفط وأثرها على مؤشرات الأداء الداخلية والخارجية لاقتصاد كل من البلدان المدروسة، أما الأدوات المستخدمة في الدراسة:

- **أدوات نظرية:**

- المسح المكتبي للوقوف على ما تم تناوله في إطار دراستنا بهدف إرساء الدعامة النظرية له.

- البحوث والدراسات السابقة التي تحدد لنا مجالات التركيز الجديدة في هذا الموضوع.
- البحث عبر شبكة الانترنت لجعل بحثنا لا يهمل المستجدات التي ترتبط مباشرة بموضوعه.

▪ **أدوات تطبيقية:**

- البيانات الممنوحة من طرف المصادر الرسمية لمعالجتها وعرضها بشكل يمكِّننا من الوصول إلى استنتاجات لها علاقة مباشرة بالموضوع، ولقد تم الاستعانة بالمصادر الوطنية في مواضع محددة قصد استخلاص المؤشرات المتعلقة بالتنويع الاقتصادي في ظل تحديات الثروة النفطية.

❖ **صعوبات البحث:**

الصعوبة التي واجهناها في هذا البحث تتمثل في تناقض بعض الإحصائيات، وأيضاً قلة المعلومات.

❖ **محتوى البحث:**

من أجل الإجابة عن السؤال الرئيسي والتساؤلات الفرعية السابقة قسمنا موضوع البحث إلى فصلين:

▪ **الفصل الأول:** جاء تحت عنوان "**الخلفية النظرية للثروة النفطية والتنويع الاقتصادي للدول النامية**" والذي بدوره ينقسم إلى ثلاث مباحث، حاولنا فيها الإلمام بعموميات حول الثروة النفطية، ثم الحديث عن التنوع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط الراهنة، مختتمين دراستنا النظرية بعرض أهم بعض تجارب الدول النفطية في التنويع الاقتصادي للدول النامية.

▪ **الفصل الثاني:** أما هذا الفصل فقد تمت عنونته بعنوان "**تجارب الدول النفطية في التنويع الاقتصادي**"، فكان عبارة عن نظرة عامة حول النفط في النرويج، الإمارات العربية المتحدة والجزائر، من خلال التطرق إلى تجارب الدول النفطية في التنويع الاقتصادي، وأخيراً دراسة مدى مساهمة الإيرادات النفطية في التنويع الاقتصادي للدول النرويج، الإمارات العربية المتحدة والجزائر.

تمهيد:

إن اعتماد اقتصاد ما على مورد واحد، خصوصا إذا ما كان ذلك المورد هو مورد ريعي أي يتم الحصول عليه دون أن تُبذل جهود لصناعته وإنتاجه سوى جهود وتكاليف استخراجه كالنفط مثلا، فان ذلك الاعتماد يجعل ذلك الاقتصاد غير متسم بصفة الاستقرار أي انه مُعَرض للتقلبات التي تحدث سواء في داخل اقتصاد ذلك البلد أو في خارجه.

إذن أهمية وضرورة التنويع الاقتصادي تظهر من خلال تجنب وتحاشي المخاطر والتقلبات التي تكون نتيجة للاعتماد على مورد واحد، وبما أن للتنويع هذه الأهمية الكبيرة، إذن ينبغي على جميع البلدان ذات المورد الواحد أن تسلُك طريق التنويع الاقتصادي، من اجل الوصول إلى بر الأمان من تلك المخاطر والتقلبات، وذلك من خلال الإفادة من القطاع العام والقطاع الخاص مع دراسة تجارب الدول في ذلك المجال سواء الناجحة أم الفاشلة، لأن الأولى تفيدنا في النجاح أما الثانية (الفاشلة) فتفيدُنا في التجنُب وعدم الخوض بالإجراءات التي تسببت في فشلها.

فالتنويع هو هدف ضروري تسعى لتحقيقه معظم الدول النفطية فهو يُحصِّن الاقتصاد ويعطيه المرونة للتكيف مع تغُير الظروف، والأهم من ذلك أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص، مما يُقلص من البطالة، كما ويؤدي التنويع إلى زيادة القيمة المضافة المحلية، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال إقامة المشاريع الجديدة وعبر مساهمة المزيد من الأيدي العاملة الوطنية في إنتاج السلع والخدمات.

وللإحاطة بالتنويع الاقتصادي بمختلف جوانبه، سوف نقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الثروة النفطية والبدائل المتاحة له.**
- **المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التنويع الاقتصادي.**
- **المبحث الثالث: عرض أهم بعض تجارب الدول النفطية في التنويع الاقتصادي للدول النامية.**

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الثروة النفطية والبدائل المتاحة له

يعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ 1859، فهو المصدر الأول والأساسي للطاقة، ومحور كل الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، وقد أصبح عنصرا حيويا من عناصر الحياة اليومية وقد مكن اكتشاف النفط إلى تطور الصناعة بفضل التقدم العلمي والتقني للإنسان من الانتفاع به في أغراض كثيرة ومتنوعة، يكفينا الذكر على سبيل المثال أنه 90% من احتياجات السيارات للوقود عبر العالم يتم الوفاء بها عن طريق النفط، وفي هذا السياق جاء هذا المبحث ليمدنا بالمفاهيم والأساسيات المتعلقة بالثروة النفطية والبدائل المتاحة له.

المطلب الأول: ماهية الثروة النفطية

لا بد أولاً من التنويه بأن استخدام كلمة أو مصطلح النفط ليس موحدا في جميع الأوساط العلمية عامة أو الجامعية منها تحديدا سواء على الصعيد العربي بشكل خاص أو الدولي بشكل عام، سنحاول عرض بعض أهم المفاهيم لها ونتابع نشأتها وأهميته.

1- مفاهيم حول الثروة النفطية

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم التي أطلقت على هاته المادة السحرية والتي باكتشافها تغير مجرى حياة البشرية جمعاء، فهناك من وصل به الأمر إلى إطلاق مصطلح " **الذهب الأسود**" وهذا يرجع إلى الأهمية الاقتصادية الكبيرة والتي أصبحت تضاهي أهمية الذهب gold في الاقتصاد العالمي.

- ✓ أن كلمة البترول هي بالأصل كلمة لاتينية "petroleum" وتتكون من جزئين "petro" وتعني صخر و"oleum" تعني الزيت وعندما نجمعها تصبح زيت الصخر[1].
- ✓ البترول هو سائل قاتم اللون ولكنه يحتوي على عدة مئات من المركبات الكيماوية منها ما هو غاز كالبوتان ومنها ما هو سائل كالبنزين ومنها ما هو صلب كالقطران[2].
- ✓ النفط هو عبارة عن سائل زيتي لزج كثيف يحتوي أيضا على مواد صلبة وأخرى غازية لونه بني أو أخضر غامق وقد يكون أسود أو عديم اللون أحيانا ويتميز برائحة قوية وقابلية خارقة للاشتعال[3].

---

[1] حسين عبد الله، "**البترول العربي – دراسة اقتصادية سياسية**"، دار النهضة العربية، 2003، ص: 01.

[2] وحيد خير الدين،" **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، – دراسة حالة الجزائر"–** (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر – بسكرة)، 2012- 2013، ص: 04.

[3] مصطفى ديبون، **"ما هو البترول ؟"**، الديوان الوطني لحقوق المؤلف الجزائر، تسجيل قانوني بالمكتبة الوطنية الجزائر، رقم 80-280، ماي 1981، ص: 12.

من المفاهيم السابقة نستخلص المفهوم التالي: "هو سائل يتكون أساسا من الهيدرو كربونات وكذلك على نسبة صغيرة من الكبريت والأوكسجين والنتروجين، يتكون ويتجمع في باطن الأرض ويظل في مكانه إلى أن يخرج إلى سطح الأرض بفعل العوامل الطبيعية كالشقوق أو الكسور الأرضية أو يستخرجه الإنسان بواسطة حفر الآبار[1]".

2- نشأة الثروة النفطية

عرف الإنسان النفط منذ آلاف السنين، حيث كان الأقدمون يقومون بجمع النفط المتسرب من المنافذ والشقوق الأرضية، وذكرت التوراة "**النبي نوح عليه السلام**" استخدام القار لطلاء وسد الشقوق في سفينته، كما استخدمت "**أم النبي موسى عليه السلام**" القار في طلاء الصندوق الذي وضعت فيه "**النبي موسى عليه السلام**" قبل إلقاءه في اليم[2].

كما عبد الفرس النار المستمرة الاشتعال، والتي فسرها العلماء فيما بعد بأنها ناجمة عن اشتعال غازات النفط المتصاعدة من الأرض، واستخدم سكان مصر والعراق وبلاد فارس النفط في عدة أغراض أهمها التدفئة والإضاءة وأغراض البناء، وتحنيط الموتى، طلاء التوابيت ... لاحتوائه على الكبريت والفعال في القضاء على البكتيريا، كما استخدم النفط في بعض الأغراض الحربية مثل غمس السهام في النار وإشعالها قبل قذفها فوق أسوار المدن المحاصرة للدفاع عنها. كما استخدم الملك " **بنوخذ نصر**" القار في تعبيد الطرق في حدائق بابل المعلقة. وقام "**أبو بكر الرازي**" سنة 950م بكتابة رسالة عن كيفية تقطير النفط[3]، وبالرغم من قدم استخدام النفط في عدة دول إلا أن اكتشاف مكامن النفط لم يحدث إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ففي 1830م تدفق النفط أثناء استخراج الملح في الولايات المتحدة الأمريكية. واكتشف مكمن النفط في روسيا سنة 1856م، وآخر في رومانيا 1858م.

ولكن أول اكتشاف تجاري كان في مدينة "تتسفيل" بولاية "بنسلفانيا" بالولايات المتحدة الأمريكية عندما قام **-Edwin Derrick–*** في 1859م بحفر أول بئر لاستخراج النفط من جوف الأرض وقد عثر دريك على الزيت الخام على عمق 69.5 قدم بمعدل إنتاج يتراوح بين 20-35 برميل في اليوم. ويعتبر هذا الحدث بداية تاريخ عهد صناعة النفط.

وبعد نجاح "**Edwin Derrick**" في استخراج النفط تهافت الناس على البحث عن النفط، فتأسست عدة شركات في أمريكا لحفر آبار الزيت. وبعد انتشار أخبار استخراج النفط في أمريكا بذلت جهود مماثلة في عدة

---

[1]– بيوار خنسي، "**البترول أهميته، مخاطره وتحدياته**"، دار ئاراس للطباعة والنشر، ط1، كردستان– العراق، 2006، ص: 09.

[2]– احمد البار، "**التطورات في سوق النفط**"، الطبعة الأولى، دار الفنون للطباعة والنشر، جدة، 1986، ص: 07.

[3]– أمينة مخلفي، "**محاضرات حول: مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)– الجزء الأول**"، لفائدة تخصص اقتصاد وتسيير بترولي السنة الثالثة ليسانس LMD، قسم العلوم الاقتصادية، قاصدي مرباح – ورقلة، 2013- 2014، ص: 09.

*المعروف أيضا باسم **العقيد دريك**، من أصل أمريكي وكان أول من حفر بنجاح للنفط.

دول، ففي 1901م منحت إيران رجل الإعمال الانجليزي "وليم لارس" عقد امتياز لمدة 60 سنة، مكنه من استخراج النفط في 26 ماي 1908م من منطقة مسجد السليمان بالقرب من عبدان على عمق 1200 قدم، وبحلول 1910م أصبح النفط ينتج في كل من رومانيا، كندا، ايطاليا، ألمانيا، اليابان، الهند، البيرو، المكسيك، الأرجنتين، اندونيسيا. وفي 1911م بدأ الإنتاج في جزر البورينو البريطانية، ثم فنزويلا سنة 1914م. وفي 1927م أكملت الشركة العراقية للنفط أول حقول النفط في كروك. وفي 1932م تم اكتشاف النفط في البحرين، وفي 1936 و1938 اكتشف في الكويت و المملكة العربية السعودية على التوالي. وسنة 1956م تم اكتشاف النفط في الجزائر، وفي سنة 1967م اكتشف في النرويج[1].

3- أهمية الثروة النفطية:

تزداد أهمية النفط يوما بعد يوم، وذلك تبعا لتعدد مشتقاته وتزايد استعمالاته في مستلزمات الحياة اليومية، حيث يتم تكرير النفط الخام بدراجاته المختلفة للحصول على مشتقات نفطية أخرى هامة مثل البنزين، غاز البترول المسال، الغازولين، زيت الغاز/ الديزل وزيت الوقود[2].

كما تكمن أهمية البترول في عدة نواحي أبرزها ما يلي[3]:

- ❖ النواحي الاقتصادية السياسية والحربية، مما يجعل هذا المورد يرسم إلى حد كبير الخطوط الرئيسية للسياسة العالمية وسيزداد أهميته سنة بعد سنة.
- ❖ تظهر أهمية البترول من خاصية الاحتكار الإنتاجي واحتلال مناطق محدودة للجزء الأكبر من التكوينات وتحكم عدد محدد من الشركات في الجزء الأكبر من الإنتاج وفي النقل والتكرير وفي خريطة تجارة البترول.
- ❖ تخضع دراسة البترول في تحديد مناطق الإنتاج.

المطلب الثاني: عرض وطلب النفط

تستحوذ سوق البترول العالمية على قدر كبير من الاهتمام العالمي، وتحظى تطوراتها بمتابعة مستمرة لما يقوم به البترول من دور حيوي في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي فبالإضافة إلى تأثيراته الواضحة في اقتصاديات البلدان المستهلكة، يؤثر البترول بشكل حاسم في اقتصاديات البلدان المنتجة من خلال توفير الطاقة والتمويل اللازم لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1] أمينة مخلفي، نفس المرجع، ص: 10.

[2] معهد الدراسات المصرفية، "**إضاءات مالية ومصرفية – الذهب الأسود**"، دولة الكويت، السلسلة الخامسة، العدد 6، يناير 2013.

[3] بيوار خنسي، نفس المرجع، ص: 21.

1- عرض النفط: يختلف عرض النفط عن بقية المواد الأولية الأخرى، حيث تتميز النفقات في صناعة النفط بمميزات خاصة، بالإضافة إلى أن قرارات الإنتاج في هذه الصناعة مرتبطة بعوامل غير اقتصادية في كثير من الأحيان، الأمر الذي يجعل من الصعب التنبؤ بمستويات العرض.

1-1- النفقة في الصناعة النفطية: تعتبر النفقة من المحددات الأساسية للعرض، حيث أن منحنى العرض هو نتيجة اشتقاق منحنى النفقة الحدية لذلك من الضروري عند دراسة عرض النفط دراسة النفقة في الصناعة للنفط، حيث هناك عدد من الملاحظات المتعلقة بالنفقة في صناعة النفط تتطلب منا توضيحها قبل دراسة النفقة على مستوى الصناعة:

- القرارات التي يمكن اتخاذها في صناعة النفط تعتمد كلها على النفقة التقديرية وليس على النفقات التاريخية.
- صعوبة المقارنة بين المستخدم والمنتج، حيث يترتب على ذلك صعوبة المقارنة بين السعر والنفقة لكل وحدة من الوحدات المنتج. إذ يتطلب المنتج في مرحلة البحث والكشف عن الاحتياطات (لمرحلة التنمية) التحقق من وجودها وتحديد حجمها، أما في مرحلة الإنتاج فيتم تحويل الاحتياطي إلى الواقع وضع حدا فاصلا بين نفقات الاستكشاف ونفقات التنمية، إذ تمثل الأخيرة اختبار مدى إمكانية استغلال الحقل لأغراض تجارية بالإضافة إلى عمليات رفع أو الحفاظ على الطاقة الإنتاجية للحقول. كما أن هنا صعوبات تعترض إجراء المقارنة بين المنتج والمستخدم فيها مثل الزيادة أو النقص في حجم الاحتياطات.
- في الحالة العادية لمنشأة تستخدم مدخلات متجددة لا يؤثر قرارات زيادة الإنتاج الحالي على نفقات الإنتاج في المستقبل إذ يتكون السعر من النفقة الحدية للإنتاج، أي من رأسمال العمل والنفقات المادية لإنتاج الوحدة الأخيرة من الناتج. لكن في الحالات التي تتضمن استخدام منتجات غير متجددة أو ناضبة سوف يؤدي قرار إنتاج برميل النفط اليوم إلى عدم إمكانية إنتاجه في وقت آخر في المستقبل، أي قرار الإنتاج اليوم يترتب عليه نفقة الفاقد والتي يتضمنها سعر النفط بالإضافة إلى تكلفة الإنتاج كما تسمى بنفقة الفرصة البديلة.

2-1- النفقة على المستوى الكلي للصناعة: انقسم الاقتصاديون في مجال تقدير النفقة في صناعة النفط إلى اتجاهين، يبين الأول أنها صناعة متناقصة النفقات، أما الثاني فيرى أنها متزايدة النفقات[1].

❖ **صناعة النفط صناعة متناقصة النفقة:** يتبنى هذا الاتجاه العديد من الاقتصاديين العاملين في مجال الصناعة النفطية، إلى أن ظهرت دراسات أخرى تعارض هذا الاتجاه[2]، فالمنتج الفرد في ظل المنافسة يواجه طلبا كامل

[1] داود سعد الله، "**الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر(دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية)**"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، 2013، ص ص: 11- 13.

[2] محمد الخروشي، "**حروب الامتيازات وأسعار النفط في منظمة الأوبك**"، ط1، طرابلس، 1970، ص: 75.

المرونة وسعراً للسوق لا يمكنه أن يؤثر فيه اقتصاديات الحجم مع ثبات السعر فإن كل منتج يستطيع أن يزيد من أرباحه بزيادة الإنتاج، فإذا لم يتوقف منحنى النفقة المتوسطة عن الانحدار فإن الصناعة لابد وأن تتجه إلى بناء طاقة إنتاجية تدفع إلى بكميات تزيد، عن الطلب الكل، ومن ثم تنخفض الأسعار إلى الحد الذي يرغم فيه المنتجون الصغار على الخروج من السوق لكن في الصناعة المتناقصة النفقة لا تبلغ بخروج عدد من المنتجين حالة التوازن الكامل والمستمر إلا عن طريق إحدى الآلتين:

- إما أن يختفي جميع المنتجين ما عدى منتج واحد.
- أو أن يتخلى جميع المنتجين عن استقلالهم ويندمجوا في شركة واحدة، من خلال ما يسمى باتفاقية الإبقاء على حجم العرض عند سعر يسمح بتحقيق أرباح للجميع.

في هذه الحالة تعرف النظرية الاقتصادية بالاحتكار الطبيعي، أي أن المنافسة لابد أن تتلاشى في الصناعات ذات النفقات المتناقصة ليحل محلها الاحتكار، وهو الحل الوحيد الذي يحقق الاستقرار في السوق. وقد رأى أصحاب هذا الرأي أن الصناعات النفطية تتميز بأنها متناقصة النفقة بسبب ما تتميز به كثافة رأسمالية وتكنولوجية، وبالإضافة إلى ذلك يرى أصحاب هذا الاتجاه أن النفقات تتناقص في الأجل القصير والمتوسط للأسباب التالية المتعلقة بعملية الإنتاج:

☜ **النفقة الثابتة:** تشمل جميع النفقات قبل أن يتدفق البترول من الحقل وأهمها نفقات البحث والتنمية والاستمرار والمعدات الرأسمالية التي يلزم إقامتها لرفع البترول من باطن الأرض وفضل الشوائب وتخزينه ونقله إلى ميناء التصدير وشحنه، وتمثل هذه النفقات الجزء الأكبر من النفقة الكلية للوحدة بحيث يترتب على ذلك أن نصيب الوحدة منها يتناقص كلما زاد عدد الوحدات المنتجة لأن حجمها الكلي يتوزع على عدد متزايد الإنتاج مع الأخذ في الاعتبار أنها تكون الجزء الأكبر من النفقات في صناعة النفط.

☜ **النفقة المتغيرة:** هي النفقة الجارية أو نفقة التشغيل التي نستلزمها جميع العمليات التي تبدأ برفع البترول من الحقل وتنتهي بشحنة وحيث أن أغلب حقول البترول بالتدفق التلقائي بفعل قوة الدفع الطبيعية ويستمر هذا التدفق التلقائي لفترات زمنية متفاوتة، فيمكن توقع ثبات النفقة المتغيرة لكل وحدة منتجة خلال فترة التدفق التلقائي. قد تتجه النفقة المتغيرة إلى الانخفاض في بداية استغلال الحقل نتيجة للثبات النسبي في بعض عناصر نفقات التشغيل مثلا مصروفات الإنتاج[1].

[1] داود سعد الله، نفس المرجع، ص ص: 14- 16.

☜ **الإتاوة:** وهي مبلغ من المال تقوم الدولة بتحديده، ويقتصر دفعه على طبقة معينة من أفراد المجتمع هي طبقة ملاك العقارات، مقابل عمل عام قامت به الدولة، فتترتب عليه منفعة خاصة والأصل في الإتاوة أن تكون مقابل التحسين الذي أدخل على العقارات التي في نطاق الأعمال العامة[1]. ويتم تحديد نسبة الإتاوة بالإنفاق مع المالك والقائم بالاستغلال قبل البدء في الإنتاج ثم تدفع مع بدأ الإنتاج بالمعدل المتفق عليه[2].

❖ **صناعة النفط صناعة متزايدة النفقة:** يعارض بعض الكتاب فكرة تناقص النفقة في صناعة النفط، ومن هؤلاء الأستاذ "**أدلمان**"*، والذي قدم مبررات معقولة تدعم فكرته في هذا المجال[3].

☜ **تناقص النفقات والاحتكار الطبيعي:** لقد عارض "**أدلمان**" مبررات أصحاب الاتجاه الأول المبنية على تناقص النفقات في صناعة النفط وما تؤدي إليه من احتكار طبيعي وارتفاع نسبة النفقات الثابتة مقارنة بالنفقات المتغيرة، فليس لنسبة النفقات المتغيرة علاقة بوفرات النطاق أو بتناقص النفقات.

☜ **النفقات المتزايدة والنفقات المتناقصة في صناعة النفط:** يوضح "**أدلمان**" في دراسة نفقات النفط وتحليل عناصرها لإثبات وجهة نظره النقاط التالية[4]:

– **التنمية:** عملية تحديد حدود الحقول القابلة للاستغلال التجاري ويتم ذلك بصفة عامة عن طريق حفر الآبار وإعدادها للإنتاج، وعادة ما تكون معظم الاكتشافات غير تجارية مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية 2% فقط من الحقول المكتشفة ذات أهمية تجارية.

– **نفقات تشغيل البئر:** كلما ازداد الإنتاج ترتفع النفقة للبرميل، وحتى مع عدم أخذ الأعمال والنفقات الإضافية للبئر مثل فصل المياه وغيرها في الاعتبار.

2– الطلب على النفط: يحتل النفط المرتبة الأولى من بين مصادر الطاقة الرئيسية إذ يشكل حوالي 40% من إجمالي استهلاك الطاقة في العالم، فضلا عن استخداماته المتنوعة كمواد أولية (قيم) في كثير من الصناعات ومنها صناعة الأسمدة وغيرها[5]، ففي المدى المتوسط يرتبط استهلاك الطاقة عالمياً، وفي معظم الدول الصناعة مباشرة بالنمو الاقتصادي، وذلك عن طريق معامل مرونة الطلب على الطاقة، ففي الماضي كان الطلب ينمو موازيا تماماً

---

[1] صلاح الدين عبد الحليم سلطان،" **سلطة ولي الأمر في فرض وظائف مالية الضرائب (دراسة فقهية مقارنة)**"، ط1، سلطان للنشر، القاهرة، مصر، 2004، ص: 570.

[2] داود سعد الله، نفس المرجع، ص: 16.

*هو دبلوماسي من الولايات المتحدة الأمريكية، وهو عضو في الحزب الجمهوري.

[3] Ngodi," **Etanislas Pétrole et géopolitique en Afrique centrale**", Paris, L'Harmattan, 2008. P: 255. (Défense, stratégie et relation internationales).

[4] إبراهيم عبد الله إسماعيل، "**صناعة النفط العربية**"، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 1983، ص ص: 35، 37 .

[5] عبد الكريم سليماني، " **دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الإيرادات النفطية العربية مع الإشارة حالة أبو ظبي**"، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر– بسكرة)، 2013–2014، ص: 35.

لنمو الاقتصاد العالمي، بحيث كان معامل المرونة حوالي الواحد الصحيح (نمو الطلب على الطاقة سنوياً بالمائة يساوي النمو السنوي في الاقتصادي العالمي بالمائة)[1].

2-1- محددات الطلب على النفط:هناك عدد من العناصر التي تتحكم في تحديد الطلب العالمي على النفط يمكن إيجازها في النقاط التالية[2]:

✓ **متوسط دخل الفرد** يؤثر متوسط دخلا الفرد على الاستهلاك الطاقة تأثيراً كبيراً، فكلما ارتفع دخل الفرد ارتفع معه حجم استهلاكه من الطاقة، بحيث أصبح استهلاك الفرد من الطاقة يعتبر مؤشرا لمستوى المعيشة. واتضح ذلك من مقارنة أرقام استهلاك الفرد من الطاقة في الدول الصناعية والنامية.

✓ **يرتبط الطلب على الطاقة مثل أي سلعة أخرى بعلاقة عكسية مع السعر**:تأثر السعر على الطلب يتوقف على عاملين أساسين هما بدائل الطاقة ومرونة الطلب السعرية، يلاحظ أن هذين العاملين يكون تأثيرهما أكبر للفترة الطويلة فقط، بمعنى يصعب إحلال بديل لاستخدام النفط كمصدر للطاقة في الفترة القصيرة.

✓ **هيكل الناتج الوطني**: سيق وأن أفدنا أن الدول الصناعية نستهلك أضعاف ما تستهلكه الدول النامية من الطاقة، ويرجع ذلك أساسا إلى أهمية مركز القطاع الصناعي في هيكل الناتج ف هذه الدول مع الدول مع ما تتميز به من استهلاك كثيف للطاقة. خاصة الصناعات الإنتاجية مقارنة بهيكل إنتاج الدول النامية الذي يتميز عموماً بسيطرة القطاعات الأولية مثل الزراعة والصناعات الاستخراجية.

✓ **المناخ**: يرتفع استهلاك الطاقة في الدول التي يزداد فيها البرد في الشتاء والحرارة في الصيف عن المناطق المعتدلة المناخ.

2-2- الطلب على نفط الأوبك:

يتجه الطلب على نفط الأوبك إلى أن يكون طلباً متمماً لإجمالي الطلب على بترول العالم، ولقد تم تنمية النفط من خارج الأوبك من بحر الشمال و ألاسكا قبل زيادة الأسعار في عام 1973.

وبالتالي يمكن القول أن النفط كان سيتم إنتاجه من هذه المناطق حتى لو كانت النفقات أعلى من سعر السوق، ومن ثم ينظر إلى إجمالي الطلب على نفط الأوبك كطلب مكمل أو متمم لإجمالي الطلب العالمي على الطاقة، وحيث تعمل كل موارد الطاقة غير النفط والغاز بأقصى طاقة لها وحيث قيمة الاستثمارات إلى زيادة

[1] هيثم عبد الله سلمان، أحمد صدام عبد الصاحب، "**إمكانات أوبك الخليجية في السوق العالمية مع إشارة خاصة إلى نفط العراقي**"، مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 358، الخاص بشهر كانون الأول، ديسمبر 2008، ص: 29.

[2] داود سعد الله، نفس المرجع، ص ص: 24، 25.

تلك الموارد بصرف النظر عن اتجاهات الأسعار، فإنه يمكن القول أن الطلب على نفط الأوبك يتأثر بالقيود المادية على بدائل الطاقة أكثر من تأثره بأسعار الزيت الخام[1].

المطلب الثالث: البدائل المتاحة للنفط

إن انتقال العالم إلى بدائل الطاقة الجديدة والمتجددة سوف يستغرق زمنا طويلا وبالرغم من الجهود الدولية المبذولة في تنويع مصادر الطاقة والبحث عن بدائل بغية تقليص الاعتماد على النفط. فإن النتائج لا تزال محدودة ولا يفي بالغرض المطلوب، وللطاقة نوعان منها متجددة ومنها الغير متجددة.

1- الطاقات المتجددة: تعتبر الطاقات المتجددة طاقات غير ناضبة وهي تشمل الطاقة المستمدة من الطبيعة كالطاقة الشمسية والرياح والطاقة المائية...الخ.

1-1- الطاقة الشمسية: تصنف الطاقة الشمسية من أولى الطاقات المتجددة والبديلة والمتاحة للنفط في الدول النامية.

1-1-1- مفاهيم عامة حول الطاقة الشمسية

✓ إن الطاقة الشمسية هي: "ناتج التفاعلات النووية Thermonuclear التي تحدث في الشمس، وتصل طاقتها الحرارية إلى الأرض على صورة طاقة إشعاعية مكونة من الأشعة فوق بنفسجي-التي يتم حجب كمية كبيرة منها بواسطة الغلاف الجوي -والأشعة المرئية والأشعة الحمراء (الأشعة الحرارية)"[2].

✓ تعرف أيضا الطّاقة الشمسيّة من أهم مصادر الطاقة المتجددة، ومن أكثرها نظافةً ، كما أنّها تُعد صديقةً للبيئة، فمصدرها الضوء والحرارة المنبثقان عن كوكب الشمس، وقد تمكّن الإنسان منذ القِدم من استغلال هذا المصدر وتسخيره في توليد الطاقة، كما تمكّن من إيجاد وسائل وتقنيات تساعده على القيام بهذه المهمة، ومن هذه التقنيات: استخدام الطاقة الحراريّة الصادرة عن الشمس بإحدى طرق التسخين المباشر، أو عن طريق تحويل ميكانيكي من طاقة الحركة أو إلى طاقة كهربائية"[3].

✓ ومن التعاريف السابقة استخلصنا أن الطاقة الشمسية هي" أولى الطاقات المتجددة والبديلة للنفط، لما تمتازه من خصائص تميزها عن الطاقات الأخرى المتجددة، حيث أنها تعتبر أكثر مصادر الطاقة المعروفة وفرة، وسهولة تحويلها إلى معظم أشكال الطاقة الأخرى مما يجعلها متعددة أوجه الاستخدام".

---

[1] نفس المرجع، ص ص: 30، 31.

[2] وهيب عيسى الناصر، حنان مبارك البوفلاسه، "**مصادر الطاقة النظيفة (أداة ضرورية لحماية المحيط الحيوي العربي)**"، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- إدارة برامج العلوم والبحث العلمي- جامعة البحرين، ص: 07.

[3] إيمان الحياري، مقالة بعنوان: "**الطاقة الشمسية**"، تم الإطلاع على الموقع: "**http://mawdoo3.com/**"، بتاريخ: 2017/03/08، على الساعة: 22:36.

1-1-2- استخدامات الطاقة الشمسية

تعددت استخدامات طاقة الشمس منذ القدم وحتى وقتنا الحاضر، نذكر هنا أبرز تلك الاستخدامات:

- **الاستخدامات الحرارية**:تشمل منظومات التدفئة وتسخين المياه للأغراض المنزلية والصناعية، حيث تُعدمن الاستخدامات الأساسية الأكثر عملية لأنظمة الطاقة الشمسية في الأبنية السكنية. ومنظومات تحلية المياه، ومنظومات تجفيف المحاصيل الزراعية ، و الطباخات الشمسية، ومنظومة التبريد حيث تُعد الطاقة الشمسية أفضل وسيلة للتبريد فكلما زاد الإشعاع الشمسي حصلنا على تبريد أفضل، وكانت أجهزة التبريد الشمسي أكثر كفاءة، ولكن تكلفة التبريد الشمسي تكون أعلى من السعر الحالي للتبريد من ثلاثة إلى خمسة أضعاف تكلفته الاعتيادية، ويعود السبب لارتفاع كلفة مواد التبريد الشمسي، ومعدات تجميعا لحرارة وتوليد الكهرباء.
- **الاستخدامات الكهربائية**: يعد التحويل بالخلايا الشمسية من أهم وسائل تحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة كهربائية، وتمتاز هذه المنظومات بسهولة النصب والتشغيل والموثوقية في الإنتاج وعدم الاحتياج إلى الصيانة المستمرة وعدم تلوث البيئة وعمرها التشغيلي أكثر من (25) سنة[1].

1-2- مفاهيم عامة حول طاقة الرياح (الطاقة الهوائية): إن طاقة الرياح مستمدة من حركة الهواء والرياح، ولها مجموعة من التعاريف والاستخدامات نذكرها كالآتي:

1-2-1- مفهوم طاقة الرياح

✓ تعرف على أنها "إنتاج الطاقة من الرياح بواسطة محركات أو توربينات* ذات ثلاثة أذرع تديرها الرياح وتوضع على قمة أبراج طويلة وتعمل كما تعمل المراوح ولكن بطريقة عكسية، فعوض استخدام الكهرباء لإنتاج الرياح كما تفعل المراوح تقوم هذه التوربينات باستعمال الرياح لإنتاج الطاقة"[2].

✓ تعرَّف أيضاً بأنها: "طاقة مستمدة من حركة الهواء والرياح. عرفها الإنسان منذ القدم واستخدمها في تسيير السفن الشراعية وفي أغراض زراعية وصناعية متعددة. ويرتبط اليوم مفهوم هذه الطاقة باستعمالها في توليد الكهرباء بواسطة "طواحين هوائية" ومحطات توليد تنشأ في مكان معين ويتم تغذية المناطق المحتاجة عبر الأسلاك الكهربائية".

---

[1] علي ناجي حمودي، "**دراسة وتنفيذ وتحسين أداء محطة ضخ مياه تعمل بالطاقة الشمسية**"، (دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير في هندسة القوى الميكانية، كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية، قسم: القوى الميكانيكية، جامعة تشرين، اللاذقية- سوريا)، 2008- 2009، ص ص: 04، 05.

*هي أجهزة ذات عضو دوار، يديرها سائل أو غاز متحرك مثل الماء، البخار، الغاز أو الهواء، تغير التوربينات الطاقة الحركية لسائل إلى نوع خاص إلى طاقة الحركية وهي طاقة الدوران التي تستخدم لتحريك الآلات.

[2] حدة فروحات، "**الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر(دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر)**"، مجلة الباحث، العدد 11، مخبر الجامعة: المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر، 2012، ص ص: 150.

➢ ومن التعاريف السابقة نستخلص الرياح بأنها: "طاقة مستخرجة من الرياح باستخدام توربينات الرياح لإنتاج الطاقة الكهربائية، وطواحين الهواء من أجل الطاقة الميكانيكية ومضخات الرياح لضخ المياه أو لدفع أشرعة السفن".

1-2-2- فوائد استخدامات طاقة الرياح: تعددت فوائد استخدامات طاقة الرياح كما يلي:

- توفر طاقة الرياح مصدر كهرباء نظيف وملائم للمناخ وبأسعار تنافسية.
- تخلق توربينات الرياح فرصاً للعمل وفوائد للمناطق التي تعاني من الضعف في الناحية الاقتصادية. كما أنها تخلق فرصًا للعمل في تصنيع التوربينات وخدمات التخطيط والصيانة وتحقق دخلاً للمجتمعات المحلية من وراء جني عائدات الضرائب ودفع إيجارات لاستخدام الأراضي.
- تغطي توربينات الرياح مجموعة كبيرة من التطبيقات بدءاً من التي تستهلك بضعة كيلو واط إلى التي تستهلك العديد من الميجا واط. فالتوربينات التي تقع خارج الشبكة وتصل طاقتها إلى 10 كيلو واط تمد المزارع والقرى الصغيرة بالطاقة. أما مزارع الرياح البحرية التي تصل طاقتها إلى عدة مئات من الميجا واط فلديها قدرة مثبتة على تغذية الشبكات الكهربائية التابعة للمناطق الصناعية بالطاقة.
- تعد توربينات الرياح أساساً مثالياً لمزج طاقة ما بغيرها من مصادر الطاقة المتجددة. سواءً كان ذلك في شبكات الكهرباء العامة أو شبكات الكهرباء المصغرة[1].

1-3- الطاقة المائية: تعتبر الطاقة المائية نوع من أنواع الطاقة المتجددة ولها عدة مفاهيم واستخدامات سنذكر منها ما يلي:

1-3-1- مفاهيم عامة حول الطاقة المائية:

✓ تعرَّف بأنها "الطاقة الكامنة والقدرة التي تمثلها كميات كبيرة من المياه، في المسطحات المائية أو الأنهار الجارية والشلالات حيث تكون القدرة الحركية للمياه في أعلى قيمة لها"[2].

✓ كما يعرف أيضًا: "بعد أن دخل الإنسان عصر الكهرباء، بدأ استعمال المياه لتوليد الطاقة الكهربائية، كما تشهد في دول عديدة مثل: النرويج والسويد وكندا والبرازيل. ومن أجل هذه الغاية تقام محطات توليد الطاقة

[1] الوكالة الألمانية للطاقة، "**الطاقة المتجددة (تقنيات الطاقة المتجددة قصة نجاح ألمانية)**"، الوزارة الاتحادية للاقتصاد والتكنولوجيا، 2008.

[2] عادل عمراوي، "**بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية**"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: السياسة العامة والإدارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة)، 2015-2016، ص: 47.

على مساقط الأنهار، وتبنى السدود الاصطناعية لتوفير كميات كبيرة من الماء تضمن تشغيل هذه المحطات بصورة دائمة"[1].

➢ من التعاريف السابقة نجد أن "الطاقة المائية يمكن تسخيرها وتحويلها إلى كهرباء علما أن توليد الطاقة من المياه لا يؤدي إلى انبعاث غازات الدفينة. كذلك هي مصدر طاقة قابل للتجديد لأن المياه تتجدد باستمرار بفضل دورة الأرض الهيدرولوجية. وكل ما يحتاجه نظام توليد الكهرباء من المياه هو مصدر دائم للحياة الجارية كالجدول أو النهر، وخلافا للطاقة الشمسية أو طاقة الرياح، يمكن للمياه أن تولد الطاقة بشكل مستمر ومتواصل بمعدل 24 ساعة في اليوم".

1-3-2- استخدامات الموارد المائية: تتمثل استخدامات المياه في كل أنحاء العالم في ثلاث مجالات وهي: الزراعة، الاستخدام المنزلي، الاستخدام الصناعي. حيث ترتفع نسبة الاستخدام الزراعي في الدول النامية، بينما ترتفع نسبة الاستخدام المنزلي والصناعي في الدول الغنية، في حين أن استهلاك الفرد للمياه في أمريكا الشمالية والوسطى هو الأكثر، بينما نجد أن إفريقيا وأمريكا الجنوبية هي أقل القارات استهلاكاً للمياه[2].

2- الطاقات الغير متجددة

يستوجب دراسة موضوع المصادر الطاقات البديلة للنفط الغير متجددة، تناوله حسب أنواع هذه المصادر على النحو التالي: الغاز الطبيعي، الفحم الحجري والطاقة النووية.

2-1- الغاز الطبيعي: يعتبر الغاز الطبيعي من أهم أنواع الطاقة الغير متجددة، حيث أنه خليط من الغازات القابلة للاحتراق، وتعددت تعاريف واستخداماته وسنذكر منها ما يلي[3]:

2-1-1- مفاهيم عامة حول الغاز الطبيعي: حيث يتضمن جملة من المفاهيم كالتالي:

✓ الغاز الطبيعي هو: "مركب كربوني يحتوي على نفس العناصر الرئيسية المكونة للبترول، وإذا كان هذا الأخير يوجد في حالة سائلة فإن الغاز الطبيعي يوجد على صورة غازية، وهو مركب لا لون له ولا شكل ولا رائحة"[4].

---

[1] Ecole Nationale Polytechnique, **"Les perspectives énergétiques à l'horizon 2020 dans un contexte de glopalisation planétaire", pp: 12-13.**

[2] حدة بولافة،: "**الإدارة المتكاملة للموارد المالية– تنمية الطاقة المائية والمحافظة عليها**"، الملتقى الدول حول: مداخلة بعنوان : الأمن المائي: تشريعات الحماية وسياسات الإدارة، فعاليات الملتقى يومي 14 و15 ديسمبر 2014، كلية الحقوق والعلوم السياسية مخبر الدراسات القانونية والبيئية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2014– 2015، ص: 05.

[3] محمد محروس إسماعيل، "**اقتصاديات البترول والطاقة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، مصر، 1988، ص: 137.

[4] متابعات اقتصادية، مقالة بعنوان: "**موقع النفط والغاز العربي، الغاز الطبيعي– الغاز المصاحب والغاز الحر**"، تم الإطلاع على الموقع: "**http://www.arab-oil-naturalgas.com**"، بتاريخ: 2017/02/19، على الساعة: 09:41.

✓ الغاز الطبيعي هو: "خليط من الغازات القابلة للاحتراق، حيث تتكون هذه الغازات عادة من الهيدروكربونات مثل الميثان والإيثان والبروبان والبيوتان والبنثان، والتي تتغير نسبها ومكوناتها من حقل إلى آخر، وهو في صورته النقية عديم اللون، الشكل، رائحةوله قابلية الاحتراق، تولد لنا قدراً كبيراً من الطاقة"[1].

➢ ومن التعاريف السابقة نعرف الغاز الطبيعي أنه: "خليط من الغازات القابلة للاحتراق، والتي تتغير نسبها ومكوناتها من حقل إلى آخر وإن خاصية قابلية الاحتراق تولدلنا قدراً كبيراً من الطاقة، ومع مطلع السبعينات من القرن العشرين إلى يومنا الحالي بدأ التوجه نحو استثمار الغاز الطبيعي بشكل واسع في جميع أرجاء العالم".

2-1-2-استعمالات الغاز الطبيعي: إن تعدد استعمالات واستخدامات الغاز، من الاستعمال المنزلي، الصناعي والتجاري، تأتي من تعدد مكوناته. ونذكر في ما يلي مختلف استخداماته[2]:

✓ توليد الطاقة اللازمة لعمليات استخراج النفط في الحقول.

✓ توليد الطاقة الحرارية والكهربائية للاستخدامات المنزلية والتجارية والصناعية[3]:

- **الاستعمال المنزلي:** ويود استخدامات الغاز المنزلية إلى قبل الحرب العالمية الثانية، حيث استخدمت شبكات من الأنابيب لنقله إلى المنازل في دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة، وذلك لتحقيق جملة من المتطلبات. مثل: (استعماله كوقود للأفران من اجل الطبخ وتحضير الطعام، تسخين المياه، تشغيل وحدات التدفئة المركزية، التبريد... وغيرها).
- **الاستعمالات التجارية:** نقصد بها الاستعمالات الخاصة بالمحلات التجارية كالفنادق والمطاعم والمشاغل..الخ.
- **الاستعمالات الصناعية:** وقد كان أول استثمار صناعي للغاز المرافق في مواقع حقول النفط، حيث استخدم للإنتاج القدرة الكهربائية للمركب والاستخلاص وتسخين النفط.

✓ استخلاص الهيدروجين اللازم لصناعة الاسمنت.

✓ صناعة الطاقة المكثفة حيث يستخدم في اختزال الألمنيوم، الحديد، الفولاذ وإنتاج الاسمنت والزجاج[4].

2-2- الفحم الحجري: تعددت تعاريف الفحم الحجري، حيث يمكن استغلاله في استعمالات كثيرة ومتنوعة، كما له عدة استخدامات كما سنوضحها كالآتي.

---

[1] Revue de sonatrach**, "Faites connaissances avec les hydrocarbures"**, p p: 04، 05.

[2] محمد مصطفى محمد الخياط، "**الطاقة، مصادرها، أنواعها، واستخداماتها**"، ديوان المطبوعات الجامعية، القاهرة- مصر، يوليو 2006، ص: 41.

[3] مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، "**مستقبل الغاز الطبيعي في سوق الطاقة العالمية**"، أبو ظبي، ط 1، 2004، ص: 20.

[4] نفس المرجع، ص: 41.

2-2-1- مفاهيم عامة حول الفحم الحجري

✓ يعرف بأنه: "صخر أسود أو بني اللون وغالبا يكون اسود اللون قابل للاشتعال والاحتراق، ويوجد في طبقات أرضية أو عروق ، يتكّون أساسا من الكربون، بالإضافة إلى نسب متفاوتة من عناصر أخرى (يتصدرها الهيدروجين، كبريت، أكسجين، ونيتروجين بالإضافة لعناصر أخرى)"[1].

✓ ويعرف أيضا بأنه: "صخر أسود أو بني اللون قابل للاشتعال أو الاحتراق. ويعطي من جراء احتراقه طاقة على شكل حرارة. وتستغل هذه الأخيرة في مختلف الاستعمالات مثل، تدفئة المنازل وقود للمنشآت، وفي عمل منتجات عديدة مختلفة ولكن الاستخدام الأساسي لهذه الحرارة هو إنتاج الكهرباء[2].

➢ ومن التعاريف السابقة نجد أن الفحم الحجري هو "مادة قابلة للاشتعال والاحتراق ويتولد عن هذه الخاصية طاقة على شكل حرارة يمكن استغلالها في استعمالات كثيرة كتدفئة المنازل وكوقود للمنشآت، وفي عمل منتجات عديدة مختلفة. ولكن الاستخدام الأساسي لهذه الحرارة هو في إنتاج الكهرباء".

2-2-2- استعمالات الفحم الحجري: استخدم الفحم الحجري في الماضي من أجل الحصول على الحرارة اللازمة لصناعة منتجات كثيرة تتفاوت من صناعة الزجاج إلى صناعة الأطعمة المعلبة. منذ بدايات القرن العشرين عمد أرباب صناعة إلى تفضيل استعمال الغاز طبيعي لصناعة معظم منتجاتهم عوض الفحم، ويمكن تلخيص استعمال الفحم الحجري في ما يلي[3]:

استعمال الفحم الحجري كوقود، واستعمال الفحم كإنتاج الطاقة الكهربائية، واستعمال الفحم كمادة خام، ويستعمل الفحم الحجري كذلك: إنتاج فحم الكوك وهو مادة خام أساسية لصناعة الحديد والفولاذ. وتنتج مواد أخرى عن عملية إنتاج فحم الكوك يمكن استعمالها بدورها في صناعة بعض المنتجات كالأدوية والأصباغ والأسمدة.

2-3- الطاقة النووية: يعود إنتاج الطاقة النووية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبطبيعتها أيضا لها عدة تعاريف واستعمالات سنتطرق لها في ما يلي:

2-3-1- مفاهيم عامة حول الطاقة النووية

---

[1] ريم حاتم الخلالي،"**تكون الفحم– أنواع الفحم، الفحم النبابي، الفحم الحجري**"، تم الإطلاع على الموقع: **http://kenanaonline.com**/، بتاريخ: 2017/02/22، على الساعة: 10:05.

[2] أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص: 66.

[3] حاتم الرفاعي، "**البترول ذروة الإنتاج وتداعيات الانحدار**"، نهضة مصر للطباعة والنشر، ط 2، مصر، 2009، ص ص: 120، 121.

✓ تحتوي الذرة قدرا هائلا من الطاقة – هو الطاقة النووية – نتيجة للقوى الشديدة الرابطة بين جسيمات نواتها.وتحدث التفاعلات النووية طبيعيا، وهي التي تكسب الشمس قدرتها. وقد حاول العلماء تسخير الطاقة النووية، وقد نجحوا بتحقيق ذلك فقط من ذرات بعض العناصر – كاليورانيوم والبلوتونيوم والديوتريوم (الهيدروجين الثقيل). إن الطاقة التي يمكن الحصول عليها من كيلو غرام واحد من الديوتريوم تعادل الطاقة المنتجة من ثلاثة ملايين كيلو غرام من الفحم. هناك طريقتان أساسيتان لإطلاق الطاقة النووية: الانشطار النووي – حيث تنفلق نواة الذرة، والاندماج النووي – حيث تندمج نواتا ذرتين أو أكثر[1].

✓ وتعرف الطاقة النووية بأنها: "الطاقة التي تنتج عن طريق التفاعلات النووية الذرية، وهي الطاقة المستخدمة في توليد الطاقة الكهربائية الضرورية لجميع مناحي الحياة في تشغيل الآلات والأجهزة الكهربائية ووسائل أو أجهزة الاتصالات وغيرها، والناتجة عن طريق تبخير المياه لإنتاج الطاقة الكهربائية، وتعتمد الطاقة النووية على اليورانيوم، والذي يتم استخراجه من الأ رض عن طريق تعدينه، فتنشطر ذرّات هذا العنصر عن طريق الانشطار النووي والذي يتم التحكم فيها بدقة متناهية جدا، فأي خلل فيها ينجم عنه كوارث هائلة لا تحمد عقباها، إن عملية الانشطار البطيء تتم في المفاعلات النووية المستخدمة في توليد الطاقة، أما الانشطار السريع فيتم عند تفعيل واستخدام الأسلحة النووية الفتاكة"[2].

➢ ومن التعاريف السابقة نعرف الطاقة النووية بأنها: "الطاقة التي يتم توليدها عن طريق التحكم في تفاعلات انشطار أو اندماج الأنوية الذرية. تستغل هذه الطاقة في محطات توليد الكهرباء النووية لتسخين الماء وإنتاج بخار الماء الذي يستخدم بعد ذلك لإنتاج الكهرباء".

2-3-2- استخدامات الطاقة النووية: يمكن تلخيص استخدامات الطاقة النووية في ما يلي[3]:

- ✓ تشغيل المفاعلات النووية لتوليد الكهرباء.
- ✓ مصدر لليورانيوم متوفر بكثرة كما أنه سهل الاستخراج والنقل.
- ✓ تزويد البشر بما يحتاجونه من الطاقة لفترة طويلة من الزمن.
- ✓ مصدر للطاقة يستعمل في تحلية مياه البحار.
- ✓ تستخدم لأغراض الحرب وتصنيع السلاح النووي.
- ✓ تستخدم في تسيير السفن والصواريخ والغواصات أيضا.
- ✓ تستعمل المواد إشعاعية النشاط في الميدان الطبي بطرق مختلفة.

---

[1] أحمد شفيق الخطيب، يوسف سليمان خير الله، **"الموسوعة العلمية الشاملة"**، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ص: 136.

[2] محمد مروان، **"ماهي الطاقة النووية"**، بالاعتماد على الموقع: http://mawdoo3.com/ ، بتاريخ: 2017/03/11، على الساعة: 11:07.

[3] خير الدين وحيد، نفس المرجع، ص: 135.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التنويع الاقتصادي

يزداد الاهتمام بالتنويع الاقتصادي بعد كل صدمة أو أزمة يتلقاها قطاع النفط، وتنخفض أسعاره فتتوالى التصريحات السياسية بضرورة التنويع، وتعقد الندوات والمؤتمرات وترفع التوصيات وترسم الخطط والاستراتيجيات، حتى يخيَّل لمن يلاحظ أن التنويع هدف ومطلب في حد ذاته يجب الوصول إليه سواء برح أو خسارة.

المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التنويع الاقتصادي بالتطرق لمختلف المفاهيم المرتبطة به، ومبررات اعتماده في مختلف اقتصاديات الدول النامية، بالإضافة إلى التعرف على بيان أهدافه، وتوضيح أبرز أنواعه، وفي ما يلي سنعرض النقاط سالفة الذكر:

1- مفاهيم حول التنويع الاقتصادي:

للتنويع تعاريف متعددة تختلف عن بعضها البعض باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة:

✓ نظرية التنويع الاقتصادي تقوم على أساس فكرة عدم وضع البيض في سلة واحدة " لتخفيف المخاطر وتنويع العوائد"، أي أن الاقتصاد حتى يضمن تحقيق أكبر قدر ممكن من عوائد الإنتاج وبالتالي يشمل أيضا رفع مستوى معيشة الأفراد[1].

✓ ويعرف أيضا: أنه تحويل الاقتصاد القومي من اقتصاد أولي إلى اقتصاد متنوع، ويكون للقطاعات الإنتاجية المختلفة، وخاصة الصناعات الحديثة والخدمات الإنتاجية منه أوزان نسبية متناسبة ومتوازنة[2].

✓ في حالة البلدان النفطية فمفهوم التنويع يجب أن يكون شاملا، فتنويع الصادرات يصبح عاملا لتنويع هياكل الإنتاج ولتحقيق التنمية الاقتصادية[3].

➢ ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التنويع بأنه" استخدام أموال النفط لخلق قاعدة ديمومة لاقتصاد ما بعد النفط من خلال إقامة الصناعات الثقيلة وتطوير البنى التحتية والاستثمار في المجالات ذات الإنتاج الحقيقي".

---

[1] مايح شبيب الشمري، أحمد عبد الرزاق عبد الرضا، "**ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق**"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة واسط – العراق، العدد 24، 2016، ص: 03.

[2] نوري محمد عبيد الكصب، "**التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية (المرض الهولندي، ولعنة الموارد، وعدم اليقين)**"، المكتب الجامعي الحديث، ط1، الإسكندرية، مصر، 2016، ص: 22.

[3] ناجي بن حسين، "**دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: علوم اقتصادية، جامعة منتوري – قسنطينة)، 2007/2006، ص: 76.

2- خصائص التنويع الاقتصادي: يمكن تلخيص خصائص التنويع الاقتصادي كالتالي[1]:

- الوسيلة التي يتم من خلالها زيادة مصادر إيرادات الدولة من جانب وتنويع الصادرات من جانب آخر.
- تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مورد اقتصادي واحد.
- يعد توجها استراتيجيا للتنمية، وذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة تملك مقومات البقاء والتطور المستمر.
- يحد من التذبذب الاقتصادي للدولة وزيادة أداء نشاطها الفعلي.

3- أهداف التنويع الاقتصادي: من أهم أهداف التنوع الاقتصادي في الأقطار العربية على وجه العموم والنفطية منها بوجه خاص كما يلي[2]:

- تنمية بدائل عن النفط كمصدر للدخل والنقد الأجنبي، من خلال التوجه لتنمية القطاعات غير النفطية وتشجيع الاستثمار فيها لرفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي.
- تقليص دور الدولة في الاقتصاد وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص.
- تعزيز وزيادة شروط تجارتها مع العالم (زيادة القوة التفاوضية)، وتعزيز المقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية والداخلية.
- تقليل مخاطر إحلال طاقات بديلة محل النفط والفقدان التدريجي لدول الأوبك لحصتها في السوق النفطية العالمية.
- توفير فرص العمل الشريف لمواطنيها وتحجيم دور العمالة الوافدة.

4- أنواع التنويع الاقتصادي: يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من أنواع التنويع الاقتصادي فيما يلي[3]:

4-1- التنويع الأفقي: يعتمد على خلق قطاع إنتاجي جديد يعمل على خلق الثروة وهي أصعب الاستراتيجيات لأنها تحتاج إلى أنشطة جديدة في الاقتصاد، كما يطلق على توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة أي على سبيل المثال قطاع البترول.

---

[1] نزار ذياب عساف، خالد روكان عواد، **"متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر"**، المؤتمر العلمي الثاني، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، عدد خاص، العراق، ص: 467.

[2] ناجي التوني، **"مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي"**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد 4، العدد 2، يونيو 2002، بيروت، ص: 64.

[3] سعدية قصاب، مليكة صديقي،مداخلة بعنوان: **"الاقتصاد الجزائري بين ضرورة التحكم في الإنفاق العام وحتمية التنويع الاقتصادي"**، (الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، فعاليات الملتقى يومي 03/02 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي)، 2016- 2017، ص ص: 15، 16.

4-2- التنويع العمودي: يعتمد على تبني سياسة توسيع سلسلة المنتجات المصنعة في نفس القطاع بهدف تكوين قطاع متكامل، كما يطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات.

4-3- التنويع التراكمي: وهي إستراتيجية تعتمد على تطوير قطاعات متنوعة مستقلة فيما بينها تهدف إلى تدني المخاطر في حالة إصابة أحد القطاعات.

5- مبررات التنويع الاقتصادي: من أهم مبررات التنويع الاقتصادي ما يلي[1]:

✓ يعتبر الخطر عامل تساسي للتوجه نحو التنويع، حيث أن تقلبات الأسعار والطلب تعد من العناصر الأساسية المكونة للنظام الاقتصادي العالمي، وبالتالي التنويع هو من بين الخيارات المتاحة للمنظمات، الشركات، المستثمرين الإفراد لحماية أنفسهم من هذه الظاهرة.

✓ سعي الحكومات نحو تنويع الاقتصاد مرتبط كذلك بقضايا التنمية على جميع مستوياتها، فمشاكل مثل انخفاض معدلات النمو، عدم وجود حوافر للقطاع العام والخاص لتحقيق التراكم في رأس المال البشري.

✓ زيادة احتمال حدوث الصدمات وامتداد آثارها في عمق الاقتصاديات المحلية، والآثار الريعية المختلفة، كلها تجعل من الضروري على هذه البلدان إتباع استراتيجيات التنويع الاقتصادي.

✓ أكثر قدرة على خلق فرص العمل وإتاحة الفرص للجيل القادم، واقل عرضة للتقلبات الدورية في فترات الكساد وازدهار في أسعار النفط والغاز الطبيعي.

6- آثار اعتماد الدول على سياسة التنويع الاقتصادي: تعود سياسة التنويع على العديد من الآثار الايجابية التي تتبعها، نذكر أهمها في ما يلي[2]:

- الدخول إلى الأسواق العالمية بإمكانيات منافسة نتيجة لهذا التنوع.
- الحد من تقلبات النمو الاقتصادي، ما يشجع على الاستثمار الخاص في القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- تخفيض معدلات البطالة، لأنه ومن خلال التنوع تنشأ شراكة كبين القطاعين الخاص والعام وعدم الاعتماد الكلي على القطاع العام بالتالي إيجاد فرص عمل مناسبة للباحثين عنه، وتدل تجربة البلدان الغنية بالموارد في مختلف أنحاء العالم على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز المؤسسات لتحقيق التنويع الاقتصادي.

---

[1] موسى باهي، كمال روابنية، "**التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية – حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، ديسمبر 2016، ص: 137.

[2] غزلان شراد وآخرون، مداخلة بعنوان: "**سبل الاستفادة من التجربة القطرية في التنويع الاقتصادي لتنمية الاقتصاد الوطني**"، المحور 5: عرض تجارب دولية في النو والتنويع الاقتصادي ومحاولة الاستفادة منها مغاربياً، (الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، فعاليات الملتقى يومي 03/02 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي)، 2016-2017، ص: 04.

- يوفر التنويع الاقتصادي في كل من قطاع الصناعة والخدمات ذات القيمة المضافة الكثير من الفرص لتصدير منتجات جديدة بدلاً من تصدير نفس المنتجات.

-فتح المجال للاستثمار في القطاع التكنولوجي وإدخال الصناعات المتطورة لتعود بالفائدة على الاقتصاد ككل.

المطلب الثاني : متطلبات التنويع الاقتصادي

تؤكد بعض الدراسات الاقتصادية أن الدول التي تتمتع بوفرة الموارد تعاني من لعنة الموارد، والمرض الهولندي، وحالة عدم اليقين، وقد قدم خبراء الاقتصاد مجموعة من التفسيرات لهذه التحديات.

1-المرض الهولندي والتنويع الاقتصادي: المرض الهولندي وباء يبدو أنه يصيب كل بلد تتوافر فيه ثروات طبيعية، ويختار استخراج هذه الثروات بقدرٍ كبيرٍ، ويصرف جلُّ وارداتها ف اقتصاده، فيشهد ارتفاعاً كبيراً في الأسعار والأجور نتيجة للزيادة الكبيرة في الطلب المرتبط بواردات الثروات الطبيعية.

1-1- تطور مفهوم المرض الهولندي: استخدم تعبير الداء الهولندي في الأصل لوصف الأضرار قصيرة الأجل التي لحقت بهولندا على أثر اكتشاف حقل غزونينغن الكبير للغاز الطبيعي في بحر الشمال في 1959، وطفرة الموارد التي حصلت بين الستينات والثمانينات، وجلبت موارد ضخمة لهذا البلد ودعمت نمو الإنفاق العام، وسببت ارتفاعاً حقيقياً في قيمة (الغيلدر الهولندي)، ونتيجة لهذا الارتفاع تراجعت القدرة التنافسية للصادرات وانكمشت قطاعات تجارية أخرى في الاقتصاد نوعاً ما، وأصبحت هذه الظاهرة مثلاً شهيراً يستشهد به الاقتصاديون، وقد فسرت الأدبيات الاقتصادية في الخمسينات والستينات العلاقة بين وفرة الموارد الاقتصادية والنمو الاقتصادي بالعلاقة السلبية على أساس افتراض تراجع معدل التبادل التجاري للسلع الأولية مقارنة بالسلع الصناعية، وقد ارجع الباحثون هذا التراجع إلى انخفاض نمو الطلب العالمي على السلع الأولية مقارنة بالطلب على السلع المصنعة، بعكس القطاعات التقليدية مثل الصناعة والزراعة، وأكدت الدراسات أن الروابط الأمامية والخلفية لقطاع الموارد الأولية بباقي القطاعات الاقتصادية هي روابط ضعيفة.

1-2- سياسات الهروب من المرض الهولندي: تمكن عدد من الدول ومنها النرويج من احتواء تأثير حركة عوامل الإنتاج، واثر الإنفاق، والخيارة غير المباشرة باعتماد جملة من السياسات أهمها[1]:

✓ سياسة الحد من أثر حركة عوامل الإنتاج (رأس المال والعمل)، فلابد من استخدام نظام مركزي لتشكيل الأجور، للحد من ارتفاع الأجور العامة، والعمل على زيادة استخدام الإيرادات الناجمة عن تصدير الموارد الطبيعية في القطاع الأكثر فعالية، والذي له القدرة على الترابط الأمامي والخلفي مع القطاعات الأخرى.

[1] نوري محمد عبيد الكصب، **"التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية (المرض الهولندي، لعنة الموارد، وعدم اليقين)"**، نفس المرجع، ص ص: 35، 36.

✓سياسة الحد من أثر الإنفاق وذلك ممكناً، وبعد ذلك إنشاء صندوق للاستثمار لحماية الاقتصاد من الطلب الزائد، والسيطرة على سعر العملة المحلية، للحد من فقدان القدرة على المنافسة، فضلا عن السماح للزيادة في الطلب الكلي في حالة الركود، ولكن بحذر دون الإفراط في الإنفاق.

✓ سياسة الحد من إثر الخسارة غير المباشرة من خلال تشجيع تراكم الخبرات المحلية في القطاع الاستخراجي بدلاً من استخدام الخبرات الأجنبية، وبناء المعرفة في المراكز التكنولوجية، ورفع كفاءة الخبراء في القطاع الاستخراجي، وزيادة الاستثمار في مراكز الأبحاث، لأن كل ذلك يخلق قاعدة تصديرية متنوعة لها القدرة على المنافسة.

✓سياسة توجيه الموارد إلى التنمية الاقتصادية عامة والمستدامة خاصة فضلاً عن سياسة تحفيز البعثات الخارجية، وزيادة ساعات العمل في التدريس والبحوث، وإنشاء مراكز للتميز.

✓ سياسة المفاضلة بين جدوى استخدام الإيرادات الفائضة في الاستثمار المحلي، أو في الاستثمار الخارجي، أو في صناديق الاستثمار في مواجهة التقلبات الاقتصادية.

✓ سياسات سوق العمل من خلال الحفاظ على نظام مركزي للتفاوض في الأجور وتشجيع الأطراف المتفاوضة في نقابات العمال، وأصحاب المصانع، والموظفين، لتحقيق اقتصاد متنوع، يحمي الاقتصاد من التأثيرات الاقتصادية الخارجية.

2- لعنة الموارد والتنويع الاقتصادي:

تشير لعنة الموارد إلى مفارقة البلدان التي تحتوي على وفرة من الموارد الطبيعية، وتحديدًا الموارد غير المتجددة مثل المعادن والوقود، حيث تميل نحو نمو اقتصادي أقل وتحول ديمقراطي أقل ونتائج تنمية أسوأ من البلدان ذات الموارد الطبيعية القليلة.

2-1- تطور مفهوم لعنة الموارد: هو مصطلح يستخدمه خبراء الاقتصاد والسياسة منذ الثمانينات ليصفوا كيف أن وفرة الموارد الطبيعية يمكن أن تضر باقتصاد بلد ما، فتتحول معه من نعمة إلى لعنة في الأجل الطويل[1]، أو ما يعرف أيضا بمفارقة الوفرة، ويصفونه كيف إن وفرة الموارد الطبيعية يمكن أن تضر باقتصاد البلد، ويقصد بهذا التعبير التناسب العكسي بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، سواء أكانت هذه الموارد ثروة معدنية أم ثروة نفطية، أم غازاً طبيعياً. فوفرة الموارد أصبحت عائقا أكثر مما تحفز على تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، وهو ما يشكل علاقة عكسية بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي.

[1] سامي السيد فتحي، "**اقتصاديات الطاقة**"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2011، ص: 28.

واتضح لعدد من الاقتصاديين خلال العقود الثلاث الماضية أن الاقتصادات التي تفوق ثروتها الطبيعية على عوامل الإنتاج الأخرى، لا تنمو بالسرعة التي تنمو بها الاقتصادات الأخرى التي لا تملك ثروة طبيعية، وفي كثير من الحالات شهدت هذه الاقتصادات تراجعا في النمو، وتوصلت العديد من الدراسات إلى نتائج مهمة هي تفشي العلاقة العكسية بين وفرة الموارد الطبيعية من جهة وتباطؤ النمو من جهة أخرى، ومن أولى هذه الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة هي دراسة الفيلسوف الفرنسي بودين* في عام 1576 قوله: (الغنى السهل يؤدي إلى الكسل)[1].

2-2- سياسة الهروب من لعنة الموارد: تشير عدد من الدراسات إلى إمكانية الهروب من لعنة الموارد من خلال إتباع السياسات الآتية:

- ✓ التفاعل بين المؤسسات الاقتصادية السياسية، لتحقيق التوزيع العادل والاستخدام الأمثل (للإنتاج، التسويق، والإيرادات).
- ✓ الشفافية وسيادة القانون، والرقابة لاستخدام الموارد الطبيعية للحد من استخدامها في الإنفاق التبذيري، والسرقة والفساد.
- ✓ نظام مركزي للأجور يحفز العامل للإنتاج وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وذلك يساعد على تجنب لعنة الموارد فضلاً عن المرض الهولندي.

3- عدم اليقين والتنويع الاقتصادي:

هناك دراسات عدة تهتم بعلاقة تذبذب الأسعار العالمية للنفط وصعوبة التوقع في اتجاهاتها ومن ثم تذبذب الإيرادات العامة مما يترتب على ذلك عدة مشكلات، فمن ناحية هذا التذبذب يترتب عليه تذبذب الإنفاق الجاري والاستثماري، ومن ناحية أخرى يشكل عائقا أمام الحكومة، يتمثل في صعوبة وضع خطط استثمارية طويلة الأجل لتحقيق التنمية، مما يترتب على ذلك خلق بيئة عدم اليقين الاستثماري مما يؤثر على إنتاج السلع والخدمات، وتشير الدراسات إلى أن معامل التباين في أسعار موارد النفط هو 0.7 وأكد هاملتون* 2008 في دراسة سلسلة إحصائية لأسعار النفط استنتج أن هناك سيراً عشوائيا لأسعار النفط. وعند تدقيق سير أسعار النفط خلال المدة (2000-2009) يلاحظ هناك تباينا وسيراً عشوائي، إذ ارتفع من 23 دولار إلى 148 دولار في منتصف عام 2008، بينما عاد وانخفض إلى دون 10 دولار للبرميل في عام 2009 مما انعكس ذلك على

---

* فيلسوف فرنسي يعتبر صاحب نظرية السيادة، وهو من فلاسفة المذهب التجاري.

[1] سمر حسن الباجوري، **"أثر النفط على اقتصادات الدول الإفريقية الصغيرة"**، دراسة مقارنة بين كل من غينيا الاستوائية، وساوثومي، وبرنسيب، جامعة القاهرة، رسالة ماجستير، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، ص: 18.

* عضو سابق في مجلس نواب الولايات المتحدة الأمريكية (الكونغرس)، وحاليا عضو في المجلس الاستشاري للأمن القومي.

الإيرادات النفطية وتأرجح الإنفاق العام مما انعكس سلباًعلى النشاط الاقتصادي، مثلاً اقترضت المكسيك في عام 1980 على أساس توقعات ارتفاع أسعار النفط، ولكن هذه التوقعات أصبحت بعيدة عن أسعار النفط الفعلية مما ترتب على ذلك زيادة المديونية وتقليص الإنفاق مما أثر على الاقتصاد المحلي، ومثلها ارتفعت المديونية للدول العربية من116 مليار دولار عام 1980 إلى أكثر من ترليون دولار عام 1999بينما تشير دراسة هوشمان وآخرون 2010 إلى أن كلا من النرويج والجزائر أظهرتا قدرة على إدارة تقلبات أسعار النفط.

أما دراسة فان[1]* 2008 تشير إلى أن نيجيريا تقدم مثلا سيئا لإدارة تقلبات أسعار الموارد خلال المدة (1984-2008) إذ ما زال الإنفاق العام يزيد عن الدخل، وزيادة الإنفاق على تسديد الديون، أما فيما يتعلق بعرض النفط فقد تأثرت نيجيريا كثيراً من عمليات الاستكشاف والاستغلال منذ الثمانيات في القرن الماضي بسبب انخفاض أسعار النفط. وارتفاع تكاليف البحث والتطوير، فالتقلبات في أسعار النفط تتأثر بمجموعة من العوامل منها مرتبط بالعرض داخل أوبك وخارج الأوبك، والمخزون الاستراتيجي والتجاري والنمو الاقتصادي، والطلب لغرض الاستهلاكولغرض المضاربة وتقلبات سعر صرف الدولار، فضلاً عن العوامل السياسية والمناخية، كل ذلك يوجد حالة عدم التأكد حول تغيرات أسعار النفط دائمة أو مؤقتة، فتجعل اقتصاديات الدول المصدرة للنفط عرضة لصدمات دورية، لأن عدم الاستقرار في أسعار النفط ينعكس على إيراداته، وينتج عنه سياسات الإنفاق، وانخفاض الإنفاق الاستثماري في رأس المال المادي والبشري مما ينعكس ذلك على النشاط الاقتصادي.

3-1- سياسة الهروب من ظاهرة عدم اليقين: إن أحد العناصر الأساسية في سياسة تنويع الاقتصاد الكلي هي الحكمة في إدارة تقلبات أسعار الموارد الاقتصادية التي تساعد على ضبط الإنفاق العام ومن ثم استقرار الاقتصاد الكلي، فالإدارة التي تمتلك رأسمال بشري ومؤسسي كفء تستطيع أن تخلق قيمة أثمن للموارد الطبيعية وتجنب معضلة عدم اليقين الناجمة عن تقلبات أسعار الموارد[2].

4- دور التنويع الاقتصادي في الحد من المرض الهولندي ولعنة الموارد وعدم اليقين:

من المسلم به أن البلد المتأخر يعني قبل كل شيء الوضع المختلف للقطاعات غير النفطية عامة والصناعة التحويلية خاصة، وأن انخفاض التنوع الاقتصادي يعني انخفاض نسبة عامة والصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي[3]، ومن هنا تبرز أهمية الصناعة التحويلية ودورها الضروري في إحداث التنمية والتنوع الاقتصادي، وإن

---

* هو اقتصادي نرويجي، حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لسنة 2004.

[2] نوري محمد عبيد الكصب، "**أثر تقلبات الإيرادات النفطية على النمو الاقتصادي لجمهورية العراق للمدة 1990 – 2008**"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، رسالة ماجستير 2010، ص: 202.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، "**التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الإستراتيجيات– التمويل– المشكلات**"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2010، ص: 169.

مهام التنمية الصناعية لا تختلف عن مهام التنمية الاقتصادية بشكل عام، والصناعة تكمن من تطوير مختلف الأنشطة الاقتصادية وتحقق اقتصادا متوازناً وأكثر تنوعاً، وله القدرة على خلق فرص عمل، وبعامة يمكن حصر دور الصناعة التحويلية في التنوع الاقتصادي فيما يلي:

4-1- دور القطاعات غير النفطية في زيادة النمو الاقتصادي تلعب تلك القطاعات دوراً مهماً في رفع القدرات الإنتاجية وتحسين الأداء الاقتصادي وتزيد مستوى الانتفاع من الموارد الطبيعية المتوافرة في الدول النفطية، عن طريق زيادة القيمة المضافة فيها مقارنة ببيعها أو تصديرها بحالتها الأولية (نفط خام)[1].

4-2- دور القطاعات غير النفطية في رفع درجة التنوع الاقتصادي: تعد هذه القطاعات وسيلة للتنوع الاقتصادي في الاقتصاديات الأقل تنوعاً، التي تشكل الصناعات الاستخراجية الجزء الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي، مما ينجم عن ذلك تحديات ومخاطر ومحاذير سلبية محتملة، نتيجة لتقلب إيرادات الصناعة الاستخراجية عامة والنفطية خاصة على باقي الإيرادات، فضلاً عن أن تنمية القطاعات غير النفطية سوف يجد من أثر التحديات التي تواجه الدول النفطية ومنها لعنة الموارد، والمرض الهولندي، وعدم اليقين.

4-3- دور القطاعات النفطية للتنوع الاقتصادي في التغلب على لعنة الموارد: إن زيادة القيمة المضافة للقطاعات غير النفطية للتنوع الاقتصادي تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي عبر الزمن، بينما تنمية قطاع الموارد الطبيعية يؤدي إلى تباطؤ النمو أحياناً، والانكماش أحياناً أخرى، أي وجود علاقة عكسية بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي سواء أكانت هذه الموارد ثروة معدنية أم نفطية.

4-4- دور القطاعات غير النفطية للتنوع الاقتصادي في التغلب على المرض الهولندي: إن تنمية قطاع القطاعات غير النفطية للتنوع الاقتصادي تحد من ظاهرة المرض الهولندي، من خلال تصحيح الاختلال الهيكلي في اقتصاديات الدول النفطية، فالتصنيع المصحوب بتنويع الإنتاج، سوف يزيد صادرات البلد مما يؤدي إلى استقرار العملة المحلية، وزيادة محصولها في العملات الأجنبية، ومن ثم رفع معدلات نمو الطلب على الصادرات الصناعية. بينما تنمية قطاع الموارد الطبيعية يؤدي إلى رفع سعر العملة المحلية مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات الصناعية، ومن ثم اختلال هياكل الإنتاج.

4-5- دور القطاعات غير النفطية للتنوع الاقتصادي في التغلب على عدم اليقين: إن تنمية القطاعات غير النفطية للتنوع الاقتصادي تحد من ظاهرة عدم اليقين، من خلال زيادة صادراتها السلعية، أي استقرار واستمرار حصيلتها من الموارد المالية مما ينعكس ذلك على استقرار الإنفاق الاستثماري، أي خلق حالة التأكد. بينما الموارد المالية الناجمة عن تصدير سلعة أولية مرتبطة بالسوق العالمية يتصف بالتذبذب وعدم

[1] علي محمود الفكيكي، "**الجديد في علاقة الدول الصناعية في العالم العربي والتحديات المعاصرة**"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، عدد 82، 2003، ص: 08.

الاستقرار، مما تجعل المؤسسات في الدول النفطية تبنى سياسات استثمارية أكثر تحفظاً، قد تؤجل أو تلغي مشاريع استثمارية[1].

4-6- دور القطاعات غير النفطية للتنوع الاقتصادي في خلق فرص عمل: إن القطاعات غير النفطية عامة والصناعة التحويلية خاصة هو قطاع دينامي بطبيعته بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، وإن تنمية هذا القطاع سوف يرفع القدرة على استيعاب فائض عنصر العمل الذي يتخذ شكل البطالة المقنعة في قطاع الخدمات الذي تشكو منه معظم دول الخليج العربي، فضلاً عن ذلك بلعب دوراً مهماً في مجال تدريب ورفع الفن الإنتاجي للقوى العاملة، بالمقارنة مع النشاط الإنتاجي في القطاعات التقليدية[2].

المطلب الثالث: مؤشرات التنويع الاقتصادي ومحدداته

يلعب التنويع الاقتصادي دور كبير في التنمية والنمو ووفقا لبعض الكتاب يمكن أن يؤدي التنويع الاقتصادي إلى زيادة مساهمة إنتاجية عوامل الإنتاج، وتعزيز وتقوية الاستثمارات إضافة إلى استقرار مداخيل الصادرات، ومن هنا سنتطرق إلى مؤشرات ومحددات التنويع الاقتصادي.

1- مؤشرات التنويع الاقتصادي: يقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس، ويعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركز كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع كمعامل "**هيرفندال– هيرشمان**" الذي يعد الأكثر شيوعا. وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي[3].

➢ **رقم هيرفندال القياسي:** يعتمد معامل "**هيرفندال– هيرشمان**" على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه. ويستخدم لقياس التنويع في تركيب ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي، وقد صمم هذا المعامل أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين واستخدم بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينات لقياس مدى الاحتكار في صناعة

---

[1] نوري محمد عبيد الكصب، "**أثر تقلبات الإيرادات النفطية على النمو الاقتصادية لجمهورية العراق للمدة (1990–2008)**"، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

[2] نوري محمد عبيد الكصب، "**التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية (المرض الهولندي، لعنة الموارد، وعدم اليقين)**"، مرجع سبق ذكره، ص ص: 66، 67.

[3] ممدوح عوض الخطيب، "**التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**"، الرياض، 16و17 فيفري 2014، ص: 09.

معينة أو قطاع معين. كما تم استخدام هذا المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير[1].

➢ **معامل التركز concentration coefficient**: يستند معامل التركز على حساب مدى تركز الظاهرة المدروسة وعدم توزيعها بشكل عادل أو متساوي بدل تركزها، يعتبر مؤشر جني Gini index من أفضل مقاييس التركز وأبسطها، يعتمد هذا المؤشر على منحنى لورنز Lorenz curve، ويقاس مؤشر جني بالنسبة للمساحة المحصورة بين منحنى لورنز ووتر المثلث لإجمالي مساحة المثلث.

الشكل(01-01): معامل جيني ومنحنى لورنز

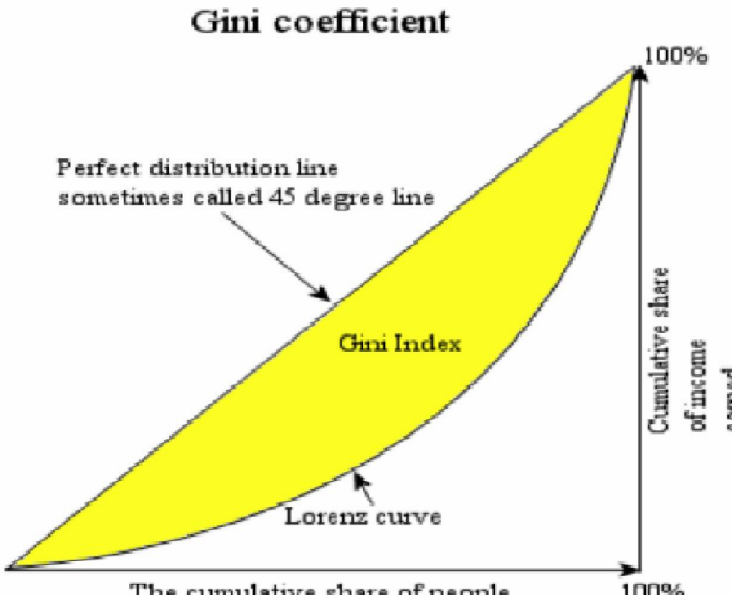

Source: Gini coefficient Calculation, National Chengchi University, Available online: www.google.com

وهناك عدة صيغ لحساب مؤشر جني منها:

$$G = 1 - \sum_{k=1}^{n} (Xk - Xk-1)(Yk + Yk-1)$$

حيث Yk التكرار التجمعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي) يمثل المحور الأفقي Yk التكرار التجميعي النسبي التصاعدي(عدد القطاعات) بينما يدل n على عدد القطاعات، تتراوح قيمة مؤشر جني بين الصفر(الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة) والواحد الصحيح

[1] أحمد دبيش، مروة بوقدوم، "**التنويع الاقتصادي، مؤشراته، محدداته وعلاقته بالتنمية**"، **مداخلة بعنوان** (الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، فعاليات الملتقى يومي 03/02 نوفمبر 20016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي)، 2016- 2017، ص ص: 08، 09.

(الذي يمثل عدد المساواة التامة) وتكون عدم المساواة عالية جدا إذا زادت قيمة المؤشر عن 0.7 وعالية إذا تراوحت قيمة المعامل 0.7-0.5 ومتوسطة إذا تراوحت بين 0.25-0.5 وضعيفة إذا انخفضت عن 0.25[1].

➢ **مؤشر تركز الصادرات:** يعد دليلي التنوع والتركز من بين أهم الأدلة التي تكشف وتؤشر عن مستوى التنويع الاقتصادي في البلدان التي تتبنى إستراتيجية التنويع، فبينما الصادرات المحلية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، كما يأتي:

$$DJ= \frac{\sum I|HIJ-HI|}{2}$$

Hji تمثل حصة صادرات السلعة I من إجمالي صادرات الدولة J.

Hi: يمثل حصة صادرات السلعة من إجمالي صادرات العالم.

ويتراوح هذا المؤشر بين(0-1)، بحيث كلما اقترب الدليل من 0 كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل الدليل إلى 0 يتطابق هيكل الصادرات المحلية مع هيكل الصادرات العالمية، في حين نجد دليل التركز يقابل دليل التنوع، ويقيس درجة تركز صادرات السلع الرئيسية في إجمالي الصادرات المحلية، وتتراوح قيمة دليل التركز بين(0-1) ويرمز 1 إلى تركز تام للصادرات المحلية[2].

➢ **المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي:** والمؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي كثيرة نذكر منها:

✓ درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط، ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.

✓ تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.

✓ نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية، وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي، على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.

---

[1] بن حمودة محبوب، عدنان محيريق،: "**التنويع الاقتصادي: مفهوم والأهداف والمبررات ومؤشرات قياسه مع الإشارة إلى للحالة الجزائر**"، مداخلة بعنوان : (الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، فعاليات الملتقى يومي 03/02 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي)، 2016- 2017، ص ص: 07، 08.

[2] نفس المرجع، ص ص: 09، 10.

✓ مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه[1].

✓ مقاييس أخرى: مثل نسبة إيرادات المورد الطبيعي إلى إجمالي الإيرادات، ونسبة مساهمة القطاع الخاص والعام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وملكية الأصول بين القطاع الخاص والعام، ومقياس الإنتاجية، ومقياس تنوع وجهة الصادرات...الخ[2].

2- محددات التنويع الاقتصادي: يجب أن نقر بحقيقة مفادها أن التنويع الاقتصادي لا يحدث من فراغ، فمن الضروري وجود بيئة مواتية لجعل التنويع ممكنا. ويلعب التنويع دورا رئيسيا في تطور ونمو الاقتصاد. فوفقا لبعض الكتب: يمكن أن يسهم في زيادة إنتاجية العوامل، وتعزيز الاستثمار واستقرار عائدات التصدير، فحسب اللجنة الاقتصادية في الاتحاد الإفريقي لإفريقيا (2006) يمكن تحديد خمس(05) فئات من المتغيرات التي تؤثر في عملية التنويع، ومن أبرزها[3]:

☜ **العوامل الفيزيائية:** الاستثمار والنمو ورأس المال البشري.

☜ **السياسات العامة:** السياسات الملية والتجارية والصناعية (نظرا لتأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية).

☜ **متغيرات الاقتصاد الكلي:** أسعار صرف العملات الأجنبية، ومعدلات التضخم والميزان التجاري.

☜ **المتغيرات المؤسسية:** الحكم، والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني (الصراعات، ما إلى ذلك..).

☜ **الوصول إلى الأسواق:** درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال (إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية) والوصول إلى البنوك أو تمويل السوق.

---

[1] عبد الحق طير، عبد الصمد سعودي، ": **دور برامج الاستثمارات العمومية في زيادة التنويع الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 2001–2014**"، مداخلة بعنوان (الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، فعاليات الملتقى يومي 03/02 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي)، 2016- 2017، ص: 02.

[2] نوري محمد عبيد الكصب، "**التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية (المرض الهولندي، لعنة الموارد، وعدم اليقين)**"، نفس المرجع، ص: 26.

[3] عبد الرزاق بن علي ونحوى الراشدي،: " **التنويع الاقتصادي: المفهوم، الأهمية والمحددات**"، مداخلة بعنوان :(الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، فعاليات الملتقى يومي 03/02 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي)، 2016- 2017، ص: 08.

المبحث الثالث: عرض أهم بعض تجارب الدول النفطية في التنويع الاقتصادي للدول النامية

لا ريب أن الاعتماد على مصادر إنتاجية قليلة تجعل الاقتصاد هشاً وعرضة لمخاطر عدة، فاستمرارية اعتماد لعض الدول النامية على النفط كمصدر رئيسي للدخل من الصادرات وإيرادات المالية العامة، يؤثر على بقية الاقتصاد من خلال الإنفاق الحكومي وبالتالي تظهر أهمية التنويع الاقتصادي لتفادي هذه المخاطر ولتحقيق التنمية الاقتصادية. من أبرز هذه الدول في آسيا لدينا المملكة العربية السعودية، ماليزيا، الهند، وأهم الدول في أمريكا اللاتينية سنعرض فنزويلا، الشيلي، الأرجنتين.

المطلب الأول : تجارب بعض أهم دول آسيا في التنويع الاقتصادي

استطاعت بعض الدول النامية ذات الموارد الطبيعية الغنية أن تنجح في تنويع اقتصاداتها وتحقيق معدلات نمو مرتفعة على المدى الطويل، ومن أهم هذه الدول في آسيا سنعرض المملكة العربية السعودية، ماليزيا، الهند.

1- تجربة المملكة العربية السعودية في التنويع الاقتصادي:

- ركزت خطط التنمية المتعاقبة، إضافة إلى السياسات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية، على تنويع الاقتصاد وتقليل على النفط كمصدر دخل وموجه للاقتصاد المحلي. ورغم المحاولات للتقليل من اعتماد الاقتصاد على النفط وزيادة مساهمة القطاعات الأخرى، لازال هذا القطاع ومشتقاته والصناعات البتروكيماوية تهيمن على الاقتصاد الكلي والحسابات المالية ولا يزال المحرك الرئيسي للاقتصاد السعودي (حوالي 95% من الصادرات الإجمالية و91% من إيرادات الميزانية).

شكل(01-02): مساهمة الصناعة والزراعة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية (%)

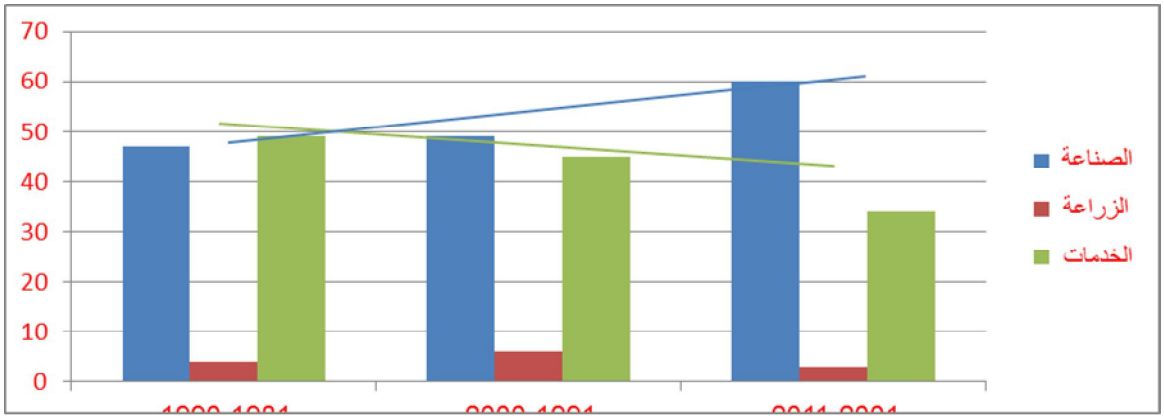

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاءات، بالإطلاع على الموقع: **https://www.csb.gov.kw/**، بتاريخ 2017/03/18، على الساعة: 14:30.

- وقد فرضت أسعار النفط المرتفعة والفوائض المالية خلال السنوات الأخيرة قيوداً على مدى تنويع الاقتصاد وتنويع الإيرادات غير النفطية. فلا يوجد عبء ضريبي في الاقتصاد السعودي. من جهة أخرى، قد يؤدي رفع إيرادات الضرائب غير النفطية إلى تأثير السلبي ولو جزئيا على الأهداف الأخرى للسياسات، وأبرزها تنويع الاقتصاد.
- تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من هيمنة القطاع النفطي، سجل القطاع الغير نفطي نمواً خلال السنين الأخيرة، ويعتبر القطاع الخاص المحرك الرئيسي لهذا النمو مقارنة مع القطاع العام.

شكل(03-01): النمو الحقيقي للمخرجات

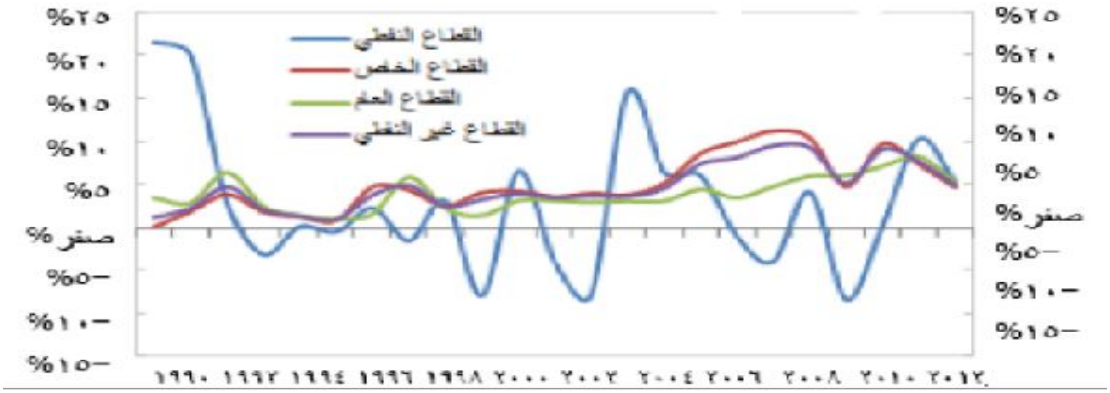

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاءات، على الموقع: **https://www.csb.gov.kw/**، بتاريخ 2017/03/18، على الساعة: 15:00.

- يقسم الاقتصاد السعودي إلى ثلاث قطاعات: القطاع النفطي، والقطاع العام (الخدمات الحكومية، والمرافق العامة)، والقطاع الخاص (جميع الأنشطة الاقتصادية الأخرى). ويشكل القطاع العام والقطاع الخاص القطاع غير النفطي[1].

شكل(04-01): حصص القطاعات من إجمالي الناتج المحلي

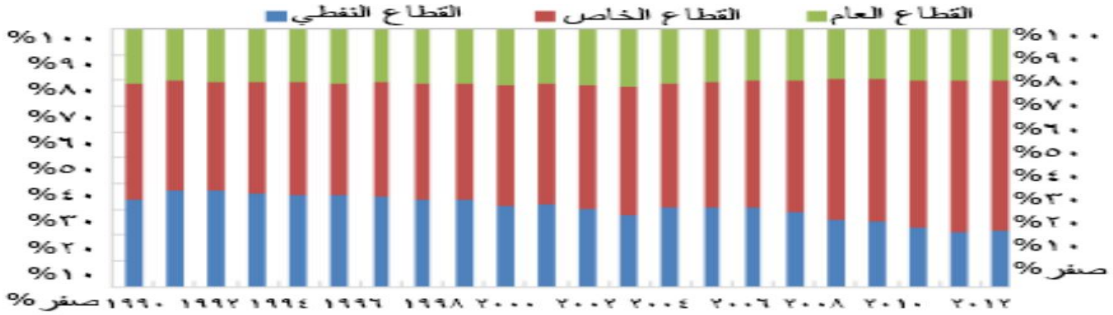

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاءات. على الموقع: **https://www.csb.gov.kw/**، بتاريخ 2017/03/18، على الساعة: 17:15.

[1] المعهد العربي للتخطيط، "**تجارب بعض الدول النامية في التنويع الاقتصادي**"، عرض وتحليل لأهم المؤشرات، الكويت، 2014، ص: 11.

2- تجربة ماليزيا في التنويع الاقتصادي: انشغلت ماليزيا منذ حصولها على الاستقلال دون توقف في عملية بناء الدولة وكيفية تعزيزها، وبقدر ما كانت البلاد تطمح لأن تصبح دولة كان التركيز الوطني ينصب دائماً على الملايو، كما أن الدستور كرس أولوية مكانة الملايو في عدد من القوانين والسياسات[1].

2-1- العوامل الداخلية لنجاح الانطلاق الاقتصادي بماليزيا: تعدد وجهات النظر حول عوامل نجاح النهضة الماليزية الباهرة، إلا أن هناك عوامل تعتبر قاسما مشتركا بين جل الدراسات، ويشهد الواقع بدورها الفعال في هذا الإطار، ولنبدأ بأهم العوامل الداخلية لنجاح هذه التجربة:

➢ **القيم النهضوية:** تشير الدراسات التي عنيت بالتجربة الماليزية إلى أن الدافع القوي الكامن وراء نجاحها هو منظومة المبادئ والقيم التي يؤمن بها أفراد المجتمع والملائمة لتحقيق تنمية اقتصادية رائدة، أنه وبالرغم من التعدد العرقي والديني الذي يميز مجتمعها، إلا أن القيم المعنوية كانت على الدوام الأداة الموحدة بينهم للتعاون والعمل بصفة جماعية، وبالتالي فقد شكلت العامل الرئيسي في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي الضروري لأي نهضة يراد تحقيقها، ومازال الزعماء الماليزيون يعولون على هذه القيم في تحقيق الطموحات المستقبلية إذ أن الهدف الرابع من رؤية (2020 وهي برنامج يخطط لمستقبل ماليزيا إلى حدود سنة 2020)، هو «تأسيس مجتمع قيمي كامل يكون فيه المواطنون على درجة من التدين القوي والقيم المعنوية والمعايير الأخلاقية الرفيعة ».

ولا يقتصر معنى الأخلاق على المعنى الضيق المفهوم عادة بصفة مباشرة كلما أطلق هذا اللفظ أي تقويم السلوك الفردي حتى ينضبط وفقا لمنظومات من القيم والمعايير المستمدة من ثوابت المجتمع ومرجعيته العليا التي يؤمن بها، بل يتعداه إلى المعنى الواسع وهو كيفية إعادة التوازن والفاعلية إلى منظومات القيم والمعايير الفردية والجماعية السائدة في المجتمع، وكلما قويت النزعة الأخلاقية بهذا المعنى الواسع في المجتمع كلما تعززت قدرة الاقتصاد على التطور وتحقيق المزيد من النجاح[2]، وفيما يلي نوضح أبرز القيم المعنوية والتقاليد التي لعبت دورا فاعلا لنجاح الانطلاق الاقتصادي في ماليزيا[3]:

✓ **الاعتماد على الذات:** يعتبر هذا العنصر من أهم مميزات هذه التجربة، وقد تجلى في مظاهر عدة منها التركيز على الموارد الداخلية في تمويل الاستثمارات، والاعتماد بشكل كبير على السكان الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان في تنفيذ الإستراتيجية التنموية، مع التغلب على الصعوبات التي تواجه الاقتصاد بتدابير ذاتية دون مساعدة مادية من العالم الخارجي، وأبرز دليل على ذلك مواجهة الأزمة المالية لعام 1997 بحلول

[1] دانيال بروميرغ، عمر سعيد الأيوبي(مترجم)، **"التعدد وتحديات الاختلاف للمجتمعات المنقسمة وكيف تستقر"**، دار الساقي، ط1، بيروت، 1991، ص: 362.

[2] عبد الرحمان بن سانية،" **قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية"**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 11، جامعة غرداية، 2011، ص: 62.

[3] نفس المرجع، ص: 63.

ذاتية، ورفض توجيهات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وهو ما سمح –كما ذكرنا– لماليزيا أن تخرج بنجاح وبقوة من الأزمة، بينما لا تزال اندونيسيا وتايلاند تعانيان من آثارها جراء تطبيقهما لتعليمات مؤسسات بروتن وودز.

- ✓ **البساطة وعدم الإسراف:** يقوم أسلوب الحياة في المجتمع الماليزي على البساطة وعدم الإسراف في المعيشة، وهذا ما يجعله يعزز قيما أخرى كالمحافظة على الثروة القومية وحسن استغلالها، ولقد ساعد هذا التقليد الحكومة مساعدة بالغة في تخطي الأزمة المالية، في 1997حيث لم تلق قراراتها المتخذة لتقليل الإنفاق الحكومي ورفع الدعم الكلي عن بعض الخدمات أية معارضة أو احتجاج شعبي.
- ✓ **احترام الكبير وتقديره:** إن انعكاس هذه القيمة على التنمية يتجلى في التعامل مع السلطة، حيث تحظى هذه الأخيرة في ماليزيا، وفي شرق آسيا عموما، باحترام الجميع وهو ما يحقق نوعين من المنافع:
  - تسهيل مهمة القانون في ضبط الحياة العامة وتجاوب الأفراد مع سياسات الدولة.
  - زيادة حرص الدولة على رعاية مصالح المواطن وضمان حقوقه.
- ✓ **الأسرة المستقرة:** رغم الانفتاح الكبير لماليزيا واندماجها في اقتصاديات العولمة وما يستتبع ذلك من ورود قيم تفكك كيان الأسرة، إلا أن الأسرة الماليزية ظلت دائما تشكل بؤرة استقرار المجتمع، ويمكن القول أن المجتمع الماليزي يتميز بتماسك أسري أقوى من كل المجتمعات المجاورة كتايلاندا والفلبين وإندونيسيا، دفع إلى وجود تكامل بين المجتمع والسلطة، حيث تشارك الأسرة إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني كالمدرسة وأماكن العبادة في النهوض ببعض المؤسسات الاجتماعية، ومن جهة أخرى تسهر الدولة على رعاية استقرار الأسرة من خلال العناية بمعالجة مشكلات إساءة معاملة الأطفال أو الاعتداء على الأحداث والنساء وغيرها.
- ✓ **التسامح والوئام العرقي:** يضم الشعب الماليزي ثلاثة أعراق هي:
  - الملايو، ويشكلون حوالي 50% من السكان ويدين معظمهم بالإسلام.
  - الصينيون، ويدينون بالبوذية.
  - الهنود، ومعظمهم هندوس.

ورغم هذه التعددية العرقية والدينية، إلا أنها لم تشكل عقبة أمام الانطلاق الاقتصادي لهذه الدولة بسبب شيوع معاني التسامح الديني والوئام العرقي بين أفراد المجتمع، بل وعلى العكس من ذلك فقد أسس تعاون الأفراد وانسجامهم الأرضية الصلبة للاستقرار السياسي والاقتصادي، وكان العنصر الجذاب للاستثمارات الأجنبية.

ورغم أن البلاد عرفت أحداثا دامية عام 1969 بين الملايو المسلمين والصينيين البوذيين، إلا أن الإرادة السياسية القوية استطاعت أن تجد الإجراءات الكفيلة بترسيخ دعائم وردع كل ممارسات العنف داخل المجتمع.

➢ **الإدارة السياسية والدور الفعال للدولة:** تشمل المميزات الأساسية للثقافة الآسيوية عموما والماليزية خصوصا إعطاء اهتمام كبير لدور القيادة السياسية في التنمية. والمتتبع للتجربة الماليزية يلاحظ أن الإرادة السياسية القوية المدعومة باستقرار سياسي واجتماعي واسع كانت وراء اتخاذ قرارات تنموية جريئة، وأن شخصية القائد السياسي محاضير محمد ورؤيته الإصلاحية كان لها التأثير الواضح في نهضة ماليزيا وتحويلها من دولة تشكو الفقر والجوع والتخلف إلى دولة على خطى العالم المتقدم.

➢ **المناخ الاقتصادي المناسب:** تميزت ماليزيا بين الكثير من الدول النامية بتهيئة المناخ الملائم لتحقيق انطلاقها الاقتصادي، وكان من أهم مميزات هذا المناخ ما يلي[1]:

- **الاستقرار الاجتماعي والسياسي.**
- **البنية التحتية:** حيث أمضت ماليزيا 20 عاما في تشييدها، ورفضت حكومتها تخفيض النفقات المخصصة لهذا الغرض، مما مكنها من بناء اقتصاد قوي يسمح بنمو مستقر، وجعل ترتيبها يرتفع لتصبح ضمن دول الاقتصاد الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي.
- **العدالة بين المناطق والتكامل بين القطاعات:** حيث لم يتم تنمية منطقة على حساب أخرى بل تم توزيع مشاريع البنية الأساسية في كل الولايات، إضافة إلى تنمية القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن.

☒ **التنمية البشرية:** اهتمت ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية لمجموع السكان سواء الأصليين منهم أو المهاجرين الذين ترحب السلطات بتوطينهم، وقد تمكنت من توفير مستويات معيشية لائقة للأغلبية العظمى من السكان خصوصا مع ارتفاع متوسط الدخل الفردي.

☒ **فعالية الجهاز المصرفي والمالي:** اتخذت ماليزيا العديد من الإصلاحات من أجل ضمان فعالية جهازها المالي والمصرفي، وكان من الخطوات الرئيسية في هذا المجال إتباع منهج شامل عام 1989 للإشراف على جميع المؤسسات المالية ووضع نظام موحد لكفاية رؤوس الأموال، مع العمل على إيجاد سوق ثانوية نشطة تعمل في الأوراق المالية الحكومية وسوق لصكوك الديون بالنسبة لشركات القطاع الخاص.

[1] نفس المرجع، ص: 64.

☒ **الادخار والاستثمار:** حرصت ماليزيا على لإقامة مناخ استثماري جد ملائم للمبادرات الفردية الوطنية والأجنبية مما سمح لها بتحقيق انطلاق اقتصادي عجيب. ونضيف أن الاقتصاد الماليزي اعتمد بدرجة كبيرة في تمويل الاستثمارات على الادخار المحلي (وهذا جانب هام جدا) بنسبة 40% للفترة 1970-1993. كما عمل أيضا على توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل أساسي بدلا من الإنفاق على التسلح، وساعد على ذلك سياسة ماليزيا المناوئة للتجارب النووية التي قامت بها فرنسا، والتي كانت من ثمرتها توقيع دول جنوب شرق آسيا العشر في تجمع "**آسيان**" عام 1995 على وثيقة إعلان منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من السلاح النووي[1].

☒ **التخطيط طويل المدى:** من مميزات الاقتصاد الماليزي الإيجابية أيضا بعد النظرة في التخطيط، حيث دأبت الدولة منذ الاستقلال على وضع رؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خماسية، وقبل حلول القرن الحادي والعشرين كانت ماليزيا تخطط للدخول فيه من خلال "رؤية 2020" التي تتصور أوضاع الاقتصاد ورهاناته إلى آجال عام 2020.

2-2- العوامل ذات البعد الخارجي المساهمة في نجاح الانطلاق الاقتصادي بماليزيا

2-2-1- الاستثمار الأجنبي المباشر: من أساسيات الانطلاق الاقتصادي في ماليزيا التركيز على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة من المزايا المرافقة لها (مع الإشارة إلى أنها تعاملت بحذر شديد مع هذه الاستثمارات حتى منتصف الثمانينات ثم سمحت لها بالدخول بشكل واسع)، ويمكن تلخيص أهم المحفزات التي أقرتها السلطات الماليزية لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيما يلي:

- سياسة رسمية جادة لجلب المستثمرين الأجانب.
- المحفزات الضريبية المتضمنة في القوانين الجبائية والجمركية كقانون الجباية التجارية لسنة 1972.

وتحظى الاستثمارات في التكنولوجيا الدقيقة وميادين البحوث والتطوير بتحفيزات هام، كالإعفاء الضريبي المضاعف بالنسبة لمصاريف البحث.... الخ

2-2-2- الاهتمام بالتصدير: اعتمدت ماليزيا في إستراتيجيتها التنموية التركيز على التحول من دولة منتجة ومصدرة للمواد الخام إلى دولة صناعية تكتسح صادراتها أسواق الدول المتقدمة.

[1] نفس المرجع، ص ص: 65، 66.

2-2-3- تحرير التجارة الخارجية: ترتبط ماليزيا مع عشر دول في جنوب شرق آسيا باتفاقية لتحرير التجارة الخارجية بالكامل اعتبارا من عام 1995 لتصل إلى الإعفاء الكامل عام 2003 بالنسبة للدول النامية، وعام 2005 بالنسبة للدول الأقل نموا، وذلك في إتحاد آسيان[1].

3–تجربة الهند في التنويع الاقتصادي: انتهجت الهند بعد الاستقلال ولعقود عديدة إستراتيجية لإحلال الواردات بقيادة الدولة. كما ركزت الإصلاحات في المرحلة الأولى على إلغاء أنظمة الترخيص للأنشطة الصناعية ورفع القيود عن الاستثمار، وقد بدا تحرير التجارة الخارجية تدريجيا منذ بداية التسعينات. ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة التجارة الهند من حوالي 16% في تلك الحقبة إلى حوالي 46% خلال السنوات الأخيرة.

كما ارتفع استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر[2].، من جهة أخرى، انتهجت الدولة سياسة لبناء القدرات البشرية والاستثمار في التعليم العالي على المستوى العالمي. وبعد عدة إصلاحات مواكبة خلال التسعينات، أثمرت هذه الاستثمارات إذ أثبتت الهند بمستوى فاق التوقعات، قدرتها على الاستفادة من مخزونها من العمال المهرة في صناعات ناشئة في تكنولوجيا المعلومات، وأصبحت بحلول عام 2011-2012 مصدر 70 مليار دولار من مجموع عائدات التصدير[3].

كما تميزت بالخصوص في صناعات أخرى، كصناعة المستحضرات الصيدلانية. وأصبحت منح براءات اختراع المنتجات وعمليات التصنيع وأصبحت رائدة عالميا في قطاع الأدوية، وصناعات عديدة أخرى سجلت فيها الهند نجاحا كبيرا منها صناعة السيارات والصناعات الكيميائية والخدمات والتي تخترق اليوم بقوة الأسواق العالمية[4]. حيث "حقق الاقتصاد الهندي احتياطاً غذائياً في الزراعة، وطفرة إنتاجية في الصناعة، مع قطاع خدمات واعد لسوق واعدة". حيث إن أداء قطاعات الاقتصاد الرئيسية كان كالتالي:

- **الزراعة:** عملاق زراعي بلد مشهور بمجاعاته حتى إن كانت آخر مجاعة شهدها في البنغال، تعد الهند بلداً زراعياً عملاقاً. ذلك أن الهند تشكل رابع قوة زراعية في العالم بعد الصين والاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة، وتمتلك سابع مساحة في العالم، ولكن المساحة الثانية المزروعة بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وثاني سكان زراعيين في العالم بعد الصين: فلاح واحد من خمسة في العالم يعيش في الهند. وهي أيضاً المنتج الأول في

---

[1] نفس المرجع، ص ص: 67، 68.

[2] المعهد العربي للتخطيط بالكويت، "**علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية**"، 2014، تم الاطلاع على الموقع: www.arab-api.org، بتاريخ: 2017/03/11، على الساعة: 09:24.

[3] .احمد دبيش، مروة بوقدوم،: "**التنويع الاقتصادي، مؤشراته، محدداته، وعلاقته بالتنمية**"، الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحةيومي 02-03 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجا رية وعلوم التسير، جامعة حمه لخضر الوادي، ص :16.

[4] عبد الله حميدي، "**الهند اقتصاديا – الفرص والتحديات، جريدة الثورة يومية سياسية**"، تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة و الطباعة و النشر، دمشق سوريا، 2007، ص 02.

العالم للحليب والشاي أو التوابل، والمنتج الثاني عالمياً للحبوب (أرز، قمح، ذرة صفراء، ذرة بيضاء) بعد الصين والولايات المتحدة، وأخيراً هي الأولى عالمياً في الثروة[1].

- **الصناعة:** تمكن هذا القطاع بفضل الحماية الكبيرة له من قبل الدولة في إطار سياسة الإحلال محل الواردات، من تحقيق طفرات إنتاجية كمية عالية، وإن كانت ذات جودة منخفضة وقدرة تنافسية محدودة في الأسواق الخارجية. ولكن مع التحول إلى الاقتصاد الحر برزت بعض الصناعات ذات التقنية العالية جدا وأهمها صناعة البرمجيات التي قدرت قيمة صادراتها عام 1999- 2000 بنحو 3.9 مليار دولار بعد أن كانت لا تتجاوز 100 مليون دولار في أوائل التسعينيات. وتخطط الهند لكي تصل بقيمة صادرات هذه الصناعة إلى 50 مليار دولار بحلول عام 2008. وكذلك الشأن بالنسبة للصادرات من أجزاء السيارات والتي وصلت قيمتها عام 1998-1999 إلى 3 مليارات دولار، علما بأن ذلك جاء في ظل منافسة شرسة من شركات من تايوان والصين وتركيا وماليزيا[2].

- **الخدمات:** قام هذا القطاع بدور مهم في تعبئة المدخرات والاستثمارات القومية اللازمة لتمويل خطط التنمية خلال العقود الخمسة الماضية. ويمتلك هذا القطاع طاقات كبيرة بفضل التوسع الذي شهده منذ أواخر الستينيات في أعقاب إجراءات التأميم للبنوك ولشركات التأمين، إذ زاد على سبيل المثال عدد الفروع التابعة للبنوك المؤممة من 8 آلاف فرع عام 1969 إلى 62 ألفا عام 1995. وكما سبقت الإشارة في موضع سابق فقد قامت الدولة مؤخرا عام 2000 بتحرير خدمات التأمين والبريد والاتصالات والنقل الجوي أمام المستثمرين الهنود والأجانب، ولهذا فإنه يعتبر من أكثر القطاعات الاقتصادية الواعدة في الهند، خاصة أن الطاقة الاستيعابية للسوق الهندية لا تزال كبيرة. كما أشارت بعض الدراسات الصادرة عام 1999 إلى أن السوق المحتملة للتجارة الإلكترونية من الممكن أن تصل بنهاية عام 2001 إلى 11.9 مليار دولار[3].

---

[1] متابعات اقتصادية، مقالة بعنوان: "**محركات التحول في التنمية**"، بالاطلاع على الموقع: www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/، بتاريخ: 2017/03/02، على الساعة: 20:45، الفصل الثالث، ص:70.

[2] جان جوزيف بوالو، تعريب: صباح ممدوح كعدان، "**الاقتصاد الهندي**"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2011، ص: 49.

[3] بيتراس اوستريفيشيوس، جون بوزمان، "**اقتصاد الهند الدور والمستقبل في نظام عالمي الجديد مسيرة التنمية الاقتصادية**"، مركز الجزيرة للدراسات- الملفات البحثية- سلسلة دراسات القوى الصاعدة- خريف 2009، ص ص: 34- 36.

المطلب الثاني: تجارب بعض أهم دول أمريكا اللاتينية في التنويع الاقتصادي

لتفادي جملة من المخاطر من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، استطاعت بعض الدول النامية ذات الموارد الطبيعية الغنية أن تنجح في تنويع اقتصاداتها وتحقيق معدلات نمو مرتفعة على المدى الطويل، ومن أهم هذه الدول في أمريكا اللاتينية، فنزويلا، الشيلي، الأرجنتين.

1- **تجربة فنزويلا وأوبك في التنويع الاقتصادي:** كانت فنزويلا وما زالت تحتل مركزا متميزا داخل أوبك، وذلك على الرغم من خضوع قطاع البترول فيها أحيانا لقيادات تروج لفكرة الخروج من أوبك، فهي واحدة من الدول الخمس التي أنشأت أوبك والتي لا بد من إجماعها عند التصويت على قبول عضو جديد. كذلك يؤكد تاريخ صناعة البترول الفنزويلية تفوقها في صياغة العلاقات التي تربطها بشركات البترول العالمية، ففي فجر الصناعة وعندما كانت شركات البترول العالمية الكبرى تسيطر سيطرة شبه كاملة على الصناعة في العالم كانت فنزويلا تنفرد بوضع خاص في النظام الضريبي الذي صاغته في قانون خاص لقطاع البترول صدر عام 1943 وفرض على الشركات دفع إتاوة للحكومة عن كل برميل ينتج بمعدل السدس (16.7%) كحد أدنى بصرف النظر عما يحدث للبترول المنتج بعد استخراجه. وكانت تلك الإتاوة تزيد بشكل ملحوظ عما هو سائد في منطقة الشرق الأوسط والتي لم تتجاوز الإتاوة فيها ثمن الإنتاج (12.5%). وفي عام 1948 كانت فنزويلا الأسبق في الخروج من نظام العائد المقطوع الذي تتقاضاه الحكومة عن كل برميل بالتحول إلى نظام مناصفة الأرباح 50-50 الذي لم يطبق في الشرق الأوسط إلا في عام 1950 أي بعد مرور عامين على تطبيقه في فنزويلا.

وعندما انهارت أسعار البترول خلال 1998 وفي بداية 1999 وكان شافيز[1]* قد تولى الحكم، نجحت الدول الثلاث فنزويلا والسعودية والمكسيك في تحجيم الإنتاج داخل أوبك بمعاونة دول خارجها مما دفع السعر فوق 20 دولارا بعد أن كان قد تدنى إلى عشرة دولارات .

وفي سبتمبر/ أيلول 1999 أعلن وزير الطاقة يومها علي رودريغز (مدير الشركة الوطنية الآن) أن فنزويلا سوف تصر على تحديد آلية للاحتفاظ بأسعار البترول بين حدين أعلى وأدنى. وعلى الرغم مما أثير من خلافات حول اختيار هذين الحدين فقد استقر الرأي في نهاية المطاف على أن يكون أعلاهما 28 دولارا والأدنى 22 دولارا لبرميل من سلة أوبك التي هي متوسط لأسعار سبع نفوط. وكانت حجة الداعين لهذه السياسة أن الأسعار كانت تتذبذب بصورة مزعجة لكل من المنتج والمستهلك، وأن الأسلم لكليهما أن يتم تعديل سقف الإنتاج كلما اقتضت الظروف بحيث يحافظ على السعر داخل نطاق معقول وعادل للطرفين. ومع أن المكسيك

* رئيس فنزويلا الحادي والستين، عرف بحكومته ذات السلطة الديمقراطية الاشتراكية واشتهر لمناداته بتكامل أمريكا اللاتينية السياسي والاقتصادي.

لم تحبذ تلك الآلية، بدعوى أن العنصر المهم في تذبذب أسعار البترول هو تغيرات المخزون فإن أنصار الآلية أبدوا أن المخزون ليس عاملا مستقلا عن عوامل العرض والطلب الإجمالي والذي يدخل في تحديدهما حجم الإنتاج الجاري، كذلك يدعم أنصار الآلية رأيهم بأن أوبك لا ينبغي أن تستمر في تبنى سياسة رد الفعل لمواجهة تقلبات السوق التي يغلب أن يأتي رد الفعل فيها متأخرا وغير مجد، وإنما عليها أن تتبنى سياسة تستطلع تلك التغيرات وتواجهها بخطة فاعلة في الوقت المناسب. ومن هنا تصر فنزويلا على تنشيط لجنة السياسات الإستراتيجية طويلة الأجل التي أنشأتها أوبك، وتدعوها لمراقبة السوق بعمق والتقدم بمقترحاتها للتدخل في الوقت المناسب .

وفى محاولة تشافيز لإثبات زعامته داخل أوبك دعا رؤساء الدول الأعضاء للاجتماع في كراكاس في مستهل 2000، في ما يعتبر القمة الثانية للمنظمة بعد قمة الجزائر التي عقدت عام 1975 في أعقاب صدمة الأسعار الأولى وكان من أهم أهدافها تسوية الخلاف الناشب بين صدام حسين وشاه إيران، وقد طرحت فنزويلا أثناء الاجتماع الوزاري للمنظمة الذي عقد في 22 سبتمبر/ أيلول 1999 عددا من الموضوعات لكي يختار منها واحد أو أكثر شعارا لاجتماع القمة الثانية. وتناولت تلك الموضوعات:

1. مشروعية وتقوية أوبك.
2. إعادة توجيه صندوق أوبك لتمويل مشروعات مشتركة للطاقة.
3. سياسة أوبك في مجال الطاقة.
4. إنشاء إدارة تجارية في إطار أوبك لإقامة مشروعات مشتركة في مجال التكرير والتسويق والموارد البشرية.
5. سياسة أوبك في مجال البيئة .

وقد انعقدت القمة الثانية بالفعل ولكن المقام لا يتسع لشرح وقائعها والنتائج التي ترتبت عليها[1].

2- تجربة الشيلي في التنويع الاقتصادي:

- على عكس اندونيسيا، لم يصبح الشيلي مصدراً رئيسياً للمنتجات الصناعية، بل مصدراً بل مصدراً لمواد أولية تنوعاً وديناميكية ومنتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة تعتمد على المنتجات الأولية والموارد المتنوعة.
- من أهم العناصر الأساسية وراء نجاح التنويع الاقتصادي في الشيلي هو وضعها لسياسات مالية مكنت من تطوير الاقتصاد بفضل جهد كبير في مجال الادخار خاصة خلال الانتعاش الكبير الذي عرفه معدن النحاس. وقد ركز الشيلي أيضا على تحسين مناخ الأعمال، مما جعله يصنف في طليعة بلدان أمريكا اللاتينية حسب تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" للبنك الدولي. (المركز 34 من بين 189 دولة حسب تقرير 2014).

[1] الجزيرة – نت، مقالة بعنوان: **"تجربة فنزويلا في التنويع الاقتصادي"**، تم الاطلاع على الموقع: http://www.aljazeera.net/specialfiles، بتاريخ: 2017/03/12، على الساعة: 21:08.

- يقدم الشيلي كذلك عدة أمثلة علة السياسات العامة الناجحة العمودية التي ساعدت على تطوير عدة صناعات كصناعة السلمون. ونذكر على وجه الخصوص وتعزيز التكيف والتطور التكنولوجي، وتوفير البنية التحتية والمعلومات والتنسيق بين العديد من صغار المنتجين والذي مكن من تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص على المدى (CORFO ومؤسسة شيلي..) من أجل الرفع من قدرات وإنتاجية المنتجين.
- وقد وضع الشيلي أيضا صندوقاً في عام 2005 لتشجيع التنافسية والابتكار، وذلك بتمويل مشترك مع القطاع الخاص. كما أنشأ كثر من 50 قطب قطاعي مميز.
- من جهة أخرى، يشجع الشيلي الاستثمار في رأس المال البشري رفيع المستوى من خلال تخصيص منح للطلاب للدراسة بالخارج.

نجاح هذه الدول هو رهان بتعزيز ديناميكية القطاع الخاص والذي يتوجب أن يكون متواجدا جنبا إلى جنب مع القطاع العام لخلق اقتصاد أكثر تنوعا بمشاركة عدد كبير من القطاعات .وهذا يحتم توفير جميع الإمكانيات اللازمة من دعم وتحفيز لتمكينه من القيام بدور أكبر في الاقتصاد[1].

3- تجربة الأرجنتين في التنويع الاقتصادي: "نحن جياع، نريد طعام.. إلي هذا الحد المأسوي وصل الوضع الاقتصادي المتردي للمواطنين في الأرجنتين عام 2001 في أسوأ أزمة مالية وضعت الاقتصاد الأرجنتيني علي حافة الانهيار"، وفجرت ثورة غضب شعبي استشرت وتأججت في أرجاء الطبقة المتوسطة وكسرت وبددت من هم تحت خط الفقر. وخلال فترة رئاسية واحدة مدتها أربع سنوات استطاع الرئيس الأرجنتيني الراحل نستور كريشنير أن يصعد بالأرجنتين من الهاوية ويحدث انتعاشا اقتصاديا منقطع النظير ليصنع بذلك من التجربة الأرجنتينية نموذجا ملهما في كيفية صناعة النهضة[2].

كان الاقتصاد الأرجنتيني قد تعرض إلي الانهيار بشكل عنيف في ديسمبر عام.2001 واضطرت الحكومة الأرجنتينية لخفض الإنفاق العام بنسبة20% أي بمقدار10 مليارات دولار من خلال عدد من الإجراءات التقشفية علي رأسها تخفيض أجور العاملين بالحكومة بنسبة13%، وهو ما كان بمثابة الفتيل الذي أشعل ثورة الغضب الشعبي واندلعت مظاهرات احتجاجية زلزلت أرجاء العاصمة بوينس إيرس. وتراجع اقتصاد الأرجنتين إلي حد كبير أمام ارتفاع الديون وتجميد الأرصدة البنكية وتراجع قيمة العملة المحلية بنسبة الثلثين وارتفاع نسبة

---

[1] المعهد العربي للتخطيط،" **تجارب بعض الدول العربية في التنويع الاقتصادي**"، عرض وتحليل لأهم المؤشرات، الكويت،2014، ص ص: 07-11.

[2] متابعات اقتصادية، مقالة بعنوان: "**تجربة الارجنتين في التنويع الاقتصادي**" تم الاطلاع على الموقع: /**http**://**www.ahram.org.eg**/**News**، بتاريخ: 10-03-2017، على الساعة :06:08.

البطالة إلي02%[1]، ووصل الاقتصاد الأرجنتيني إلي نقطة العجز عن الوفاء بخدمة ديونه الخارجية، ولم يجد من يمد له يد المساعدة بشكل فوري علي غرار ما حدث في الأزمة المكسيكية عام1995، أو في الأزمات المالية في كوريا الجنوبية وتايلاند عامي1998,1997، وأكدت الإحصاءات أن أكثر من40% من السكان يعيشون تحت خط الفقر[2].

خلال فترة رئاسته استطاع أن ينجو كريشنير ببلادة من براثن الأزمة الخانقة وأجري خطة للإصلاح الشامل في البلاد. فقام بتمويل مشروعات التعليم والخدمات الصحية فضلا عن تنفيذ برنامج وطني استهدف تحسين مستوي المعيشة بنسبة 60% من المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر.

واستطاع كيرشنير من خلال برنامجها الانتخابي أن يضع حدا لسلسلة المظاهرات التي اجتاحت الأرجنتين لمدة 18 شهر وأدت إلي خلع أربع رؤساء خلال أسبوعين فقط، وبالفعل تغلب كيرشنير بعد توليه منصب رئيس الأرجنتين علي الأزمة الاقتصادية عن طريق إعادة جدولة الديون وتطبيق خطة إنقاذ تقشفية، في الوقت الذي وضع فيه متطلبات الفقراء فوق أي اعتبار، حيث خصص حوالي مليار دولار لتحسين الخدمات العامة والتي تشمل إسكان الفقراء وإنشاء الطرق الجديدة، كما خصص حوالي8,2 مليار دولار لخلق فرص عمل لإنعاش الاقتصاد، ودعم كيرشنير تكتلا إقليميا للتجارة الحرة اشتركت فيه الأرجنتين مع البرازيل ولأوروجواي وباراجواي، ودعم روابط بلاده مع حكومات أقصي اليسار لكل من فنزويلا وبوليفيا. وسرعان ما فرض كريشنير نفسه كرجل قوي في البلاد بفضل الإنعاش المذهل الذي أحدثه للاقتصاد في وقت وجيز.

ويبدو أن المواطن الأرجنتيني قد تعلق بسياسات كيرشنير الناجحة في الحكم للدرجة التي دفعت الناخب الأرجنتيني إلي أن يصوت لزوجته كرستينا فيرناندير في فترتين متتاليتين من رئاسة الأرجنتين كي تستكمل مسيرة النهوض التي بدأها زوجها، فلم يكن برنامجها الانتخابي وحده هو سبب وصولها للسلطة، فقد ساعدتها الكاريزما السياسية بوصفها زوجة الرئيس الناجح علي الفوز بمقعد الرئاسة.

وبعد مرور ما يقرب من عقد من الزمن علي النهضة التي صنعها كريشنير، الأرجنتين الآن تتمتع بازدهار اقتصادي وهي ثالث أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية، وفي عام 2012 نما الاقتصاد الأرجنتيني بنسبة 9%. وتتمتع الأرجنتين بتصنيف عالي جدا في مؤشر التنمية البشرية، وتحتل المركز الخامس في مستوي الناتج المحلي

[1] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، "**المجلس التنفيذي الدورة الحادية والثمانون**" ، روما، 21- 22 افريل/ نيسان 2004، ص ص: 11- 16.
[2] نفس المرجع.

الاسمي للفرد الواحد علي مستوي دول أمريكا اللاتينية والأعلى في القدرة الشرائية[1]، وبشكل عام تعتبر الأرجنتين من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية وتعتمد في اقتصادها علي قطاع زراعي موجه للتصدير وقاعدة صناعية متنوعة، ويتم التبادل التجاري بشكل رئيسي بين الأرجنتين والبرازيل والولايات المتحدة ودول الاتحاد السوفييتي سابقا وبلدان أوروبا الغربية. وتشكل المنتجات الزراعية اليوم حوالي تسعة أعشار إجمالي الدخل من صادرات البلاد الإجمالية للأرجنتين.

ويري المحللون أن الأرجنتين لديها أساس قوي للنمو المستقبلي نظرا لحجم سوقها ومستويات الاستثمار الأجنبي المباشر الاستثمار الأجنبي المباشر فيها ونسبتها من صادرات التكنولوجيا الفائقة وحصتها من الناتج الكلي للسلع المصنعة.

[1] متابعات اقتصادية، مقالة بعنوان: **"تجربة الأرجنتين في التنويع الاقتصادي"**، تم الاطلاع على الموقع: http://www.ahram.org.eg/News/، بتاريخ: 10-03-2017، على الساعة :06:08.

الخلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل والذي خصصناه بأن يكون كمدخل عام لاقتصاديات النفط والتنويع الاقتصادي اتضح لنا بأن النفط هو أهم المصادر الطاقوية العالمية، كما أن دول الأوبك تستحوذ على ما تريد بما يقدر بثلاثة أرباع الاحتياطي العالمي، مما جعلها الأهم والأكثر فاعلية في السوق النفطية.

ونجد أن الصادرات تمثل آلة النمو الاقتصادي في كافة القطاعات الاقتصادية من خلال التركيز على مفهوم التنويع في الإنتاج والمكاسب التجارية التي تجنيها الدول النامية، وهذا ما لوحظ في الاستراتيجيات المتبعة من طرف هذه الدول التي كان هدفها الأول هو تنويع الصادرات خارج المحروقات التي لا تزال نسبها ضعيفة، وفي ظل التطورات الراهنة التي يشهدها العالم والتي تستند إلى حرية التبادل الدولي وإزالة كافة العراقيل والقيود التجارية التحرر الاقتصادي أصبح جليا أن سياسة تنمية الصادرات خارج المحروقات وتنويعها هي أحد البدائل المناسبة من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادية مثلى ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

أما في الفصل الموالي فسنسلط الضوء على ثلاث دول نفطية " **النرويج، الإمارات و الجزائر**" وذلك لمعرفة تنويعهم الاقتصادي في ظل تحديات الثروة النفطية.

تمهيد:

يعتبر موضوع التنويع الاقتصادي من أكثر المواضيع التي أسالت الحبر الكثير وجلبت اهتمام الباحثين والحكومات في السنوات الأخيرة، وذلك بعد أن أدركت البلدان خاصّة الريعية منها الاختلالات والتشوهات الكبيرة في هياكل اقتصاداتها نتيجة لاعتمادها على مورد وحيد على الدخل ألا وهي الموارد البترولية، هذا ما جعلها أحادية الاقتصاد و عرضة لأزمات واختلالات وارتباطات لأسعار النفط في الأسواق العالمية، وخير مثال ما حدث لمعظم الدول البترولية خلال الانخفاض الرهيب لأسعار البترول سنة 2015 التي فقدت ما يزيد عن 100 دولار للبرميل الواحد، على غرار الجزائر، نيجيريا، فنزويلا...الخ، لتبقى التجربة الهولندية الأكثر توضيحا ودلالة على خطورة إهمال بقية الموارد والاهتمام بمورد واحد وفق ما يصطلح عليه بالمرض الهولندي، هذا ما أثّر على النمو والاستقرار الاقتصادي لهذه البلدان، مما دفع صندوق النقد الدولي لإصدار مجموعة من التحذيرات والتوصيات لتنويع اقتصاديات هذه البلدان لتفادي الوقوع مستقبلاً في مثل هذه الأزمات التي باتت كثير التكرار والوقوع.

ووفقا لهذا النسق ولمحاولة ترتيب هذا الفصل، فلقد قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول: نظرة عامة حول النفط في النرويج ،الإمارات العربية المتحدة والجزائر.**
- **المبحث الثاني: تجارب النرويج والإمارات والجزائر في التنويع الاقتصادي.**
- **المبحث الثالث: مدى مساهمة الإيرادات النفطية في التنويع الاقتصادي للدول: النرويج، الإمارات العربية المتحدة و الجزائر.**

المبحث الأول: نظرة عامة حول النفط في النرويج، الإمارات العربية المتحدة والجزائر

يلعب قطاع المحروقات الدور الأبرز بين قطاعات اقتصاديات الدول النامية، حيث تستحوذ الدول النفطية المنتجة للنفط والغاز، وتقوم بإنتاجها وتصديرها إلى سوق العالمية. ويقع على عاتق الدول النفطية المنتجة والمصدرة للنفط أعباء كثيرة، منها مواصلة اضطلاعها بدور إيجابي نحو استقرار السوق النفطية نظراً للمساهمة الكبيرة للنفط في التنمية الاقتصادية فيها، وهو ما يجعل من الأهمية بمكان تعزيز التعاون المشترك وتنسيق السياسات الخاصة بالنفط في التنمية الاقتصادية[1]، ولإبراز موضع هذه الدول (النرويج، الإمارات العربية المتحدة والجزائر) في السوق النفطية العالمية نستعرض حجم احتياطاتها وإنتاجها.

المطلب الأول: التجربة النرويجية في النفط

يحتل النفط موقعا هاماً في الاقتصاد النرويجي، نظراً لاعتماد هذا الأخير على العوائد المتأتية من تصدير سلعة النفط، ويظهر موقع النفط في الاقتصاد النرويجي من خلال التغيرات التي طرأت عليه من لحّراكتشافه في أواخر الستينيات، وكذا بالنظر إلى الإمكانيات النفطية التي تزخر بها النرويج والتي أهلتها إلى أن تصبح من كبار المصدرين للنفط في العالم، من ما جعلها تتمتع بفائض نقدي كبير لا سيما بعد الارتفاع الكبير في أسعار النفط، ويعد القطاع النفطي من القطاعات المهمة من حيث مساهمته في الثروة الوطنية للنرويج.

1- موقع النفط في الاقتصاد النرويجي:

تقع النرويج في الجزء الغربي والشمالي من شبه الجزيرة الإسكندنافية ولها حدود مشتركة مع السويد وفنلندا وروسيا، عاصمتها أوسلو وهي أكبر مدينة في النرويج. كانت النرويج قبل بداية التنقيب عن النفط تتمتع بديمقراطية راسخة وجهاز حكومي متمكن وفعال وكما أنها كانت وما زالت بلدا ديمقراطياً ومسالماً يدافع عن حقوق الانسان ويؤمن بالتعاون الدولي، مما جعلها موقع الاحترام والثقة لدى بقية البلدان والشعوب، وقد بدأ اهتمام شركات النفط بالتنقيب في مياه النرويج الإقليمية في وقت متأخر بالنسبة إلى بقية الدول المنتجة للدول، ومن البديهي لبلد لم تكن له أي تجارب في النفط أن يدرس تجارب الدول الأخرى، للاستفادة من إنجازاتها وتجنب أخطائها. وصادفت بداية التنقيب في بحر الشمال في أوائل الستينيات، عهدا حاسماً في تطور العلاقات بين الدول المضيفة والشركات الدولية. وتمَّ اكتشاف النفط في بحر الشمال في عام 1969 وبدء الإنتاج في 15

[1] تقرير العربي الموحد، **"تطور السوق البترولية العالمية وتأثيرها على الاقتصادات العربية"**، الفصل العاشر، الكويت، 2011، ص: 193.

حزيران 1971 وأصبح للقطاع النفطي دوراً فعالاً وكبيراً في الاقتصاد النرويجي فهو إضافة إلى مساهمته بتكوين ربع الإنتاج المحلي الإجمالي للبلد تقريباً[1].

2- إمكانيات النفط في الاقتصاد النرويجي: تتمثل إمكانيات النرويج النفطية في رصيدها من الاحتياطات النفطية وكذا طاقتها الإنتاجية[2]:

✓ **الاحتياطات النفطية:** تحتوي النرويج على احتياطات نفطية هامة أهلتها إلى أن تكون من أكبر المنتجين للنفط عالمياً، وفي ما يأتي سوف نبين تطوُّر هذه الاحتياطات وهذا انطلاقا من سنة 2005 وإلى غاية 2013، وهذا ما يوضحه لنا الجدول الآتي:

الجدول(02-01): تطور احتياطي النفط في النرويج خلال الفترة الممتدة من 2005-2013

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الاحتياطي(مليون برميل)	9.697	8.548	8.172	7.501	7.500
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**-**
الاحتياطي(مليون برميل)	7.078	5.320	5.366	5.825	-

Source: Préparé par les étudiants sur la base de:
- organization of opec, Annual Statistical Bulletin, 2009, p: 22.
- organization of opec, Annual Statistical Bulletin, 2014, p: 22.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن احتياطات النرويج من النفط في تناقص مستمر من سنة إلى أخرى، فبعد ما كانت تبلغ سنة 2005 ما قيمته 9.697 مليون برميل أصبحت تبلغ 5.825 مليون برميل سنة 2013، وهذا راجع لكون النفط هو مادة ناضبة وغير متجددة آليا للنضوب في أي لحظة.

✓ **الطاقة الإنتاجية:** تعتبر النرويج من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم، فهي تحتل المرتبة الأولى في أوروبا ولمرتبة الثالثة في العالم، هذا ما أدى بها إلى أن تكون لها مكانة فاعلة في السوق العالمية للنفط، وهذا نتيجة الطاقة الإنتاجية الكبيرة التي تمتاز بها النرويج في إنتاج النفط[3]، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

---

[1] فاروق القاسم، "**النرويج كسبت نعمة النفط وتجنبت نقمته**"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر، 2009، ص: 344.

[2] أويستن نورينج، "**قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج – إمكانيات وقيود– (التجربة النرويجية في التنويع الاقتصادي الخاص بالصناعة النفطية)**"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2007، ص: 207.

[3] خالدية بن عوالي، "**استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج**"،(مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران2)، 2015-2016، ص: 161.

الجدول(02-02): تطور إنتاج النفط في النرويج خلال الفترة الممتدة من 2005-2013

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الإنتاج(الف برميل/اليوم)	2,552.7	2,353.6	2,210.5	2,107.5	1,989.2
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الإنتاج(الف برميل/اليوم)	1,798.6	1,680.1	1,532.8	1,463.6	1،320.0

Source: Préparé par les étudiants sur la base de:
- organization of opec, Annual Statistical Bulletin, 2009, p: 22.
- organization of opec, Annual Statistical Bulletin, 2014, p: 22.

نلاحظ من الجدول رقم (02-02) أنَّ إنتاج النفط في النرويج يسجل انخفاضاً عبر مختلف السنوات فبعدما كان يبلغ ما مقداره 2,552.7 ألف برميل في اليوم في سنة 2005 أصبح في سنة 2013 يسجل 1,463.6 ألف برميل في اليوم، وهذا راجع إلى الانخفاض الكبير الذي تشهده الاحتياطات النفطية كما رأينا سابقاً.

3- تطور عوائد النفط في النرويج: لقد تزايد إنتاج النفط في النرويج مع التغيرات الجذرية التي أصابت أسعار النفط في السوق الدولية وكان هذا في السبعينيات من القرن الماضي، هذا ما أدى بالنرويج إلى الحصول على إيرادات كبيرة من هذا القطاع، إلى أن هذاالرخاء الذي حققته النرويج من تصدير النفط لم يدم طويلاً، وذلك بسبب الأزمة النفطية الثانية التي شهدتها السوق في منتصف الثمانينيات، مما نتج عنها تدهور في عوائد النرويج من النفط كغيرها من الدول المصدرة للنفط، وهكذا دواليك إلى غاية يومنا الحالي. وبما أن هناك علاقة تربط أسعار النفط بالعوائد النفطية سوف نعرض المراحل والتطورات الهامة التي شهدتها عوائد النفط في النرويج منذ السبعينيات إلى غاية يومنا هذا[1]:

❖ **المرحلة الأولى (1977–1989)**: خلال هذه المرحلة كانت دولة النرويج تحاول دخول باب تجارة النفط بكل حذر بسبب قلة تجربتها في هذا المجال، إلاّ أنها تصادفت مع ارتفاع أسعار النفط في هذه الفترة، نتيجة أزمة 1973 في السوق العالمية للنفط، هذا ما أدى بها إلى حصد إيرادات نفطية هامة كانت غير متوقعة من طرف الحكومة النرويجية آنذاك، هذا ما شجعها على زيادة إنتاجها من النفط، ومن ثم زيادة طاقتها في تصدير المنتجات النفطية، وفي ما يلي سنحاول تسليط الضوء على تطوُّر عوائد النفط في النرويج وفق الجدول التالي:

[1] نفس المرجع ، ص ص: 171، 172.

الجدول(02-03): قيمة العوائد النفطية خلال الفترة (1977-1989)

السنوات	1977	1978	1979	1980	1981
قيمة الصادرات النفطية (مليون كرونة)	8111	13598	21993	41399	48087
السنوات	1982	1983	1984	1985	1986
قيمة الصادرات النفطية (مليون كرونة)	53472	63844	78329	85380	53077
السنوات	1987	1988	1989	-	-
قيمة الصادرات النفطية (مليون كرونة)	53629	48513	73540	-	-

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

– التقرير الإحصائي للنرويج لسنة 2013، Statistical Yearbook of Norway 2013 Statistic sentralbyr, Olso – kongsvinger, November 2013,p266.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن السبب الرئيسي لارتفاع العوائد النفطية في المدة المذكورة هو ارتفاع سعر النفط في السوق العالمية، فقد ارتفع سعر برميل النفط الخام الاسمي من 2,1 دولار للبرميل سنة 1970 إلى 36 دولار سنة 1980 ليواصل ارتفاع إلى غاية سنة 1986. ولكن ابتداءاً من سنة 1986 عرفت العوائد النفطية انخفاضاً رهيباً، وهذا بسبب الأزمة النفطية والتي كانت نتيجتها هبوط سعر النفط في السوق العالمية. فقد انخفض سعر برميل النفط الخام إلى 20 دولار للبرميل، إذ بلغت قيمة العوائد النفطية للنرويج في هذه السنة 53077 مليون كرونة بعدما كانت قيمتها 85380 مليون كرونة سنة 1985، لتواصل في الانخفاض لتسجل أدنى مستوى لها سنة 1988 بـ 48513 مليون كرونة، لترتفع في السنة الموالية إلى 73540 مليون كرونة.

❖ **المرحلة الثانية (1990–1999)**: عرفت العوائد النفطيةخلال هذه المرحلة تحسناً ملحوظاً مقارنة مع السنوات الفارطة وهذا لما عرفته أسعار النفط من تحسن خلال هذه الفترة، وهذا ما سوف نوضحه من خلال الجدول التالي[1]:

الجدول(02–04): قيمة العوائد النفطية خلال الفترة 1990–1999

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
قيمة الصادرات النفطية (مليون كرونة)	88540	96301	97136	104069	106440
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
قيمة الصادرات النفطية (مليون كرونة)	113230	156690	163674	118304	161397

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

– التقرير الإحصائي للنرويج لسنة 2013، Statistical Yearbook of Norway 2013 Statistic sentralbyr, Olso – kongsvinger, November 2013,p266.

من خلال الجدول نلاحظ أن العوائد النفطية للنرويج شهدت ارتفاعاً تدريجياً، فارتفعت إلى مستوى 88540 مليون كرونة سنة 1990، بعدما كانت سنة 1989 تبلغ 73540 مليون كرونة –كما رأينا سابقاً–

[1] نفس المرجع ، ص: 173.

لتواصل في ارتفاعها طوال فترة التسعينات إلى غاية سنة 1998 لتنخفض مجدداً وتسجل ما قيمته 118304 مليون كرونة، وهذا نتيجة الأزمة النفطية التي عاشتها السوق النفطية العالمية لسنة 1998، لتبدأ سنة 1999 في التحسن مجدداً وهذا بسبب عودة أسعار النفط للارتفاع.

❖ **المرحلة الثالثة (2000–2015)**: تميزت هذه المرحلة بالارتفاع الكبير في أسعار النفط في السوق العالمية للنفط، هذا ما أدى إلى زيادة في العوائد النفطية لجميع الدول المصدرة للنفط عامةً والنرويج خاصةً، وهذا ما نوضحه من خلال الجدول التالي[1]:

الجدول(02–05): قيمة العوائد النفطية خلال فترة (2000–2016)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
قيمة الصادرات النفطية (مليون كرونة)	306624	301613	264842	287642	337310	427927
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
قيمة الصادرات النفطية(مليون كرونة)	498355	479948	620514	465111	480508	562366
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قيمة الصادرات النفطية(مليون كرونة)	604434	504461	132000	185000	-	-

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

- من إعداد الطالبات بالاعتماد على التقرير الإحصائي للنرويج لسنة 2013، Statistical Yearbook of Norway 2013 Statistic sentralbyr, Olso –kongsvinger, November 2013,p: 266.

إن ما يبينه لنا الجدول هو تزايد الذي شهدته العوائد النفطية في مطلع القرن الحالي، ففي سنة 2000 بلغت قيمة العوائد النفطية 306624 مليون كرونة نرويجية، بفارق قدره 145227* مليون كرونة عن السنة التي سبقتها، لتنخفض سنتي 2001 و2002 إلى 301613 و264842 مليون كرونة على التوالي، لتتجه العوائد النفطية بعد هذا الركود الذي عرفته سنتي 2001 و2002 مقارنة مع المستوى القياسي الذي سجلته سنة 2000 إلى الارتفاع، وهذا منذ سنة 2008 وهي السنة التي سجلت فيها العوائد النفطية أعلى مستوى لها إذ قدرت ب 620514 مليون كرونة.

المطلب الثاني: التجربة الإماراتية في النفط

تملك الإمارات العربية المتحدة اقتصاداً مفتوحاً، مع معدل دخل فردي مرتفع وفائض تجاري سنوي كبير، ويرجع ذلك إلى مساهمة البترول والغاز ومشتقاتهما في الاقتصاد، حيث منذ اكتشاف النفط قبل 30 سنة مرت الإمارات بتحول عميق، من منطقة فقيرة لإمارات صحراوية صغيرة إلى دولة حديثة مع مستوى معيشة عالٍ،

[1] نفس المرجع، ص: 174.

* قيمة الصادرات النفطية لسنة 2000 مطروح منها قيمة الصادرات النفطية للسنة السابقة 1999.

وقد زادت الحكومة الإنفاق على استحداث فرص العمالة، وتوسيع البنية التحتية والمرافق العامة، والانفتاح على زيادة مشاركة القطاع الخاص، والمشاركة الأجنبيةً أيضا في مختلف المشاريع في القطاعات المختلفة.

1- موقع النفط في الاقتصاد الإماراتي:

تحتل الأمارات العربية المتحدة المرتبة الثانية في احتياطي النفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية، وتأتي في الصدارة بين الدول المنتجة للنفط على مستوى العالم، إذ تمتلك الإمارات 98 مليار برميل نفط احتياطي، وتنتج أكثر من 2.9 مليون برميل في اليوم، مما يجعلها تمتلك 6% من إنتاج الدول الأعضاء في أوبك.

❖ **تاريخ النفط في الإمارات:**

☜ **إمارة أبو ظبي:** بدأ إنتاج النفط في الإمارات منذ الستينات وتحديدا في 1962، حيث بدأ تصديره من حقول النفط في المياه الإقليمية لأبو ظبي، والتي توسعت بعد ذلك لتصبح هي الرصيد الأكبر لاحتياطي النفط بالإمارات، وكان النفط قد اكتشف في أبو ظبي في 1953 في الحقول البرية، ثم استخراجه من الحقول البحرية في 1958 من جزيرة داس، ويذكر أن إنتاج البترول يعتمد على 5 حقول برية أساسية هي حقل عصب، حقل بوحصا، حقل شاه، حقل سهل، وحقل باب، بالإضافة لعدد من الحقول الصغيرة مثل حقل زرارة، وحقل الجويلة، وحقل ندر، وحقل جرن يافور.

☜ **إمارة دبي:** اكتشف النفط في المنطقة البحرية لإمارة دبي في 1966 من حقل الفاتح الواقع على شاطئ الإمارة، ومن ثم تم تصديره من هذا الحقل، واستمر التنقيب حتى اكتشفت بئر جديدة جنوب غرب حقل الفاتح، وأكتشف حقل ثالث،حقل الفلاح في 1972 حتى بدأ الإنتاج منه،أما بئر الجليلية أكتشف في 1973.

☜ **إمارة الشارقة:** تم اكتشاف أول بئر للنفط في الإمارة عام 1972 على بعد 11 كيلومتر من جزيرة أبو موسى، والذي أطلق عليه بئر المبارك، وبعد مرور عام تقريبا اكتشف البئر الثاني بالقرب من بئر المبارك، وقد تم اكتشاف بئرين في العامين 1974، و1975.

☜ **إمارة رأس الخيمة:** استمرت عمليات التنقيب في رأس الخيمة لنحو 12 عام، حتى تم استخراج البترول من حقل بحري على بعد 25 كم من الشاطئ وذلك في 1976، والذي أطلق عليه بعد ذلك اسم البئر الصالح.

☜ **إمارة عجمان:** بدأ العمل في تنقيب البترول فيها منذ 1975 بالتعاون مع شركة يونايتد رفاينج الأمريكية*. والتي تركت الامتياز لشركات أخرى حتى وصلت لشركات عجمان الوطنية للبترول، والتي تعمل حاليا في التنقيب والاستكشاف.

* **شركة يونايتد رفاينج الأمريكية:** هي شركة نفط في وران، بنسلفانيا، وتدير الشركة مصفاة لتكرير النفط في وارين يمكنها معالجة 70 ألف برميل من النفط في البنزين ووقود الديزل وغيرها من مقطرات النفط يوميا. وتقوم بتوزيع البنزين تحت العلامات التجارية كويك فيل و كيستون.

☜ **إمارة الفجيرة:** تعمل الإمارة في التخزين والإمداد، والتي تعد من أهم المراكز في منطقة الخليج والشرق الأوسط، إذ تحتل المركز الثاني بعد سنغافورة فيتخزن وإمداد دول العالم بالنفط حيث تمتلك الفجيرة مراكز تخزين ذات سعات ضخمة[1].

2- إمكانيات النفط في الاقتصاد الإماراتي

تتمثل إمكانيات الإمارات العربية المتحدة النفطية في رصيدها من الاحتياطات النفطية وكذا طاقتها الإنتاجية:

➢ **الطاقة الإنتاجية:** دولة الإمارات هي واحدة من أكثر الدول المخصبة بالبترول من العالم فيما يتعلق في احتوائها على احتياطيات النفط وحقول النفط. وتنتج حوالي 3.5 مليون برميل من النفط سنويا[2].

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة الآن من الدول الرئيسية في العالم في إنتاج وتصدير النفط الخام، حيث يقدر إنتاجها بما يعادل 3 % من حجم الإنتاج العالمي ونحو 6 % من إنتاج دول الأوبك . وفي ما يأتي سوف نبين تطوُّر الإنتاج وهذا انطلاقا من سنة 2006 وإلى غاية 2015، وهذا ما يوضحه لنا الجدول الآتي[3]:

الجدول(02-06): إنتاج النفط الخام سنويا لدولة الإمارات العربية المتحدة من 2006- 2015.

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
إنتاج النفط ألف برميل/اليوم	2568.0	2529.2	2572.2	2241.6	2323.8
السنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
إنتاج النفط ألف برميل/اليوم	2564.0	2652.5	2797.0	2794.0	2988.9

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

- التقرير الإحصائي السنوي 2016 لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، تم الاطلاع على الموقع: **http://www.oapecorg.org/** بتاريخ: 2017/04/10، على الساعة: 14:02.

نلاحظ من خلال الجدول(06-02) أن إنتاج النفط في الإماراتالعربية المتحدة يسجل ارتفاعاً مستمراً عبر مختلف السنوات، فقد سجل خلال سنة 2006 ما يعادل 2568.0 ألف برميل منتجة لليوم، وأصبح في سنة 2015 يسجل 2988.9 ألف برميل منتجة لليوم، وهذا يرجع إلى احتياطات دولة الإمارات التي تتميز بالثبات.

➢ **الاحتياطات النفطية:** تعتبر دولة الإمارات الدولة الثانية في العالم بعد المملكة العربية السعودية من حيث الاحتياطي من النفط الثابت القابل للاستخراج 120مليار برميل[4]، وفي ما سيأتي سوف نوضح تطور الاحتياطات النفطية لدولة الإمارات، انطلاقا من سنة 2006-2015 في الجدول التالي:

---

[1] متابعات اقتصادية، مقالة بعنوان: **عين على الإمارات**، تم الاطلاع على الموقع: **http://www.almrsal.com/post/208386**، على الساعة: 21:52، بتاريخ: 2017/04/17.

[2] متابعات اقتصادية، مقالة بعنوان، السعودية والإمارات والكويت، تم الاطلاع على الموقع: **http://www.almrsal.com/post/**، بتاريخ: 2017/04/18، على الساعة:18:15.

[3] تقرير: "**التطورات الاقتصادية الاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة 2005-2010**"، إدارة التخطيط ودعم القرار، وزارة الاقتصاد، إصدار:2012، ص: 14.

[4] متابعات اقتصادية، مقالة عن: **الإمارات العربية المتحدة**، تم الاطلاع على الموقع: **www.alamuae.com** بتاريخ: 2017/04/18، على الساعة:18:45.

الجدول(02-07) الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام لدولة الإمارات 2006- 2015

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
الاحتياطات النفطية (مليار برميل/ نهاية السنة)	97.8	97.8	97.8	97.8	97.8
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الاحتياطات النفطية (مليار برميل/ نهاية السنة)	97.8	97.8	97.8	97.8	97.8

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

-التقرير الإحصائي السنوي 2016 لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك).

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن احتياطات الإمارات العربية المتحدة من النفط، تتميز بالثبات، وهذا بفضل احتياطاتها الضخمة ، حيث تعتبر الثالثة في العالم من حيث الاحتياطيات النفطية.

المطلب الثالث: التجربة الجزائرية في النفط

تعتمد الجزائر بالدرجة الاولى على استغلال الموارد الطبيعية التي تزخر بها البلاد وفي مقدمتها النفط، اذ يعتبر هذا الاخير سلعة استراتيجية حقيقية هامة لها دور مهم في بناء وارساء قواعد الاقتصاد الوطني.

1- موقع النفط في الجزائر: مَّر النفط منذ اكتشافه أول مرة في الجزائر سنة 1915 من طرف فرنسا إلى غاية تأميمه سنة 1971 من طرف السلطات الجزائرية بعدة محطات تاريخية سنوجزها فيما يلي:

1-1- **النفط قبل الاستقلال:** يعود تواجد لنفط في الجزائر جيولوجياً إلى آلاف السنين، إلا أن بداية اكتشافه على الطبيعة واستغلاله الصناعي كثروة فكان مع بداية القرن العشرين.

فأول اكتشاف للنفط في الجزائر كان بئر "تليوانت" (Tliouantet) جنوب غرب غليزان سنة 1915، إضافة إلى بئر واد قطرين جنوب سور الغزلان، إن احتلال النفط المركز الأول كمصدر أساسي واستراتيجي للطاقة في العالم، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، دفع بفرنسا إلى تكثيف الجهود عن طريق البحث والتنقيب من أجل اكتشافها لآبار نفط جديدة على الأراضي الجزائرية في بداية الخمسينات، بواسطة مجموعة من الشركات العاملة في هذا المجال مثل: الشركة الفرنسية للبترول، وشركة تنقيب واستغلال البترول في الصحراء[1].

فكان اكتشاف أول بئر لها خلال هذه الفترة سنة 1952 وهو حقل "برقة" بالقرب من عين صالح، ثم حقل "إيجلس" سنة 1954 وفي جانفي سنة 1956 تم اكتشاف أول بئر نفطية هامة في الصحراء الجزائرية وهو حقل "عجيلية"، وفي جوان من نفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول النفطية في الجزائر وهو حقل حاسي مسعود، بحيث تعتبر هذه الحقول حالياً من أكبر الحقول النفطية في الجزائر، إذ تنتج ما قيمته 400 ألف برميل

[1] Mustapha Baba-Ahmed," **L'algérie: diagnostic d'un non-développement, L'harmattan"**, Paris, France, 1999, p: 25.

يومياً ما يعادل ثلث حصة الجزائر داخل منظمة الأوبك، الأمر الذي دفع بفرنسا آنذاك إلى تشجيع رؤوس الأموال سواء الفرنسية منها أو الأجنبية من أجل الإسراع في الكشف عن المزيد من الثروات النفطية واستغلالها. وفي هذا الخصوص ومع تزايد أطماع فرنسا في استنزاف الثروات النفطية الجزائرية بدأت السياسة النفطية في فرنسا "بالتبلور"، فقامت سنة 1957 بإنشاء دستور منظمة دول الصحراء المشتركة (OCRS) والذي كان الهدف الظاهري من وراء إنشاء هذه المنظمة هو تطوير المناطق الصحراوية اقتصادياً واجتماعياً، ثم توجهت بعد ذلك إلى تأسيس الإطار القانوني الداخلي من أجل تنظيم أنشطة شركات النفط، وجاء هذا القانون في شكل أمر خاص صدر باسم قانون البترول الجزائري (CPS) رقم 1112/58 الذي صدر في 1958/11/22، وشمل هذا القانون ثلاثة أوامر تلاها مرسومي تحديد القواعد الجبائية والأطر القانونية للاستكشاف والاستغلال والنقل للمواد النفطية في الصحراء والذي حل محل قانون المناجم الفرنسي[1].

1-2- النفط بعد الاستقلال: لقد مر تاريخ النفط في الجزائر في هذه الفترة بمرحلتين هامتين هما:

أولاً: قبل التأميم: شهدت هذه المرحلة مجموعة من الأحداث تتلخص فيما يلي:

✓ **اتفاقيات إيفان 1962:** إن أهم المسائل النفطية التي تضمنتها هذه الاتفاقية هي[2]:

- إبقاء النصوص المتعلقة بقانون البترول الصحراوي.
- استثمار الثروات البترولية في إطار مشترك من خلال الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض.
- الاعتماد على الفرنك الفرنسي في عملية تسديد قيمة المنتوجات البترولية.
- إشراف هيئة تحكيم دولية على عملية الفصل في المنازعات البترولية.

✓ **إنشاء الشركة الوطنية سونطراك "SONATRACH":** بعد فشل اتفاقية إيفان في استرجاع الجزائر لسيادتها على ثرواتها الطبيعية، قررت إنشاء الشركة الوطنية سوناطراك "SONATRACH" (الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات) في 1963/12/31 وذلك بموجب المرسوم 491/63، وقد اختصر نشاطها في البداية فقط بنقل وتسويق المحرقات فقط، ليتطور تدريجياً ويشمل جميع الصناعة النفطية الجزائرية وذلك في وقت قياسي مقارنة بما وصلت إلية اليوم إذ أصبحت من أكبر الشركات النفطية في العالم.

✓ **اتفاقية جويلية 1965:** لقد مثلت هذه الاتفاقية تعاون جزائري فرنسي، ويعتبر الأول من نوعه، فبموجب هذا الاتفاق، شاركت الجزائر في ديسمبر من نفس العام، في جميع مراحل البحث، واستغلال الحقول، تجهيز وتوزيع النفط، وبالتالي الاعتراف بدور المشغل والبائع لثروتها الخاصة[3].

---

[1] Hosine Malti," **Histoire secréte du pétrole algérien"**, Marinoor, Alger, 1997, P: 23.

[2] شهرزاد زغيب، حليمة حليمي، **"القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري"**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 11، الجزائر، أوت 2008، ص: 04.

[3] **Mustapha Baba-Ahmed, opcit, P: 28.**

ثانياً : بعد التأميم: بعد الاستقلال اختارت الجزائر النهج الاشتراكي، فقد كان العامل الإيديولوجي مساعداً لقرار التأميم، على أساس أن الأهداف الاشتراكية لا يمكن بلوغها عن طريق تأميم وسائل الإنتاج والتوزيع العادل للثروة. ولقد نص مؤتمر طرابلس 1962 على وجوب تأميم كامل للثروات المنجمة ومنها المحروقات، وبالرغم من ذلك فإن اتفاقيات إيفان أعطت ضمانات واسعة للشركات البترولية الفرنسية، تلزم بها الجزائر بحفظ حقوق الشركات الأجنبية وبنفس الشروط التي تعاقدت بها مع فرنسا، بما فيها النظام الجبائي المطبق على هذه الشركات والذي لم يعد يتماشى مع مصالح الجزائر. ولقد باشرت الحكومة الجزائرية مفاوضات مع الطرف الفرنسي لإعادة النظر في السياسة الاستغلالية المكشوفة من طرف شركاتها العاملة في الجزائر، لكنها لم تتوصل معها إلى نتائج مرضية، فقررت السيطرة المباشرة على ثروتها النفطية ووضعها تحت ملكية ورقابة الدولة. فكان تاريخ 1971/02/24 هو موعد التأميم بإعلان إلغاء الامتيازات المعطاة للشركات الأجنبية وتحويل حقوقها إلى الشركة الوطنية سونطراك[1]. بحيث أممت الجزائر 51% من أسهم شركتي البترول الفرنسيين. وشركة البترول الفرنسية سنة 1981، وشمل استيلاء الجزائر على الشركات العاملة في حقل الغاز ووسائل نقله، فاضطرت فرنسا إلى قبول التعويضات عن أسهمها، غير أن الجزائر لم تؤمم الشركات الأمريكية[2].

ولكن بالرغم من العراقيل التي واجهتها الجزائر من فرنسا، إلا أنها استطاعت تخطي تلك العقبة وبسط نفوذها على جميع ثرواتها الطبيعية، كما دفعها هذا إلى سن قوانين جديدة أكثر قدرة على تسيير القطاع والتي كان آخرها القانون 07/05 الصادر بتاريخ 2005 المعدل والمتمم بالأمر 10/06.

2- إمكانيات النفط في الاقتصاد الجزائري: تمتلك الجزائر إمكانيات نفطية هامة، أهلتها إلى أن تحتل وزناً مهماً في السوق النفطية العالمية اليوم، باعتبارها دولة منتجة ومصدرة للنفط، وهذا ما سوف نتطرق إليه، في هذه النقطة من خلال معرفة حجم الاحتياطات النفطي وكذا الطاقة الإنتاجية للجزائر.

- **الاحتياطات النفطية:** تزخر الجزائر باحتياطي هام من النفط، هذا ما جعلها تحتل المرتبة الثالثة إفريقياً بعد كل من ليبيا ونيجيريا، والمرتبة الخامسة عشر عالمياً من حيث الاحتياطي النفطي، بحيث تتركز معظم هذه الاحتياطات في الجنوب الشرقي للبلاد ، بحيث يحتوي **"حاسي مسعود"** على 70% من إجمالي الاحتياطي النفطي، إلا أن هذه الاحتياطات في تزايد مستمر وهذا منذ تأميم الجزائر للمحروقات سنة 1971 إلى غاية

---

[1] عيسى مقليد، **"قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"**، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، الجزائر)، 2007-2008، ص ص: 30، 31.

[2] نعيم الظاهر، **"دراسات في الواقع العربي –التنموي– الاجتماعي"**، دار البازوري العلمية، عمان، الأردن، ط 1، 1998، ص: 85.

يومنا هذا، نتيجة الجهود الجبارة التي تقوم بها الدولة من أجل الزيادة في اكتشاف المزيد من الآبار النفطية الجديدة التي من شأنها أن تعزز استمرار عمر النفط في الجزائر، والجدول التالي يبين لنا تطور احتياطي النفط خلال الفترة الممتدة من (1971-2013)[1].

الجدول (02-08): تطور احتياطي النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1971-2013 الوحدة: مليون برميل

السنوات	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
الاحتياطي	9840	9740	7640	7700	7370	6800	6600
السنوات	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
الاحتياطي	6300	8440	8200	8080	9440	9220	9000
السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1992
الاحتياطي	8820	8800	8500	9200	9236	9200	9200
السنوات	1993	1194	1995	1996	1997	1998	1999
الاحتياطي	9200	9979	9979	10800	11200	11314	11314
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الاحتياطي	11314	11314	11314	11800	11350	12270	12200
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الاحتياطي	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200

Source: Préparé par les étudiants sur la base de:

- Organization of opec, Annual Statistical Bulletin ,2005, p: 19.
- Organization of opec, Annual Statistical Bulletin, 2014 ,P: 22.

من خلال الجدول رقم (08-02) نلاحظ أن مستوى احتياطي النفط في الجزائر لم يسجل أي انخفاض حاد منذ تأميم المحروقات سنة 1971، وإن ما يمكن ملاحظته أن هناك بعض حالات التذبذب التي سجلت في فترات متفرقة منذ بداية السبعينات إلى غاية 2004 بمقدار 12270 مليون برميل، ليدخل في مرحلة استقرار منذ 2006 إلى غاية 2013 بما يعادل 12200 مليون برميل في السنة.

- **الطاقة الإنتاجية:** تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم، فهي تحتل المرتبة الثالثة إفريقياً، والمرتبة الثانية عشر في العالم من حيث الطاقة الإنتاجية، هذا ما أدى بها إلى أن تكون لها مكانة فاعلة في السوق العالمية للنفط ، وهذا نتيجة الطاقة الإنتاجية الكبيرة التي تمتاز بها الجزائر في إنتاج النفط الخام وذلك منذ تأميم المحروقات

[1] خالدية بن عوالي، نفس المرجع، ص: 90.

سنة 1971، فمنذ هذا التاريخ والإنتاج النفط في الجزائر في تطور مستمر نتيجة الجهود المبذولة في الاستكشاف والبحث والتنقيب، وهذا ما يبينه لنا الجدول التالي[1]:

الجدول (02-09): تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1971-2013

الوحدة: ألف برميل/ اليوم

السنوات	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
الإنتاج	785.4	1062.3	1097.3	1008.6	982.6	1075.1	1152.3
السنوات	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
الإنتاج	1161.2	1153,8	1019.9	797.8	704.8	660.9	695.4
السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
الإنتاج	672.4	673.9	684.2	656.6	727.3	789.9	803.0
السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الإنتاج	756.5	747.3	752.5	752.5	806.7	846.1	827.3
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الإنتاج	749.6	796.0	776.6	729.9	942.4	1311.4	1352.0
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2012	2013
الإنتاج	1368.8	1371.6	1356.0	1216.0	1189.8	1199.8	1202.6

Source: Préparé par les étudiants sur la base de:

- Organization of opec, Annual Statistical Bulletin,1999, p: 42.
- Organization of opec, Annual Statistical Bulletin 2007, P: 21.
- Organization of opec, Annual Statistical Bulletin 2014, P: 30.

من خلال الجدول رقم (02-09): نلاحظ أن إنتاج النفط في الجزائر منذ تأميم المحروقات سنة 1971 ارتفع بشكل ملفت للنظر بحيث بلغ مستوى الإنتاج سنة 1972 ما قيمته 1062,3 ألف برميل في اليوم، بعدما كان سنة 1971 حوالي 785,4 ألف برميل، ليستقر بعد ذلك طوال فترة السبعينات، ليرجع ويسجل انخفاضاً كبيراً وذلك خلال فترة الثمانينات وبداية التسعينيات وكان ذلك بسبب الطفرة النفطية الثانية.

ومع بداية الألفية الجديدة وحسب ما بيَّنه الجدول (09-02) دخل القطاع في حالة انتعاش ونتج عن ذلك زيادة مستمرة في الإنتاج، بحيث عرفت سنة 2007 أكبر طاقة إنتاجية قدرت بـ 1371,6 ألف برميل يومياً، وهذا راجع لتزايد الطلب العالمي على النفط في بداية سنة 2007فضلاً عن زيادة الآبار المكتشفة خلال سنة 2007 بسبب الجهود التي قامت بها الدولة، إضافة إلى إصدار قانون المحروقات 07/05 الذي فتح المجال

[1] نفس المرجع ، ص: 92.

للمستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات والامتيازات الكبيرة التي حصل عليها هؤلاء، فكان نتيجة هذا الإقبال الكبير للأجانب على الاستثمار داخل القطاع، إلا أن الأمر لم يستمر فقد سجلت سنة 2008 انخفاضًا في الإنتاج بسبب الأزمة المالية العالمية، ليستمر الانخفاض حتى سنة 2012 بحيث سجل الإنتاج في هذه السنة تحسناً نوعاً ما مقارنة بالسنوات الفارطة بلغ 1199,8 ألف برميل يومياً، وهذا في ظل تزايد الطلب عليه بسبب تزايد الطلب العالمي عليه، ليصل سنة 2013 إلى 1202,6 ألف برميل يومياً، نتيجة الاكتشافات الجديدة لآبار النفط في مناطق متعددة من الوطن بفضل الجهود الجبَّارة التي تبذلها سونطراك في هذا المجال.

3- **تطور عوائد النفط في الجزائر:** بعد الاستقلال مباشرة حاولت الجزائر أن تدعم استقلالها السياسي باستقلال اقتصادي، يعتبر أكثر من ضرورة لهذا فإن استغلال الثروة النفطية عرف الكثير من لمحطات، وكان في كل محطة يتم إعداد قانون يأتي بإطار تنظيمي وتعاقدي يختلف عن القانون السائد في المحطة السابقة وعلى العموم يمكن إبراز أهم مرحل تطور سياسة استغلال الثروة النفطية من الاستقلال إلى 2012 .

أولا :مرحلة نظام الامتيازات (1962-1971): خلال هذه المرحلة حاولت الجزائر بسط سيطرتها على مواردها الطبيعية بمختلف أنواعها وعلى وجه الخصوص مواردها النفطية التي كانت تخضع لسيطرة فرنسية بصفة عامة، فطالبت الجزائر بشكل رسمي في 1963/10/19 بإعادة فتح باب المفاوضات من جديد من أجل مراجعة بعض البنود الخاصة باستغلال المحروقات ,استجابت فرنسا للطلب الجزائري بعد تردد كبير وبتاريخ 1983/12/31، أسست الجزائر شركة سونا طراك بموجب القانون 491/63 وهي شركة النفط والغاز في الجزائر واسمها الكامل المؤسسة الوطنية لأبحاث الهيدروكربونات وإنتاجها وتحويلها وتسويقها وهذا قصد مباشرة عملية السيطرة على قطاع المحروقات بشكل تدريجي[1].

ثانيا: مرحلة التأميمات (1971-1986): إن استعادة السيطرة على الثروات الوطنية كانت مسألة أكثر من ضرورية يمكن أن تضاهي حتى مسألة تحقيق الاستقلال، لهذا أعطت الدولة الجزائرية أهمية بالغة وكبيرة لهذه العملية فقامت بإقرار مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية في كل دساتيرها حيث أقرت في البند الثالث من المادة العاشرة لدستور 1963 ضرورة تصفية جميع بقايا الاستعمار. وما سبق يؤكد أهمية الثروة النفطية

[1] بلقاسم سرايري، **"دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائرية في ضوء الواقع الإقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية"**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة)، 2007- 2008، ص: 96.

بالنسبة للدولة الجزائرية وبأنه لا يمكن الاستغناء عنها وتجسيد ذلك في شهر فيفري 1971 عندما أممت الجزائر قطاع المحروقات، وألغت نظام الامتياز بصفة قطعية[1].

ثالثاً: مرحلة الإصلاحات (1986-2000): عند حدوث الأزمة النفطية لعام 1986 وانهيار أسعار المحروقات بشكل رهيب تضرر الاقتصاد وبنسبة كبيرة للغاية، وحاولت السلطات الجزائرية القيام بإصلاحات اقتصادية شاملة التي لم تتجاوز القطاع النفطي باعتباره المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني والمصدر المالي الوحيد للدولة بهدف تلبية الاحتياجات المحلية المتزايدة من جهة وتوفير الأموال اللازمة لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية في القطاعات الأخرى وذلك من خلال زيادة عمليات البحث والتنقيب لاكتشاف حقول جديدة وهذا ما فتح أبواب الاستثمار الأجنبي.

رابعاً :مرحلة مواصلة الإصلاحات وتنمية قطاع المحروقات (2000-2013):

من أجل تطوير قطاع المحروقات الوطني كان لا بد من مواصلة الإصلاحات التي شرع فيها لتفعيل عملية خلق بيئة استثمارية مشجعة، فتم إصدار قانون جديد في 28 أفريل 2005 تحت رقم 05-07 في إطار هذا القانون تم إنشاء وكالتان وطنيتان تتمتعان بالشخصية القانونية والاستقلالية المالية بموجب المادة 12 وهما[2]:

- الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات، وتدعى في صلب النص" سلطة ضبط المحروقات"
- الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات وتدعى في صلب النص (النفط)[3].

وقد تم إعطاء كامل الصلاحيات للوكالتين في مجال قطاع المحروقات، إلا أنه وخلال سنة 2012 بدأت تلوح في الأفق ملامح إجراء تعديلات جديدة على قانون المحروقات، فقد صادق مجلس الوزراء الجزائري في 17 سبتمبر 2012 على تعديل قانون المحروقات واعتبر بأن قانون 2006 هو المتسبب في كبح واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع خاصة أن الشركات الأجنبية انتقدت القانون وبشدة واعتبرته غير مشجع على الاستثمارات في الجزائر.

وبحلول 2013 صدر القانون رقم 01 - 13 الذي يعدل ويتمم القانون رقم 07 - 05 المؤرخ في 28 ابريل 2005والمتعلق بالمحروقات الذي يتضمن تعديلات وتكميلات على المادة 58 من القانون 05-07.

---

[1] بلقاسم سرايري، نفس المرجع ، ص: 97.

[2] عادل عمراوي، نفس المرجع، ص ص: 17،18.

[3] "**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**"، المادة 12 من القانون 05-07، الصادر بتاريخ 28 أفريل 2005 الموافق ل 19 ربيع الأول 1426هـ، العدد: 50 الصادر في 19 يوليو 2005، ص: 09.

المبحث الثاني: تجارب النرويج الإمارات والجزائر في التنويع الاقتصادي

يكتسي موضوع التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة، خصوصاً في ظل الاضطرابات الحالية التي تشهدها الأسعار العالمية للطاقات الناضبة، واقتناع الدول بوجوب عدم الاستمرار في اعتمادها عليها كمصدر رئيسي للثروة، وضرورة التوجه نحو التنويع الاقتصادي الذي يعمل على تحقيق عدداً أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد، التي من شأنها أن تعزز قدراتها الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية.

المطلب الأول: التجربة النرويجية في استخدام العوائد النفطية ومجالات التنويع الاقتصادي

بعدما أن أصبحت من الدول المصدرة للنفط في العالم، ومع التغيرات الكبيرة التي شهدتها السوق النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط، بدأت النرويج في استقبال إيرادات مالية ضخمة من القطاع النفطي والتي كان لها الأثر الفعال على الاقتصاد النرويجي، هذا ما أدى بالحكومة النرويجية إلى التفكير في كيفية الاستفادة من هذه العوائد بطرق تضمن لها الاستمرار باستغلالها على المدى الطويل.

1- **مفاهيم عامة حول صناديق الثروة السيادية:** قبل التطرق إلى ماهية صندوق الثروة النرويجي سنعرض نظرة عامة حول مفاهيم صناديق الثروة السيادية.

✓ عرف صندوق النقد الدولي (FMI) بالصناديق السيادية على أنها: "صناديق أو ترتيبات استثمار عامة ذات أغراض محددة مملوكة للحكومة وتحت سيطرتها، مهمتها الاحتفاظ بالأصول، وإدارتها، لأهداف اقتصادية كلية متوسطة وطويلة الأجل"[1].

✓ تعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ووزارة الخزانة الأمريكية الصناديق الثروة السيادية هي: "وسائط استثمار مملوكة للحكومة، يتم تمويلها من الموجودات الصرف الأجنبي تدار بشكل مستقل عن الاحتياطات الرسمية للسلطات النقدية"[2].

✓ كما عرفه المعهد الماكينزي الدولي صناديق الثروة السيادية بأنها: "تلك الصناديق الممولة من احتياطات البنوك المركزية وتهدف إلى تعظيم العوائد المالية بمحددات مخاطر معينة"[3].

---

[1] ماجد المنيف، "**صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الإيرادات النفطية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، تشرين الثاني- نوفمبر 2009، ص: 299.

[2] محمد حسين الجبوري وآخرون، "**التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقها في العراق**"، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء العراق، ص: 148.

[3] ماجد المنيف آخرون، "**الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية (حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي)**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، 2009، ص: 256.

➢ ومن المفاهيم السابقة يمكن تعريف صناديق الثروة السيادية بأنها: "حافظة استثمارية يتم من خلالها إدارة واستثمار الفوائض المالية التي تعود ملكيتها للدولة، سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية وذلك بغرض الاستغلال الأمثل لتلك الفوائض بما يحقق التوازن الاقتصادي للدولة المالكة له[1].

1-1- ماهية صندوق الثروة النرويجي: سنتطرق فيما يلي إلى أهم المراحل التي مر بها صندوق الثروة النرويجي[2]:

- **نشأة صندوق الثروة النرويجي**: لقد اعتمد البرلمان النرويجي القانون رقم 36 المتعلق بصندوق النفط الحكومي النرويجي يوم 22 جوان 1990 وتنفيذا لهذا القانون قام رئيس الوزراء النرويجي بتأسيس صندوق النفط الحكومي ، ويتمثل دخل الصندوق في صافي التدفق النقدي المركزي للحكومة من النشاطات النفطية، إضافة إلى عائد من استثمارات الصندوق.
- **أسباب إنشاء الصندوق**: يمكن تلخيص أهم أسباب إنشاء صندوق الثروة النرويجي فيما يلي:
  - الارتفاع في أسعار النفط أدى بالحكومة النرويجية إلى الحصول على إيرادات كبيرة.
  - انخفاض في القدرة التنافسية لصادرات البلد.
  - ارتفاع سعر صرف الكرونة النرويجية اتجاه عملات بلدان الجوار.
  - تجنب اقتصاد البلد من الآثار السلبية الناتجة عن إيرادات الموارد الطبيعية والمتمثلة بالأساس بالمرض الهولندي.
- **تطور صندوق الثروة النرويجي**: مرَّ صندوق الثروة النرويجي منذ نشأته سنة 1990 إلى سنة 2013 بمجموعة من المراحل نوجزها في الجدول التالي[3]:

الجدول(02-10): تطور قيمة صندوق الثروة النرويجي خلال الفترة (1996-2013) **الوحدة**: (مليار كرونة)

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
قيمة الصندوق	46	113	172	222	386	614
السنوات	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
قيمة الصندوق	609	845,3	1016	1399	1784	2019
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
قيمة الصندوق	2275	2640	3077	3312	3816	5038

المصدر: بناءاً على أعداد مختلفة من تقارير صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي النرويجي لسنوات مختلفة، تم الاطلاع على الموقع: **http://marketsvoice.com/blog** بتاريخ: 2017/04/01، بتاريخ: 19:17.

[1] أحمد نصير، سليمان زواري فرحات، مداخلة بعنوان: **"صندوق الثروة السيادية كمشروع مستقبلي للجزائر في ظل التحديات الراهنة"**، (الملتقى الوطني السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 03- 04 نوفمبر في جامعة حمة لخضر الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، 2016، ص: 03.

[2] محمد حسين الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 150، 151.

[3] Norges bank (investement management), **www.nebin.no/en/the fund/history**, 18/04/2017, 11:30.

من خلال الجدول يتبيَّن أن أهم المراحل التي مرَّ بها الصندوق أنه ينمو بشكل أسرع مما كان متوقعاً، بسبب التحويلات الرأسمالية الكبيرة من وزارة المالية، وذلك نتيجة لارتفاع خاصة في الفترة الممتدة 2000 إلى غاية 2008، وهي التي حطمت فيها أسعار الرقم القياسي في تاريخها.

1- آلية عمل واستراتيجيات صندوق الثروة النرويجي: إن صندوق الثروة النرويجي يعمل وفق آلية معينة حددها أخصائيون في هذا المجال، وكذا وفق استراتيجية محددة بدقة، وهذا من أجل الاستخدام الجيد لموارده، بما يضمن خدمة الأجيال القادمة في ذلك.

1-1 آلية عمل صندوق الثروة النرويجي: من أجل معرفة آلية عمل صندوق الثروة النرويجي يجب علينا أولاً الوقوف على أهم المبادئ الأساسية التي وضعت للصندوق، بحيث تتمثل هذه المبادئ في ما يلي[1]:

- يشمل دخل الصندوق كل عوائد النفط، وكذلك ربح الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق.
- لا يسمح للحكومة في أي سنة من سحب أية أموال من الصندوق تزيد على النقص في ميزانية الدولة الغير نفطية (أي الميزانية باستثناء كل ما يتعلق بصناعة النفط).
- كقاعدة عامة، اتفقت عليها الأكثرية من السياسيين في البلد، يجب أن لا يتجاوز النقص في الميزانية تحت الظروف الاعتيادية نسبة تزيد على 4% من الربح السنوي من الاستثمارات التي يتولاها الصندوق.

ويتضح مما ورد أعلاه، أن الصندوق في الواقع هو جزء لا يتجزأ من الميزانية، وما يحول إليه في النهاية مجموع الفائض من الميزانية العامة، بما في ذلك عوائد النفط[2].

الشكل(02-01): آلية عمل الصندوق في الأجل الطويل

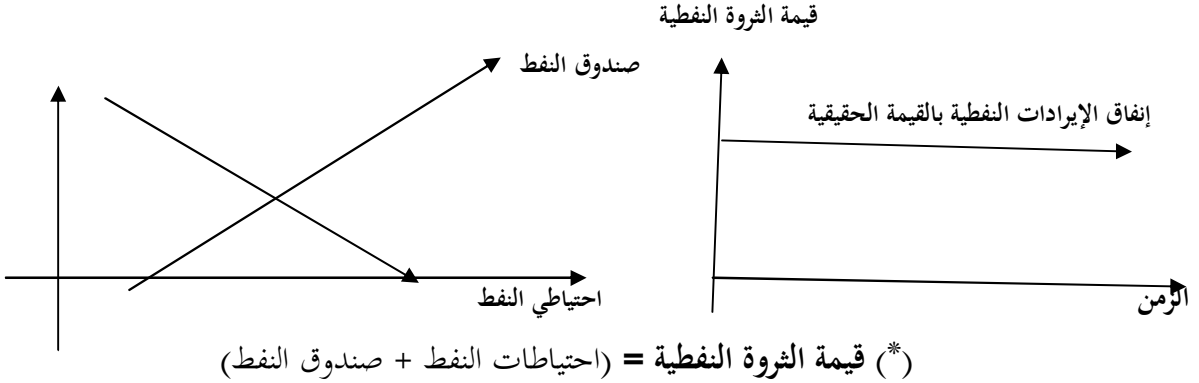

(*) **قيمة الثروة النفطية =** (احتياطات النفط + صندوق النفط)

المصدر: محمد حسين الجبوري وآخرون، "**التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقها في العراق**"، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء العراق ص: 154.

[1] فاروق قاسم، "**النموذج النرويجي– إدارة المصادر البترولية**"، سلسلة عالم المعرفة، العدد 373، الكويت، مارس 2010، ص: 404.
[2] نفس المرجع.

2-1- استراتيجيات صندوق الثروة النرويجي: إنَّ النشاط الرئيسي لصندوق الثروة النرويجي هو الاستثمار في الأسواق النقدية والمالية والدولية وبمختلف أدوات كلا السوقين، وهذا وفق استراتيجية محددة تضعها وزارة المالية لكونها الهيئة المكلفة بإعداد استراتيجية استثمار أصول الصندوق، بحيث يتم تطبيق هذه الاستراتيجية عن طريق بنك النرويج بصفته المسير الفعلي للصندوق، مع الإشارة إلى أن هذه الاستراتيجية ليست ثابتة وإنما هي متغيرة وفقاً للظروف الاقتصادية السائدة.

ويخضع صندوق الثروة النرويجي إلى رقابة البرلمان في سياسته الاستثمارية، هذا ما أضفى المزيد من الشفافية في إدارة واستثمار أموال الصندوق، وترتكز هذه الاستراتيجية على مجموعة من المبادئ نوجزها في ما يلي[1]:

✓ اقتصار نشاط الصندوق على الاستثمار في الأسواق الخارجية ومنع الاستثمار في أصول الشركات النرويجية وهي الشركات التي يقع مقرها في النرويج مهما كان مجال عملها الداخلي أو الخارجي.

✓ تحديد مكونات المحفظة الاستثمارية والأماكن الجغرافية لاستثمارات الصندوق.

✓ إعداد محفظة استثمار مرجعية للصندوق وإلزام البنك المركزي بضرورة التقيد بها من أجل التقليل من المخاطر المصاحبة لاستثمارات الصندوق.

✓ إضفاء الطابع الأخلاقي على استثمارات الصندوق بالامتناع عن الاستثمار في الشركات والبلدان التي تنتهك مجموعة من المبادئ الأخلاقية المحددة سلفاً من طرف الحكومة.

2- مجالات التنويع الاقتصادي في النرويج

يعدُّ الاقتصاد النرويجي اقتصاد رأسمالي حديث يرتكز بالأساس على قطاع الخدمات ومن ثم قطاع الصناعة وأخيراً على الزراعة وتتوزع نسبة مساهمة القطاعات الثلاث في تكوين GDP* كما يلي[2]:

- **قطاع الخدمات (57,8%):** والذي يضم تجارة الجملة والتجزئة، والخدمات المصرفية والتأمين والهندسة والنقل والاتصالات والخدمات العامة.
- **قطاع الصناعة(40,1%):** ويدخل ضمن هذا القطاع عمليات إنتاج وتكرير النفط والغاز، إذ يساهم النفط والغاز بحوالي 25 % من GDP وعلى هذا الأساس يشكل قطاع النفط والغاز تقريبا 36 % من القطاع الصناعي.

---

[1] نبيل بوفليح، "**دور الذكاء الاقتصادي في تحسين أداء صناديق الثروة السيادية – صندوق الثروة السيادي النرويجي نموذجاً** "، الملتقى الدولي السادس حول الذكاء الاقتصادي والتنافسية المستدامة في منظمات الأعمال الحديثة يومي 06 و 07 نوفمبر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2012، ص: 08.

* **الناتج المحلي الإجمالي**": هو مجموعة القيمة النقدية أي السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة لاقتصاد ما خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة.

[2] متابعات اقتصادية، مقالة بعنوان: "**التنويع في الاقتصادي في النرويج**"، تم الاطلاع على الموقع: **www.iea.org** ، بتاريخ: 2017/04/19، على الساعة: 11:00.

- **قطاع الزراعة:** حيث لا يساهم في تكوين GDP للنرويج سوى بنسبة 2,1%.
- **قوة العمل:** فتبلغ 2,59 مليون وتتوزع قطاعيا كما يلي: الخدمات(76%)، الصناعة (21,1%)، وأخيراً القطاع الزراعي(2,9%).

المطلب الثاني: التجربة الإماراتية في استخدام العوائد النفطية ومجالات التنويع الاقتصادي

إن دراسة سبل تنويع الاقتصاد عن طريق تطبيق سياسات تنموية تهدف إلى بناء اقتصاد تقل فيه هيمنة الموارد الطبيعية ويحقق الاستقرار والنمو الاقتصادي. وانطلاقاً من التجارب الدولية الرائدة لدول حققت هذا التنوع فإنه يتم التطرق إلى سياسات التنويع العربية وبالتحديد دولة الامارات العربية التي تُواجه تعميق هذا التنوع في العديد من المجالات.

1- ماهية صندوق الثروة السيادي الإماراتي:

بسبب اختلاف التعريفات وعمومياتها، فإن البعض لا يفرق بين تلك الصناديق العائدة إلى البلدان النفطية، التي تنتج مواردها من إنتاج وتصدير المورد الناضب (كبلدان الخليج العربي)، وتلك العائدة إلى حكومات دول تأتي بموارد صناديقها من فوائض في ميزانها التجاري، بسبب الزيادة في صادراتها وتراكم احتياطات الصرف الأجنبي لديها (مثل الصين وكوريا الجنوبية).

1-1- الصناديق الممولة عن طريق عوائد المواد الأولية (صناديق سيادية نفطية): وهي صناديق تكونها الدول المصدرة للمواد الأولية وأساسا النفطية أي أن مواردها تأتي أساسا من صادراتها النفطية. وذلك أنه تطرح أمام هذه الدول إشكالية وتيرة استغلال هذه الموارد التي يتسم معظمها بقابلية النضوب، وما إذا كان من الواجب إبقاء جزء منها في مكامنها كحق للأجيال اللاحقة، ولقد وجدت هذه الدول فكرة الصناديق حلاً للمحافظة على نصيب الأجيال في هذه الثروات بحيث يتم إحلال الموارد الطبيعية بشكل آخر من الأصول . ومن بين هذه الصناديق صندوق هيئة الاستثمار الكويتية، والصندوق النرويجي[1].

1-2- الصناديق الممولة بفوائض المدفوعات التجارية (صناديق سيادية غير نفطية): تتمثل مواردها أساًسا في فائض الميزان التجاري واحتياطات الصرف، مع العلم أن هذا النوع من الصناديق موجود في الدول غير

[1] عبد المجيد قدي، مداخلة بعنوان: "**الصناديق السيادية والأزمة المالية العالمية الراهنة**"، مؤتمر حول: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصاد الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس- لبنان، 14/13 آذار 2009، ص ص: 01، 02.

النفطية، على غرار سنغافورة والصين[1]، ذلك أن الحجم الإجمالي العالمي من احتياطات العملات الأجنبية للبنوك المركزية سرعان ما تعاظمت هذه الاحتياطات بحيث تجاوزت 7 تريليون دولار في سنة 2008، ولقد تزايد حجمها في سنة 2007 لوحدها بـ 1 تريليون دولار، وتملك الدول النامية5/4 هذا المبلغ، ولقد استطاعت الكثير من الدول غير النفطية تحقيق فوائض مالية هامة، خاصةً في أمريكا اللاتينية، بفضل تنافسيتها التصديرية على مستوى الأسواق العالمية بما يفيض عن احتياجاتها، مما دفعها إلى تحويل جزء من هذه الفوائض إلى صناديق سيادية، بعد أن وازنت بين الاحتفاظ بالمال كاحتياطيات نقدية أو استثمارها بما يحقق لها عوائد.

2- مجالات التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة

مزجت دولة الإمارات العربية المتحدة بين المهارات والخبرات التجارية لمواطنيها المكتسبة من كونها مركزاً للتجارة البحرية وصناعة اللؤلؤ منذ القدم، وبين العائدات النفطية التي بدأت تتدفق في عام 1962م، لخلق دولة رفاهية تتسم في الوقت نفسه باقتصاد متنوع. وأصبحت الدولة الآن مركزاً إقليمياً رئيسياً للصناعة والخدمات بفضل احتياطاتها الضخمة من النفط:

➢ **الصناعة:** يأتي اهتمام الدولة بتنمية القطاع الصناعي باعتبارها عصب الجهاز الإنتاجي وحجر الزاوية في تكوين ركائز اقتصاد إنتاجي حقيقي وقاطرة التنمية ومحركها الرئيسي، إذ انه القطاع الذي يمكن أن تقوم حوله كافة جهود التنمية، في إحداث طفرة تنموية وتحقيق مزيد من النمو بالمدى القصير والمتوسط.

وشهد قطاع الصناعة التحويلية خلال فترة 2001-2015 متوسط معدل نمو بلغ نحو 7.2% وتطورت نسبة مساهمتها في الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية لتصل إلى نحو 10% عام 2015[2].

➢ **الكهرباء والغاز والماء:** بلغ متوسط معدل نمو قطاع الكهرباء والغاز والماء خلال فترة 2001-2015 نحو 7.2% وتطورت نسبة مساهمته في الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية إلى نحو 10% عام 2015، وعلى الرغم من كون الدول نفطية إلا أنها تسعى إلى كونها واحدة من الدول الأكثر اهتماماً بمنافع وأهمية التنمية المستدامة وكعنوان يلخص محتوى رؤيتها المستقبلية "**الأجندة الوطنية 2021***".

---

[1] نبيل بوفليح، "**دور الصناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مجلة البحوث الاقتصادية العربية**"، العددان 48- 49، القاهرة، 2009-2010، ص: 100.

[2] "**تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة 2005-2010**"، مرجع سبق ذكره، ص:64.

* **الأجندة الوطنية 2021**: مخطط يهدف أن تكون دولة الإمارات ضمن أفضل دول العالم، من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحلول اليوبيل الذهبي للاتحاد.

أعلنت عام 2009 تخصيص استثمار تقدر ب نحو 50مليار دولار لمشروعات قطاع الطاقة الجديدة والمتجددة على مدار الاعوام2010-2015. ومحطتي "نور" و"شمس" للطاقة الشمسية بإمارة أبو ظبي وهي اكبر محطة لتوليد الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية في العالم[1].

➢ **السياحة:** شهدت دولة الإماراتنقلة هائلة بقطاع السياحة الذي بات خلال السنوات الماضية مورداً مهماً للدخل بالنسبة للدولة ككل وكل إمارة على حدا، وصارت الإمارات بسب التخطيط الجيد والرؤية المستقبلية بعيدة المدى، أهم وجهة سياحية في منطقة الشرق الأوسط، وصارت رابع اكبر وجهة في العالم من حيث عدد السياح الدوليين الوافدين إليها[2]، متفوقة على مدن سياحية عريقة مثل نيويورك، ميونخ، لوس انجلوس، أمستردام...الخ، ونجحت الدولة في فرض نفسها كواجهة سياحية مهمة، وأصبحت مركزاً لجذب الزوار من رجال الأعمال والسياح ومحبي التسوق وذلك بما تمتلكه من الإمكانات والمزايا مثل: وجود بنية تحتية متطورة من طرق وجسور ومطارات وفنادق وسائل واتصالات حديثة تضاهي الدول الكبرى في العالم.

من أهم المعالم السياحية: مسجد الشيخ زايد، قصر الإمارات، حصن المقطع، نخلة الجميرا، برج الخليفة، برج العرب، دبي مارينا، مربى الأحياء المائية.. الخ.

➢ **الخدمات (النقل والتخزين والاتصالات):** يعد قطاع النقل والتخزين والاتصالات من القطاعات الرائدة في تفعيل سياسة التنويع و ترسيخ دعائم اقتصاد المعرفة، وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي للقطاع خلال فترة 2001-2015 نحو11.4%، وتطورت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 7.7% عام 2001 إلى 9.7% في عام 2015، وتأتي الإمارات الأولى عربيا بمجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وحصلت على تصنيفات متقدمة بالتقارير العالمية المعنية الصادرة عن البنك والصندوق النقد الدوليين، كما كان للتطورات والانجازات بمجال النقل والخدمات دور في دفع الحركة الاقتصادية ودعم مساهمة القطاع في الناتج الإجمالي، ومن أهم تلك التطورات[3]:

- إنشاء مترو دبي في عام 2009.
- تعميم أسطول النقل الجماعي بإمارات الدولة.

---

[1] احمد ماجد، "**دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات ايجابية وريادة عالمية**"، إدارة التخطيط ودعم القرار، مبادرات الربيع الثالث، وزارة الاقتصاد، أغسطس 2016، ص ص: 21،22.

[2] برنامج محمد بن راشد آل مكتوم، "**دولة الإمارات العربية المتحدة، اكسبو 2020، دبي، الإمارات 2015**"، تم الاطلاع على الموقع: **http://www.hayyakom.ae**، بتاريخ: 2017/04/22، على الساعة: 00:15.

[3] احمد ماجد، نفس المرجع، ص ص: 22، 23.

- الشروع في إنشاء مطار آل مكتوم الدولي.
- تطوير قطاع الطيران المدني وتوسعة وتطوير وتحديث المطارات أهمها مطار أبو ظبي الدولي.
- زيادة الطاقة مناولة الحاويات بموانئ الإمارات الشمالية لاستيعاب حركة التجارة والسفر والسياحة.

المطلب الثالث: التجربة الجزائرية في استخدام العوائد النفطية ومجالات التنويع الاقتصادي

نظراً للعلاقة الطردية التي تربط كل من أسعار النفط والعوائد النفطية وكذا العلاقة الوطيدة التي تربط هذه الأخيرة والاقتصاد الجزائري، فهي تؤثر عليه إمّا سلباً وهذا في حالة تدهورها وإيجاباً في حالة زيادتها، هذا ما يجعل تطوُّر وازدهار الاقتصاد الجزائري مرهوناً بما تدره هذه العوائد النفطية من الأموال.

1- تكوين صندوق ضبط الموارد: تعتبر الجزائر من الدول المنتجة للنفط، والتي يعتمد اقتصادها بالدرجة الأولى على إيرادات سلعة وحيدة ألا وهي النفط، بحيث ومنذ سنة 2000 شهدت أسعار النفط ارتفاعات مستمرة، كان من نتائجها زيادة كبيرة في العوائد النفطية للدول النفطية عامة وللجزائر خاصة، فاقت في مقدارها كل التوقعات[1]. وعليه كان من الضروري إيجاد طريقة من أجل التحكم في هذه الموارد واستخدامها فيما يخدم الاقتصاد الوطني، من أجل التصدي إلى الظروف الداخلية والخارجية التي يمكن أن تحدث مستقبلاً، وعليه قامت الجزائر بإنشاء صندوق ليحتوي هذه الفوائض من الإيرادات النفطية أطلقت عليه ما يسمى "**بصندوق ضبط الموارد**" (FRR) "le fond de régulation des recettes". حيث قررت الحكومة الجزائرية إنشاء هذا الصندوق من أجل امتصاص هذه الأموال، وذلك بموجب القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق لـ 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000*، بحيث حدد هذا القانون نوع وأهداف ومجال عمل الصندوق وذلك من خلال المادة 10 والتي نصت على ما يلي: "يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد"[2].

2- **مفاهيم عامة حول صندوق ضبط الموارد:** لصندوق ضبط الموارد عدة مفاهيم نذكر منها ما يلي:

---

[1] عبد الهادي حاج قويدر، "**الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986–2009– دراسة تحليلية**"، (رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران)، 2011-2012، ص: 61.

* **قانون المالية التكميلي سنة 2000**: قانون رقم 2000-02 مؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 الموافق لـ 27 يونيو سنة 2000، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 28 جوان 2000، ص: 07.

- يعتبر صندوق ضبط الموارد إحدى الآليات المستحدثة بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000، وكان الهدف منه ضمان تمويل النفقات العامة في حال حدوث تقلبات في الإيرادات العامة والتي تنتج في الغالب عن تقلبات أسعار النفط[1].

- يعرَّف صندوق ضبط الموارد على أنه: " صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص، وأهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة أي أنها لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، كما أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية (البرلمان)"[2].

3- أهمية العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري: تعد الجزائر دولة نفطية، ذلك ان الهيكل الاقتصادي والاجتماعي فيها قائم على عوائد النفط الى جانب عوائد الغاز ولعل الشكل التقليدي للعلاقة بين النفط والتنمية هو توفير الموارد المالية للخزانة العامة من خلال عائدات صادرات النفط بما يساعد على زيادة حجم الاستثمارات فقط وإنما يشمل عناصر وموارد الاستهلاك السنة التي تحويها ميزانية الدولة. ويمكن إبراز أهمية عوائد النفط بالنسبة للاقتصاد الجزائري في النقاط التالية[3]:

- المساهمة الكبيرة لعوائد النفط في تكوين الناتج الداخلي الخام.
- تعد عوائدالنفط مصدراً هاماً لتكوين الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية.
- تعد عوائد النفط من أهم مصادر الإيرادات المالية للموازنة العامة للدولة.

وتكمن أهمية العوائد النفطية في الجزائر بالنسبة للاقتصاد الجزائري في ما يلي[4]:

✓ **المحروقات والجباية البترولية والتجارة الدولية:** تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 97,5% من الصادرات الجزائرية والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة، ومما يمكن استنتاجه من صادرات الجزائر أنها اعتمدت التصدير الأحادي مما يجعل الميزان التجاري جدُّ متأثر بأسعار البترول، أما بالنسبة للجباية البترولية والتي تعتبر طرف مهم في تطوير الاقتصاد الوطني، وتوجيه ودفع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، إذْ تتَّضح أهميتها في تمويل نفقات التجهيز، ففي سنة 2001مثلاً ساهمت ل 66%

---

[1] عبد المجيد قدي، مداخلة بعنوان: "**الاقتصاد الجزائري والنفط: فرص أم تهديدات**"، (المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، يومي 07 و 08 أفريل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف)، 2008، ص: 06.

[2] نبيل بوفليح، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية" الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر"**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم: علوم التسيير، جامعة الجزائر 3)، 2010-2011، ص: 220.

[3] عبد المجيد عثماني، "**اثر العوائد النفطية على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة(1990-2011)**"، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، شعبة: علوم اقتصادية، تخصص: اقتصاد وتسير بترولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة)، 2012-2013، ص ص: 24، 25.

[4] عبد اللطيف بن اشنهو، " **الجزائر اليوم بلد ناجح**"، بدون طبعة، ص: 40.

من مداخيل الدولة الضريبية، فهذه الحصة تعكس عدم استقرار الإنتاج الزراعي وهشاشة الخدمات الصناعة الحديثة، كما تساهم الجباية البترولية في إنعاش الاقتصاد الوطني خاصة من خلال الاستثمارات المحققة في مجال المحروقات.

✓ **المحروقات والقطاع الصناعي:** تكمن أهمية المحروقات في المساهمة في خلق وحدات صناعية والتموين بالتجهيزات اللازمة في إطار الوظيفة المالية لقطاع المحروقات، وفي التحويلات البتروكيماوية، كما تستعمل المحروقات كمادة أولية وسيطية في الكيمياء العضوية كتكرير البترول الذي يمكن من الحصول على قائمة طويلة من المنتجات النهائية (كالبنزين، البوتان، الزيوت)، حيث استطاعت الجزائر تحقيق الكثير من النمو.

4- أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري: إن الدراسات التي تتناول الاقتصاد الجزائري في معظمها استبعدت فرضية التأثر الاقتصاد الجزائري، بأثر الإنفاق، واثر حركة الموارد، في المقابل نجد أن توسع قطاع المحروقات، والمكانة التي يحتلها في هيكل الاقتصاد الجزائري. لمعرفة مدى تعرض الاقتصاد الجزائري لأثر المرض الاقتصادي الهولندي، سنقوم بدراسة القطاعات الاقتصادية الأخرى، والمتمثلة في قطاع السلع غير قابلة للتبادل، وقطاع السلع القابلة للتبادل، وهذا من خلال معرفة مدى مساهمتها في الثروة الوطنية، ومدى تأثرها بتوسع قطاع المحروقات[1]، أما في ما يخص قطاع المحروقات، فقد عرف هذا القطاع انتعاشاً غير مسبوق خلال فترة 2000-2013 ويساهم في أكثر من 30% من الناتج المحلي الخام.

☜ **قطاع السلع الغير قابلة للتبادل:** يتضمن هذا القطاع كل من قطاع البناء والأشغال العمومية، وقطاع الخدمات، وفيما يلي سنقوم بعرض التطورات التي طرأت على كل قطاع.

✓ **قطاع البناء والأشغال العمومية:** من خلال الجدول التالي سنقدم نسب المساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في بنية الناتج المحلي الخام خلال الفترة الممتدة من سنة 2000-2013 وهي فترة عرفت توسع قطاع المحروقات بعد الصدمة النفطية الموجبة

[1] بلقاسم زايري، "**المؤسسات–وفرة الموارد والنمو الاقتصادي: بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري**"، (المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة2001–2014، يومي: 11–12 مارس)،جامعة سطيف01، 2013.

الجدول (02-11): مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في بنية الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2000-2013.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
نسبة مساهمة البناء والأشغال العمومية في PIB	8.6	8.5	9.1	8.8	8.3	7.5	8
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
نسبة مساهمة البناء والأشغال العمومية في PIB	8.9	8.7	11	10.5	9.2	9.3	9.8

المصدر: بناءاً على التقريرين السنويين لبنك الجزائر ل 2000- 2013، تم الاطلاع على الموقع:

http://www.bna.dz/index.php/ar، بتاريخ: 2017/04/08، على الساعة: 15:12

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة تطور الذي عرفة قطاع البناء والاشغال العمومية ومساهمته في الناتج المحلي، حيث انتقلت النسبة من 8،6% سنة 2000 الى نسبة 9،8% سنة 2013 وهذا راجع الى البرامج الكبرى الموجهة لقطاع السكن، كما شهدت هذه الفترة تسجيل عدة مشاريع كبرى في قطاع الاشغال العمومية.

✓ **قطاع الخدمات:** يحافظ قطاع الخدمات العمومية على معدلات نمو مستقرة للسنوات المقبلة نتيجة الاستثمارات الضخمة التي رصدت في برنامج الاول لدعم النمو الاقتصادي 2001، والبرنامج الثاني المكمل لدعم النمو، والبرنامج الخماسي على مدى السنوات (2000- 2014)[1].

الجدول (02-12): نسب مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الخام في الفترة 2000–2012

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
نسبة مساهمة الخدمات في PIB	10.6	11.1	11.7	11.3	9.8	8.4	8.0
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**-**
نسبة مساهمة الخدمات في PIB	4..8	9.7	12.0	13.2	16.4	16.9	-

المصلو: بناءاً على التقارير السنويين لبنك الجزائر ل 2000-2012، تم الاطلاع على الموقع:

http://www.bna.dz/index.php/ar، بتاريخ: 2017/04/08، على الساعة: 18:02.

عرف هذا القطاع تطوراً ملحوظاً، غير انه عرف تدني في نسبة المساهمة ابتداء من سنة 2003، اذ تراجعت النسبة من 11.1% الى غاية 8% سنة 2006 وهي اقل نسبة سجله الاقطاع خلال الفترة، ومع بداية 2007 الى غاية 2012سجل ارتفاعاً كبيراً متأتيا من عودت المساهمة.

[1] فاتح خاير، "**اثر المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري لفترة 2000–2012**"، (مذكرة مقدمة نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص: ادارة وتسير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير)، 2013- 2014، ص: 83.

☜ **قطاع السلع القابلة للتبادل:** يدخل في حيز هذا القطاع كل من القطاع الصناعي، والقطاع الفلاحي:

✓ **الصناعة:** يعتبر هذا القطاع الاقتصادي في الجزائر من بين القطاعات الاقتصادية التي شهدت تدهوراً وتراجعاً، وهذا من مطلع السبعينات، فمن نسبة 19% كمساهمة في الناتج المحلي الخام خلال 1970 إلى 13% في بداية الثمانينات إلى 8.9% سنة 1999[1].

ومع بداية الألفية الثالثة استمرت الصناعة وحافظة على مسارها في التدهور، وهذا مع بداية ارتفاع أسعار النفط والتوسع الذي شهدته الجزائر في قطاع المحروقات وما انجر عنه من تأثيرات على القطاعات الاقتصادية الأخرى بالخصوص قطاع الصناعة، وهذا ما يظهره الجدول:

الجدول (02-13): نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الخام في الفترة 2000-2013

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
نسبة مساهمة الصناعة في PIB	7.3	7.4	7.4	6.6	6.2	5.3	5.3
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نسبة مساهمة الصناعة في PIB	5.1	4.7	5.7	5.0	4.6	4.6	4.5

المصدر: بناء على التقريرين السنويين لبنك لجزائر 2000-2013 ، تم الاطلاع على الموقع:

http://www.bna.dz/index.php/ar، بتاريخ: 2017/04/08، على الساعة:12:17.

من خلال الجدول التالي يتضح لنا التدهور المستمر في قطاع الصناعة والانحلال، وهذا يرجع إلى الاعتماد المستمر على قطاع المحروقات، وبهذا يبقى قطاع الصناعة في ذيل الترتيب من ناحية المساهمة في الناتج المحلي الخام، هذا ما يعطي صورة الحقيقية للقطاع الاقتصادي الذي يعتبر أساس النمو الحقيقي، لبنية أي اقتصاد.

✓ **الفلاحة:** بالرغم من الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تسخر بها الجزائر، من أراضي ومساحات صالحة للزراعة وتنوع مناخي يساهم في تنوع المحاصيل والمنتجات الفلاحي، إلا أن هذا القطاع لا يزال بعيداً كل البعد عن المستوى المطلوب بمساهمته المتدنية في الثروة الوطنية، وهذا ما يبينه الجدول الموالي[2]:

[1] محمد سعد عميرة، "**اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة: الانجازات المحققة والتطلعات المستقبلية**"، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2002، ص: 06.

[2] فاتح خاير، نفس المرجع، ص ص: 83- 85.

الجدول(02-14): نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الخام في الفترة 2000-2013

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
نسبة مساهمة الفلاحة في PIB	8.1	9.7	9.3	9.6	9.4	7.7	7.5
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
نسبة مساهمة الفلاحة في PIB	7.6	6.5	9.3	8.4	8.1	9.0	9.3

المصدر: بناء على التقريرين السنويين لبنك الجزائر 2000-2013، تم الاطلاع على الموقع:

http://www.bna.dz/index.php/ar، بتاريخ: 2017/04/08، على الساعة: 16:19.

شهد قطاع الفلاحة تطوراً في نسبة المساهمة في الناتج المحلي الخام خلال سنة 2001 وهي أعلى نسبة مساهمة خلال هذه الفترة تقدر ب9.7% وهذا أحسن من السنوات السابقة. ويرجع هذا التحسن إلى تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الذي انطلق في سنة 2000، والبرنامج التكميلي الذي خص به هذا القطاع في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، ولا يزال هذا القطاع مرتبط بالظروف المناخية بسب الجفاف خلال الفترة، لتعود سنة 2009 للارتفاع ورجع نمو هذا القطاع بسب وفرة الحبوب لتستقر نسبة المساهمة بحوالي 9%، ويعود السبب إلى ارتفاع منسوب الأمطار.

المبحث الثالث: مدى مساهمة الإيرادات النفطية في التنويع الاقتصادي للدول: النرويج، الإمارات العربية المتحدة، الجزائر

عرفت أسعار النفط خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين تطورات كبيرة وتقلبات حادة ومفاجئة، حيث شهدت منحاً تصاعدياً منذ 2002 وإلى غاية منتصف 2008، في حين أنها عرفت خلال النصف الثاني من سنة 2008 وبداية 2009 تقلبات حادة ومفاجئة، متأثرة بتداعيات الأزمة المالية، الأمر الذي أثر على حجم العائدات النفطية للدول العربية[1]، ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على كل من الاقتصاد النرويجي، الاقتصاد الإماراتي والاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: مؤشرات تطوُّر تجربة النرويج في التنويع الاقتصادي

تعدُّ نسبة مساهمة القطاع النفطي في الهيكل الاقتصادي النرويجي من أهم مؤشرات التنوع الاقتصادي، وتعكس هذه النسبة درجة التركيز في الاقتصاد المحلي، وكلما زادت النسبة زادت نسبة التركيز في الهيكل الاقتصادي، أي انخفاض درجة التنوع، والعكس صحيح.

أولاً: الأداء الداخلي

إن مؤشر الأداء الاقتصادي الداخلي للنرويج يتضمن مجموعة من المؤشرات التي تعبر عن الوضعية الاقتصادية للدولة وتتمثل هذه المؤشرات في كلّ من الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتبر كمقياس للنشاطات الاقتصادية، ومجموعة من المؤشرات الأخرى سنعرضها في ما يلي:

1- التغير في معدل نمو الاقتصاد النرويجي: حقق الاقتصاد النرويجي معدلات نمو في GDP للمدة (2000- 2010) والجدول التالي يبيِّن معدلات النمو الاقتصادي.

الجدول(02-15): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي النرويجي للمدة (2000- 2010) بالأسعار الثابتة لسنة 2011

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل النمو GDP%	3.254	1.99	1.502	1.014	3.864	2.739
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	-
معدل النمو GDP%	2.281	2.731	0.728	-1.709	0.347	-

[1] إبراهيم بلقلة، "**تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة**"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، مجلة الباحث، العدد 12، 2013، ص: 01.

المصدر: صندوق النقد الدولي-2011 للتوقعات الاقتصادية العالمية، تم الاطلاع على الموقع:
http://www.imf.org/external/arabic/، بتاريخ: 2017/04/10، على الساعة: 12:02.

يتبيَّن مما سبق ارتفاع في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007 مقارنة بعام 2001 بالرغم من ارتفاع أسعار النفط من نحو 20 دولار للبرميل إلى أكثر من 67 دولار للبرميل الواحد للمدة نفسها، أي أن هناك علاقة إيجابية بينهما، بينما عاد وانكمش بعد الأزمة المالية إلى 1.709 %- في 2009، هذا الانخفاض ناتج من تراجع الاستثمارات العقارية وانخفاض الطلب على السلع الاستهلاكية والمعمرة[1].

2- مساهمة النفط في إيرادات الميزانية العامة: تتكون إيرادات الميزانية العامة في النرويج من الجباية بنوعيها: الجباية العادية والجباية النفطية، إلاَّ أن نسبة مساهمة هذه الأخيرة في إيرادات الميزانية العامة تختلف من دولة إلى أخرى نتيجة لظروف كل بلد، وهذا ما يوضحه لنا الشكل الآتي:

الشكل(02-02): نسبة مساهمة القطاع النفطي في إيرادات الميزانية العامة للنرويج 2000-2012

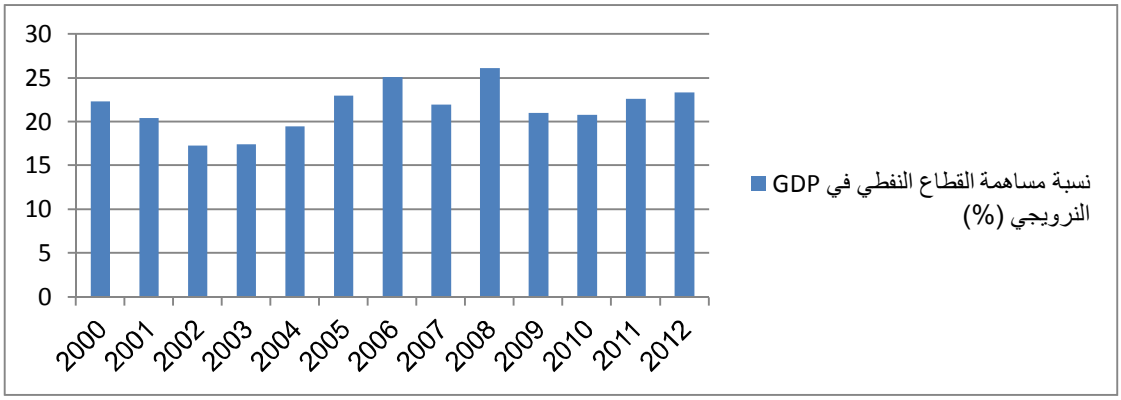

Source: Norges Bank Investment Management, The Norwegian Government Petroleum Fund Annual Report 2007-2013.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي النرويجي في سنة 2000 بنسبة 22.31%، وانخفضت انخفاضا طفيفا في السنوات الموالية، ثم عادت لترتفع من جديد في سنة 2006 بنسبة 25.15% وهي أعلى نسبة مساهمة شهدتها وهذا نتيجة لارتفاع أسعار البترول في تلك الفترة، ثم انخفضت سنة 2009 بنسبة 21.04%وهذا نتيجة للأزمة الاقتصادية، ثم ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً.

3- التغير في هيكل البطالة للنرويج: يعتبر هذا القطاع من القطاعات الحيوية في النرويج باعتباره يمثل جميع اليد العاملة الموزعة على القطاعات الأخرى، بحيث تختلف مساهمة كل قطاع عن الآخر في نسبة مساهمته في نسبة التشغيل الوطنية للدولة. لمعرفة نسبة التغير في هيكل البطالة النرويجي يجب علينا ملاحظة الشكل التالي:

[1] نوري محمد عبيد الكصب، "**التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية (المرض الهولندي، ولعنة الموارد، وعدم اليقين)**"، مرجع سبق ذكره، ص ص: 110، 113.

الشكل (02-03): التغيُّر في هيكل البطالة للنرويج 2000- 2016

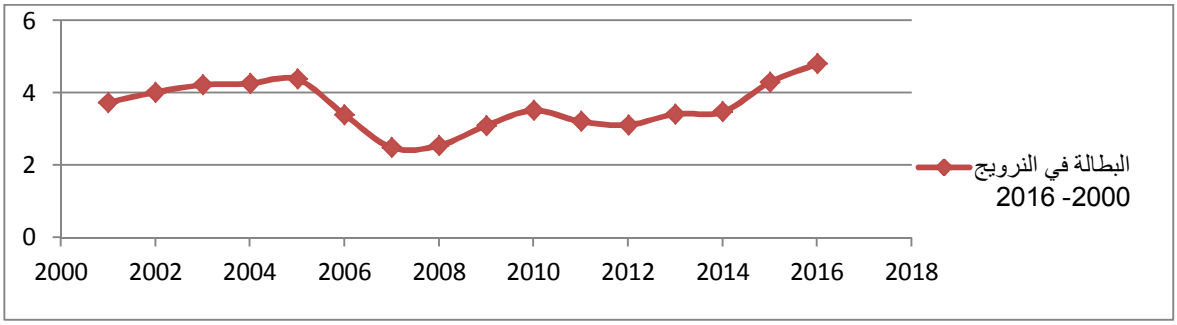

Source: Norges Bank Investment Management , Ibid.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن نسبة البطالة في النرويج خلال الفترة 2001 إلى 2005 في تزايد طفيف ومستمر حيث بلغت نسبة البطالة في تلك الفترة من 3.74% إلى ما نسبته 4.38% في سنة 2005، أما في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2007 وصلت نسبة البطالة إلى أدنى مستوياتها بنسبة قدرها 4.49% وذلك راجع إلى ارتفاع العوائد النفطية التي تساهم في زيادة فرص العمل و نسبة التشغيل، ومن سنة 2007 إلى 2016 عرفتنسبة البطالة تزايداً مستمراً نتيجة للأزمات النفطية.

4- التغير في هيكل التضخم للنرويج: الأعمال الرئيسية في النرويج هي البترول والغاز الطبيعي والشحن والتجارة. ومنذ اكتشاف النفط في حقل إيكوفسك في عام 1969، أصبحت صناعات البترول والغاز الطبيعي حيوية لاقتصاد النرويج، وبذلك ازدادت فرص العمل، ولكن أيضا ازداد التضخم والتعرض للتقلبات في السوق العالمية للنفط.وهذا ما سنحاول عرضه من خلال الجدول التالي:

الجدول(02-16) التغير في هيكل التضخم النرويجي سنويا %

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
التضخم	3.02	1.29	2.48	0.47	1.52	2.33	0.73	3.77
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
التضخم	2.17	2.40	1.30	0.71	2.13	2.03	2.17	3.55

المصدر: من إعدادا الطالبات بالاعتماد:

- مجموعة البنك الدولي 2016، تم الاطلاع على الموقع: **http://www.albankaldawli.org/** بتاريخ 2017/04/18، على الساعة 08:45

نلاحظ من خلال الجدول (02-16) أن معدل التضخم سجل أدنى مستوياته في سنة 2004 حيث وصلت نسبته إلى 0.47 % مقارنة بالسنوات السابقة، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول آنذاك، ولتعود

بالتراجع والارتفاع من جديد في سنة 2008 مسجلاً ما نسبته 3.77% وتعتبر اكبر نسبة منذ سنة 2000 ويرجع هذا الارتفاع الى الازمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008، كما شهد تذبذباً بين الانخفاض و الارتفاع المتواصل من سنة 2009 الى غاية 2016 متأثراً بأسعار البترول.

ثانياً : الأداء الخارجي

يتمثل في توفر بيئة اقتصادية وسياسية سليمة، إذ أن تنوع الاقتصاد النرويجي وقلة اعتماده على الريع البترولي مقارنة بمعظم البلدان النفطية يساهم في حماية الاقتصاد من خطر الصدمات الخارجية، ولذلك سنحاول التطرق إلى عرض أهم مؤشرات الأداء الخارجي للنرويج.

1- مساهمة القطاع النفطي في ميزان المدفوعات للنرويج: يعتبر ميزان المدفوعات بأنه سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة إلى التغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما، بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، وعليه سنحاول عرض مساهمة الإيرادات النفطية في ميزان المدفوعات للنرويج[1].

الشكل (02-04): مساهمة القطاع النفطي في ميزان المدفوعات للنرويج 2005-2015

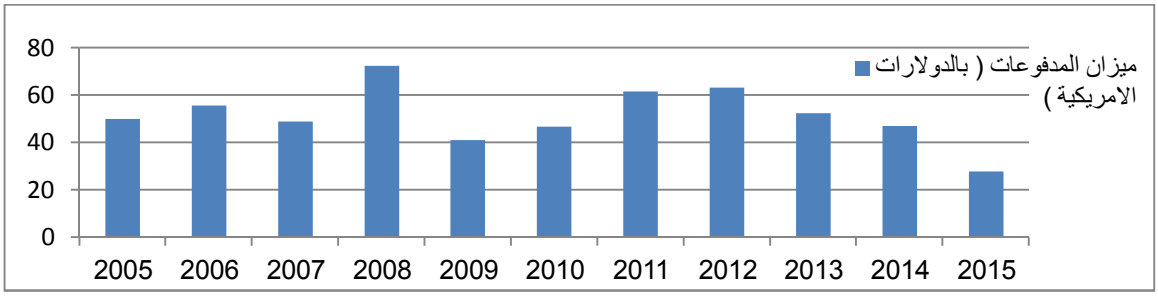

المصدر: صندوق النقد الدولي، 2015. تم الاطلاع على الموقع: **http://www.imf.org/external/arabic/**، بتاريخ: 2017/04/19، على الساعة:14:15.

من خلال الشكل (02-04) تبين أن مساهمة مؤشر الأداء الخارجي لميزان المدفوعات بنسبة كبيرة في الإيرادات النفطية حيث وصل 72.39 بمليارات الدولارات الأمريكية في سنة 2008 بالنسبة لمؤشر ميزان المدفوعات، في ما قيمته 27.73 مليار دولار سنة 2015 ويعود هذا الانخفاض الى التأثر بالأزمة النفطية لسنة 2014.

[1] وليد عيدي عبد النبي، "**ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي**"، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق، 2012، ص: 04.

2-التغير في أسعار الصرف للنرويج: تعتبر آلية سعر الصرف في النرويج العنصر المحوري في اقتصاد المالية الدولية، كما تعتبر عنصر القطب في الفكر المالي الحديث، ولها أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات للدولة وخصوصا تلك البلدان النامية[1].

الشكل (02-05): أسعار صرف اليورو– كرونة نرويجي- EUR/ NOK 2005–2017

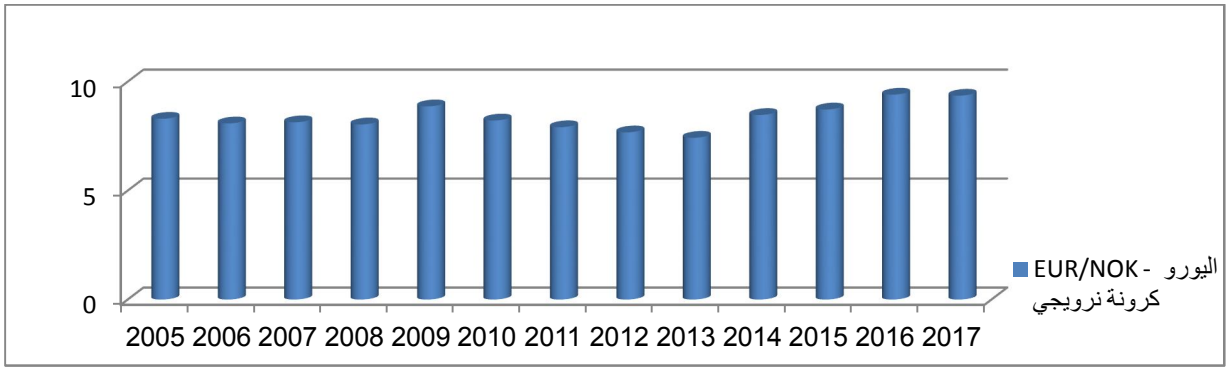

المصدر: تقرير الإحصائيات السنوي، "**النرويج كرون إلى الدول الأعضاء في منطقة اليورو**"، تم الاطلاع على الموقع: **https://sa.investing.com/currencies/eur-nok**، بتاريخ: 2017/04/29، على الساعة: 17:44.

نلاحظ من خلال الشكل (02-05) أن في الفترة من 2005 إلى 2008عرف سعر الصرف ثباتاً نسبياً نظراً للاستقرار في أسعار النفط، كما شهدت نسبة أسعار الصرف في الفترة 2009 إلى 2013 انخفاض مستمراً مسجلاً أدنى مستوى في سنة 2013 بنسبة 1 يورو ما يعادل 7.4218 كرونة نرويجية، وهذا راجع إلى انخفاض تقلبات السوق وارتفاع أسعار الأصول والموجودات، كما انعكست إيجاباً في الفترة الموالية من 2013 إلى يومنا هذا، حيث عرفت ارتفاعا في أسعار الصرف وذلك يعزى بتمتعها باقتصاد متنوع مما جعلها لا تتأثر بالأزمة النفطية.

المطلب الثاني: مؤشرات تطوُّر تجربة الإمارات العربية المتحدة في التنويع الاقتصادي

الحكمة والرشادة التي وظفت بها دولة الإمارات العربية المتحدة معظم إيراداتها النفطية لدعم التنمية ورفع مستوى النمو الاقتصادي ساعدت على بناء هيكل اقتصادي قوي وقطاعات اقتصادية حيوية وواعدة، وبنية تحتية علىحدأث المستويات العالمية رقيّ اً وكفاءةً وتقدماً، وساعد على بروزها كلاعب اقتصادي استراتيجي على المستوى العالمي، ومن خلال هذا المطلب سنحاول دراسة مؤشرات تطوُّر تجربة الإمارات العربية المتحدة في التنويع الاقتصادي.

[1] أويستن نورينج، "**التجربة النرويجية في التنوع الاقتصادي الخاص بالصناعة النفطية**"، قطاع النفط والغاز في الخليج العربي –الإمكانيات والقيود، ط1، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات البحوث الاستراتيجية، 2007، ص: 220.

أولاً : الأداء الداخلي

للتعرُّف على مدى ومصادر التطوُّر الاقتصادي الذي شهدته الدولة في ضوء خصائصها الاقتصادية الرئيسية التي تعكس الأداء الكلي والقطاعي في الاقتصاد الوطني.

1- **التغير في معدل نمو الاقتصاد الإماراتي:** يعبَّر الناتج المحلي الإجمالي عن النشاط الاقتصادي المحلي العام خلال فترة معينة، في العادة عام واحد حيث يعكس القيمة المضافة التي حققتها القطاعات الاقتصادية التي تشكل في مجملها هذا الناتج.

شكل(02-06): مساهمة الناتج المحلي الداخلي الإجمالي للإمارات 2008-2018

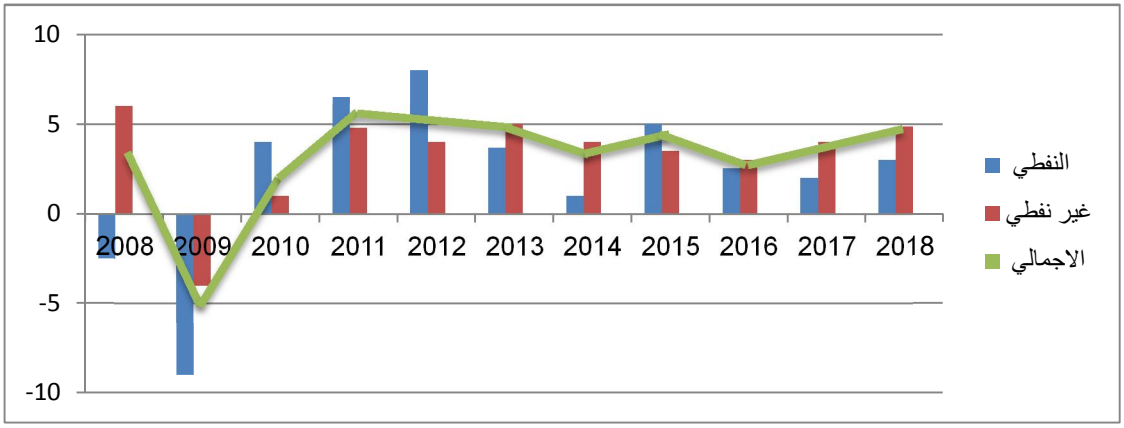

المصدر: المركز الوطني للإحصاء وتقديرات بنك الكويت الوطني، تقديرات وتوقعات، تم الاطلاع على الموقع: **https://www.csb.gov.kw/** ، بتاريخ: 2017/04/14، على الساعة: 13:52.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أنَّ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الإمارات يستجمع قوته بعد أن شهد تباطئاً دام عامين متتاليين، وذلك أثر تعافي القطاع الغير نفطي مقابل الاعتدال الذي شهده نمو القطاع النفطي. حيث يحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفاعاً ليصل إلى 3% في عام 2017 و4% في عام 2018 من نسبة تقدَّر عند 2.5% في عام 2016. وقد شهد الاقتصاد الغير نفطي بالمقابل تعافياً في عام 2017 ويحافظ على قوَّته تماشياً مع تسارع النشاط في القطاعات التي تشكل أهم محركات النمو[1].

2- **مساهمة الإيرادات النفطية للميزانية العامة في الإمارات العربية المتحدة:** تعبر دولة الإمارات كباقي دول الخليج، حيث تعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية في تمويل موازناتها العامة، إذ أن سلوك هذه

[1] **"المركز الوطني للإحصاءات والتقديرات بنك الكويت الوطني، تقديرات وتوقعات"، 2014**، بالاطلاع على الموقع التالي: **http://alqabas.com/**، بتاريخ: 2017/04/30، على الساعة: 10:01.

الأخيرة يتطوَّر تبعاً لسلوك العائدات النفطية. وفيما يلي سوف يتم عرض مساهمة الإيرادات النفطية للميزانية العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2016.

الجدول (02-17): مساهمة الإيرادات النفطية للميزانية العامة في الإمارات خلال(2001-2016)

الوحدة: مليار درهم

السنوات	الإيرادات الكلية	النفقات الكلية	رصيد الميزانية
2001	68633	95459	-26826
2002	57218	86616	-29398
2003	77012	91433	-14421
2004	94751	96274	-1523
2005	143905	104430	39475
2006	201166	125977	75189
2007	228750	159726	69024
2008	383936	275683	108253
2009	234475	390785	-156310
2010	282022	344036	-62014
2011	379865	451871	-72005.9
2012	412722	479349	-66627
2013	465353	493975	-28622
2014	427676	506926	-79250
2015	-	-	49100
2016	-	-	48550

المصدر: من إعداد الطالبات بالاستناد إلى المعطيات:

- الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء لدولة الإمارات العربية المتحدة، تم الاطلاع على الموقع: **www.fcsa.gov.ac** ، بتاريخ: 2017/05/06 ، على الساعة: 08:30.
- (-) الإشارة السالبة تعني حالة عجز.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن رصيد ميزانية الإمارات شهدت في الفترة من 2000 الى 2008 حالة عجز، أما رصيد الميزانية فقد كان فيها موجب وذلك خلال الفترة 2005 و 2008، حيث حققت الميزانية فيها اكبر فائض 108253 مليون درهم، وفي الفترة الموالية 2009 و 2014 عرف رصيد الميزانية حالة من العجز ايضاً لتعود وتحقق ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنتين 2015 و2016.

3-التغيير في هيكل البطالة للإمارات العربية المتحدة: تمثل العمالة الأجنبية جزءاً كبيراً من الطاقة العمالية في الإمارات العربية المتحدة، والذين تجذبهم فرص العمل والمشاريع والأنشطة الاقتصادية مشكلين نسبة 86% من سكان الدولة. ان ارتفاع اسعار النفط يعني ارتفاع عائداته وتزايد الاستثمارات التي بدورها تخلق مناصب شغل وتقلل البطالة، وخلال هذا سوف نسلط الضوء على التغيير في هيكل البطالة في الامارات العربية المتحدة.

الشكل(02-07): التغير في هيكل البطالة للإمارات العربية المتحدة 2000-2016

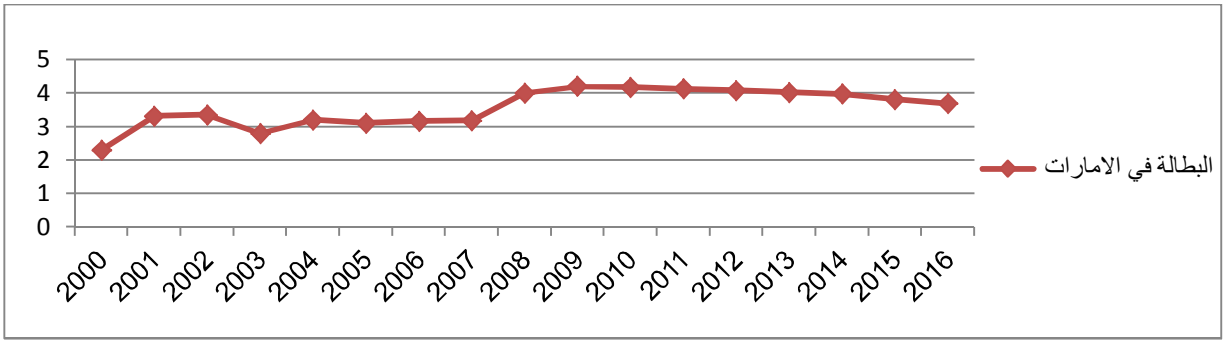

المصدر: مجموعة البنك الدولي 2016، تم الاطلاع على الموقع: **http://www.albankaldawli.org /** بتاريخ 2017/04/18، على الساعة: 09:10.

من الشكل السابق نلاحظ ان هناك علاقة بين إرتفاع أسعار البترول ومعدلات البطالة، حيث شهدت الفترة من سنة 2000 إلى 2003 يمكن ارجاع العلاقة عكسية بين اسعار النفط ومعدلات البطالة الناتجة عن العوائد النفطية، اما بالنسبة للفترة من سنة 2004 الى 2011 فتعود الى وجود علاقة طردية بين اسعار النفط ومعدلات البطالة الى الاعتماد الكبير الاقتصاد الاماراتي على العمالة الاجنبية حيث تنافس على فرص العمل امام العمالة الوطنية، اما في الفترة 2011 إلى 2016 ترجع هذه النسب المتقاربة الى التحدي الاقتصادي لدولة الامارات عن طريق زيادة التنويع الاقتصادي.

4-تطور معدلات التضخم لدولة الإمارات العربية المتحدة (2000-2015): إن التغير في معدلات التضخم لدولة الإمارات العربية المتحدة ينتج عن أثر تقلبات أسعار النفط على الارتفاع المتزايد والمستمر للمستوى العام للأسعار، ولتحديد التغير في معدلات التضخم سنحاول عرضها في الجدول التالي:

الجدول (02- 18): تطور معدلات التضخم لدولة الإمارات العربية المتحدة 2000-2015

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم%	1.35	2.80	2.92	3.12	5.04	6.20	9.29	11.13
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
معدل التضخم%	12.25	1.56	0.8	0.8	0.67	1.10	2.35	3.67

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على: مقالة بعنوان: "**الإمارات العربية المتحدة –التضخم**"، تم الاطلاع على الموقع: **ar.actualitix.com/country/are/ar-united-arab-emirates-inflation-rate-php**، بتاريخ: 2016/04/21، على الساعة: 17:12.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه ظل التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة في مدى يتراوح بين 1.35% إلى 3.12% خلال عام 2003 وارتفع بعد ذلك بنسبة كبيرة بلغت 11.13% في عام 2007، و12.25% في عام 2008 وذلك تماشيا مع الارتفاع المستمر لأسعار النفط خلال تلك الفترة، ويعزى ارتفاع معدلات التضخم إلى انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية. أما بالنسبة للفترة الموالية (2009-2015) فلقد شهدت انخفاض في معدلات التضخم في تلك الفترة بما يقارب 1%، في حين رجعت في ارتفاع بنسبة 2.75%.

ثانياً: الأداء الخارجي

إن التذبذب المستمر الحاصل على أسعار النفط يحتم دراسة أثره على القطاع الاقتصادي للدولة. ولذا سنحاول في ما يلي التعريج إلى مدى مساهمة الإيرادات النفطية على مؤشرات الأداء الخارجي بالنسبة للإمارات العربية المتحدة.

1- مساهمة الإيرادات النفطية في ميزان المدفوعات الإماراتي: يعدُّ ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي وبالعكس، لكونه ذلك السجل الذي تدرج فيه آل العمليات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزدوج فيها الدائنية والمديونية، وتتضمن حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال[1].

[1] وليد عيدي عبد النبي، نفس المرجع، ص: 01.

شكل(02-08): ميزان المدفوعات للإمارات العربية المتحدة للفترة 2000-2015

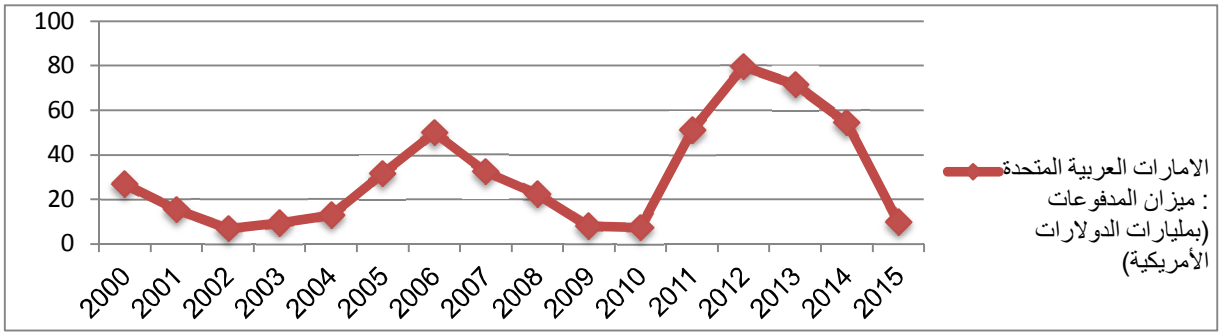

المصدر: صندوق النقد الدولي 2015، تم الاطلاع على الموقع: **http://www.imf.org/external/arabic/**، بتاريخ: 2017/04/19، على الساعة: 11:18.

نلاحظ من خلال الشكل السابق ان رصيد ميزان المدفوعات في تقلبات مستمرة بفوائض متفاوتة في الفترة الممتدة من 2000 و2002، يتبين ايضاً ان رصيد ميزان المدفوعات اخذ اتجاه تنازلي حيث انخفض من 26.25 سنة 2000 الى 06.87 مليار دولار سنة 2002وذلك تأثراً بانخفاض اسعار النفط والعائدات المترتبة عليه في تلك الفترة وشهد الرصيد تزايد سنه 2002 الى 2006،ثم انخفض بعد ذلك الى غاية 2009 بفارق 42.67 مليار دولار ليحقق اقل فائض في 2010 بمقدار 7.24 مليار دولار كما نلاحظ ان فائض الرصيد ارتفع الى غاية 2012 محققاً اكبر فائض بقدار 79.56 مليار دولار،[1] ثم اخذ اتجاهاً تنازلياً تزامناً مع الازمة النفطية وانخفاض اسعار النفط.

2-التغير في أسعار الصرف للإمارات العربية المتحدة: لقد تم ربط دولة الإمارات العربية المتحدة بالدولار الأمريكي منذ نوفمبر 1980 حيث يبلغ سعر الصرف حوالي 3.67 درهم للدولار الأمريكي الواحد. وإن هذا الربط يضمن لها الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة، وخاصة في ظل أسعار النفط المسماة بالدولار الأمريكي وعلى الرغم من التقلبات الكبيرة في هذه الأسعار مما أدى إلى تقليل مخاطر سعر الصرف وإلى تقليل حدة التذبذبات في العملات المحلية المقومة بالدولار إلى حد كبير[2].

[1] صندوق النقد الدولي 2016، تم الاطلاع على الموقع: **www.imf.org/external/arabic/**، بتاريخ: 2017/05/04، على الساعة: 20:45.

[2] إيمان عبد الكاظم جبار الكريطي، "**الجملة الخليجية المحلية الفرص والتحديات**"، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ص: 76.

الشكل(02-09): التغير في اسعار الصرف الإمارات العربية المتحدة 2000-2016

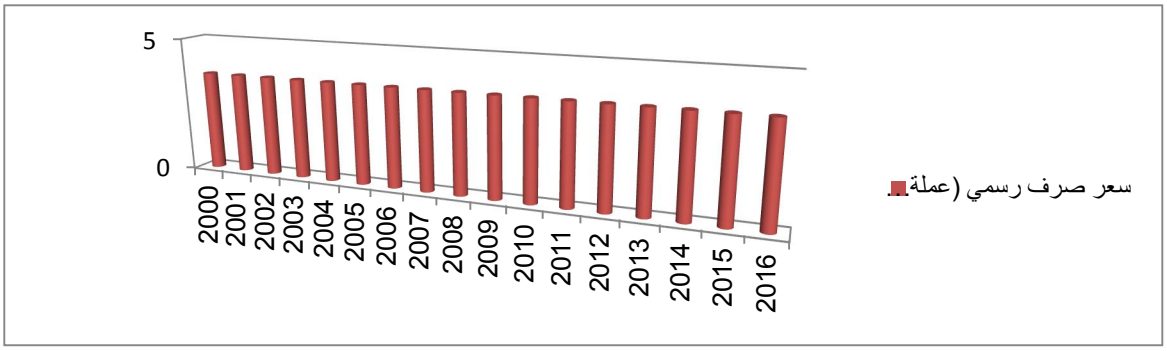

المصدر: مجموعة البنك الدولي 2016، تم الاطلاع على الموقع:**http://www.albankaldawli.org /** بتاريخ 2017/04/18، على الساعة:09:17

من خلال الشكل (02-09) نلاحظ ان سعر الصرف الإماراتي يتميز بالثبات المستمر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2016 كما هو موضح الشكل، وذلك نتيجة لربط درهم دولة الامارات بالدولار الامريكي، وهذا الثبات يضمن لها الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة.

المطلب الثالث: مؤشرات تطوُّر تجربة الجزائر في التنويع الاقتصادي

تعتبر الجزائر من بين الدول الريعية، والتي يعتمد اقتصادها بالدرجة الأولى على الإيرادات النفطية، إلا أن أسعار النفط تمتاز بحالة عدم استقرار وتذبذب مستمرة، وعليه فإن تحسين الأداء الاقتصادي هدف أي سياسة اقتصادية كانت، إذ يقصد بالأداء الاقتصادي هنا المؤشرات الاقتصادية الرئيسية (الداخلية والخارجية) التي تعتبر التركيبة التي من خلالها يمكن الحكم على الوضعية الاقتصادية السائدة.

أولاً: الأداء الداخلي

إن مؤشر الأداء الاقتصادي الداخلي قد تضمن الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتبر كمقياس للنشاطات الاقتصادية، كما تضمن الموازنة العامة والعمالة.

1- **مساهمة الإيرادات النفطية على الناتج الداخلي الإجمالي الجزائري (2001-2015)**: إن الناتج الداخلي الإجمالي في مفهومه العام يعبر عن مجموع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عادة تكون سنة، داخل الحدود الجغرافية لدولة ما[1]. وبما أن المحروقات هو الفرع الأساسي للاقتصاد الجزائري فخلال هذا الجزء سنحاول توضيح أثر التقلبات في أسعار النفط على الناتج الداخلي الإجمالي وما إذا كانت هناك علاقة فيما بينهما.

[1] علي المعمري، "**دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي**"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر)، 2007-2008، ص: 102.

الجدول(02-19): مساهمة الإيرادات النفطية على الناتج المحلي الداخلي الإجمالي للفترة (2000-2015)

الوحدة: مليار دج

السنوات	تطور الناتج الداخلي الإجمالي
2000	4123.50
2001	4227.10
2002	4522.80
2003	5252.30
2004	6149.10
2005	7562
2006	8514.80
2007	9352.90
2008	11043.70
2009	9968.025
2010	11991.56
2011	14588.53
2012	16208.60
2013	16643.84
2014	17205.11
2015	4155.2

المصدر: تقارير الديوان الوطني للإحصاء، حسابات اقتصادية 2000-2014، على الموقع: **www.ons.dz**، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2017/05/08، على الساعة: 15:28.

يتبين من الجدول اعلاه بأن الناتج المحلي الاجماليشهد تطوراً متزايداً ومستمر في الفترة 2000-2008، ونلاحظ ايضاً بأن هناك انخفاضاً حاداً للناتج المحلي الاجمالي خلال سنة 2009 وذلك راجع الى انخفاض اسعار النفط بقيمة 33.4 دولار للبرميل نتيجة للطفرة النفطية لسنة 2008، اما للفترة 2009 الى 2011 فقد شهدت قيم الناتج المحلي الاجمالي اتجاهاً تصاعدياً ليغير المسار بالمعاكس في الفترة الموالية 2011-2015 بسبب انخفاض اسعار النفط محدثة طفرة نفطية اخرة في اواخر 2014[1].

2- مساهمة الإيرادات النفطية للموازنة العامة في الجزائر: من المتعارف عليه أن الأصل في الموازنة العمومية هو تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة، أي مبدأ توازن الميزانية، ولكن هذا المبدأ ليس بالضرورة دوماً محقق، قد يختل التوازن بين الإيرادات والنفقات أما نتيجة عدم قدرة الدولة على جمع إيرادات كافية لتغطية

[1] عبد الحميد مرغيت، مقالة بعنوان: "**تداعيات انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي، الجزائر، ص ص: 01، 02.

نفقاتها، أو أنها تعتمد زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بقصد معالجة أزمة اقتصادية ما، وبهدف تحقيق أهداف اجتماعية يكون لها أثر إيجابي في الأجل البعيد، ويمكن إظهار ذلك فيما يخص موازنة الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول(02-20): مساهمة الإيرادات النفطية للموازنة العامة للجزائر 2010-2016 الوحدة: (مليون دج)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الموازنة العامة	-74	-63.5	-758.6	-75.42	-64.25	-109.04	-193.46

المصدر: - تقرير بنك الجزائر، على الموقع **www.bank-of-Algeria.dz**

- أطلس بيانات العالم، إجمالي الناتج المحلي، تم تصفح الموقع: **ar.knoema.com/atlos/**

من خلال الجدول نستخلص أن الموازنة العامة حققت عجز خلال جميع السنوات في الفترة المذكورة أعلاه، حيث اتسعت فجوة العجز ذلك سنة 2012 الذي يفسره تفاقم النفقات العمومية، التي قابلها زيادة طفيفة في إيرادات الدولة نتيجة لبرنامج المخطط الخماسي* الذي جلُّ أهدافه نفقات التسيير والتجهيز، هذه خصصت لها مبالغ كبيرة وهذا ما أدى إلى تحقيق العجز في رصيد الموازنة.

2- **التغيير في هيكل البطالة للجزائر**: تبرز أهمية التشغيل حسب القطاع كونها تعطي دلالات ومؤشرات عن مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في عملية التشغيل والتوظيف في الاقتصاد الوطني، وبالتالي مدى تأثيرها في تحسين مستويات المعيشة والتخفيف من الفقر، ولقد بينا من خلال الشكل (10-02) التغيير في هيكل البطالة في الجزائر [1]

الشكل (02-10):التغير في هيكل البطالة للجزائر 2001-2016.

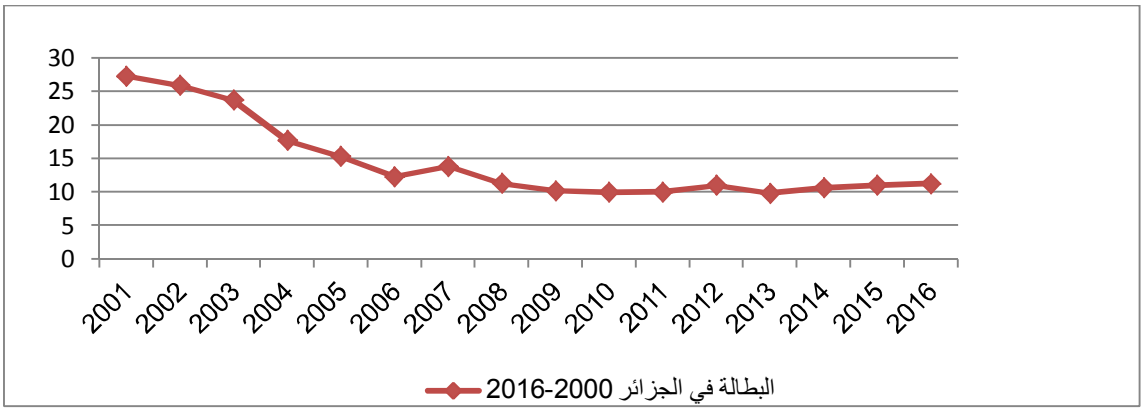

* برنامج المخطط الخماسي مكمل لبرامج سابقة ، حيث يهدف إلى زيادة التنمية في الجزائر.

[1] عبد العزيز عبدوس، "**سياسة الانفتاح التجاري وسوق العمل في الجزائر: دور الصادرات النفطية**"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 09، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2016، ص: 204.

المصدر: مجموعة البنك الدولي 2016، تم الاطلاع على الموقع:**http://www.albankaldawli.org** / بتاريخ 2017/04/18، على الساعة: 10:00.

من خلال الشكل السابق يتبين ان معدلات البطالة فيخلال هذه المرحلة انخفضت انخفاضاً كبيراً ومتتالياً ، فقد انتقلت من نسبة 27.3% سنة 2001 الى 9.8% سنة 2013 وهذا راجع إلى توجه الجزائر الى سياسة توسعية بزيادة الانفاق العمومي لانعاش اقتصادها حيث تتجلى في ثلاث برامج تنموية ، اما في فترة من 2013 الى 2016عرفت ارتفاعاً ملحوظاً نتيجة الطفرة النفطية لسنة 2014 ونتج عن ذلك سياسة انكماشية تقشفية.

4- **تطور معدلات التضخم لدولة الجزائر (2000–2015)**: إن حالات التضخم والكساد من التقلبات الاقتصادية الذي يجعله متذبذباً في الطلب والعرض على النفط مما يسبب في تقلبات في أسعاره، ففي حالة ارتفاع هذا الأخير يدعم التضخم وفي حالة انخفاضه يساهم في خفض معدلات التضخم، وهذا ما سنتطرق إليه بالنسبة للاقتصاد الجزائري كالتالي:

الجدول(02-21): تطور معدلات التضخم لدولة الجزائر 2000-2015

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم%	0.30	4.20	1.43	4.26	3.97	1.38	2.31	3.67
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل التضخم%	4.85	5.74	3.91	4.52	8.58	3.3	2.9	4.8

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

- تقارير الديوان الوطني للإحصاء، حسابات اقتصادية 2000-2014، تم الاطلاع على الموقع: **www.ons.dz**، بتاريخ: 2017/04/30، على الساعة: 23:15.
- جريدة الخبر اليومية الجزائرية، **ارتفاع معدلات التضخم إلى 8.9% مقابل 4.5%، سنة 2011**، تم الاطلاع على الموقع: **http://www.elkhabar.com/ar/autres_nouvelles**، بتاريخ: 2017/04/30، على الساعة 22:30، تم نشر المقال بتاريخ: 23 جانفي 2013، ص ص: 01، 02.

يتبيَّن من خلال الجدول السابق أن معدل التضخم في تذبذب مستمر، ولكنه دائماً موجباً ، ما يعني أن الأسعار في تزايد مستمر، ففي سنة 2000 انخفضت معدلات إلى أدنى مستوياتها 0.3%في ذلك تزامناً مع إنشاء صندوق ضبط الموارد الذي امتصَّ الفائض من ارتفاع أسعار النفط، وفي سنة 2003 و 2004 شهد التضخم ارتفاعاً مصاحباً لارتفاع النفط وذلك راجع لارتفاع الأرصدة الخارجية وضعف العملة الوطنية مما جعل التضخم يرتفع، أما في سنة 2012 وصل التضخم إلى أعلى مستوياته بسبب عوامل داخلية ومنها بالخصوص سوء تنظيم أسواق الجملة والتجزئة.

ثانياً : الأداء الخارجي

تعددت مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي الذي يتضمن ميزان المدفوعات، ويعتبر من أهم المؤشرات التي تعتمد عليها السياسة الاقتصادية، والذي يقوم بالتسجيل المحاسبي المنتظم لكافة العمليات الاقتصادية، ومجموعة القواعد لأنظمة الصرف التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف.

1- مساهمة الإيرادات النفطية في ميزان المدفوعات للجزائر: يعتبر ميزان المدفوعات مؤشر هام للدلالة على الوضع الخارجي للبلد ومع تطبيق الدولة لسياسة الإنعاش* خلال الفترة (2001-2014) تطورت العديد من المؤشرات وعلى رأسها ميزان المدفوعات وللوقوف على تطور أرصدة هذا الأخير سنقوم بعرض الجدول التالي:

الجدول رقم (02-22): تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2001 - 2016 **الوحدة:** مليار دولار أمريكي

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ميزان المدفوعات	7.57	3.66	47.7	9.25	94.16	73.17	55.29	99.36
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
ميزان المدفوعات	3.86	15.58	20.14	12.06	0.13	-1.32	-9.51	-27.23

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

- جميلة الجوزي، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث العدد: 11، 2012، ص: 235.
- 4، على الموقع: www.bank-of-Algeria.dz العدد: 08، سبتمبر 2009، ص: 15.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، **الإحصائيات المالية والنقدية**، على الموقع: www.bank-of-Algeria.dz العدد: 12، ديسمبر 2010، ص: 15.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، **الإحصائيات المالية والنقدية**، على الموقع: www.bank-of-Algeria.dz العدد: 16، ديسمبر 2011، ص: 15.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، **الإحصائيات المالية والنقدية**، على الموقع: www.bank-of-Algeria.dz العدد: 25، 28، مارس 2014، ص: 15.
- صندوق النقد الدولي، والكتاب السنوي لإحصاءات ميزان المدفوعات، وملفات البيانات، 2016.

من خلال الجدول رقم (02-21) أن رصيد ميزان المدفوعات الجزائري سجل في بداية برنامج الإنعاش سنة 2001 رصيداً قدر بـ 7,57 مليار دولار أمريكي، في حين أنه انخفض سنة 2002 إلى 3.66 مليار دولار أمريكي ليرتفع من جديد في السنوات 2003 إلى غاية 2008 بزيادة متفاوتة تقدر بمعدل 151.25%، حيث

* تعتبر إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب. ومن ثم، فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة.

بلغ رصيد ميزان المدفوعات سنة 2003 7,47 مليار دولار أمريكي وفي سنة 2008 وصل إلى 36,99 مليار دولار أمريكي، أما في سنة 2009 شهد رصيد ميزان المدفوعات انخفاضا شديد حيث وصل إلى 3,86 مليار دولا أمريكي نتيجة تأثر أسعار المحروقات بالأزمة المالية سنة 2008.

أما بالنسبة لسنتي 2010 و 2011فقد حقق ميزان المدفوعات رصيداً بلغ 15,58 و 20,14 مليار دولار أمريكي على الترتيب، في حين انخفض رصيد ميزان المدفوعات سنة 2012 وقدر بـ 12,06 مليار دولار أمريكي ليتدهور أكثر فأكثر سنة 2013 حيث بلغ 0,13 مليار دولار أمريكي، أما بالنسبة لسنة 2016 فقد حقق عجزاً قدر بـ 27.23 – مليار دولار أمريكي.

2- التغير في أسعار الصرف للجزائر:

يعرف سعر الصرف على أنه عدد وحدات عملة ما والتي استبدالها بوحدة واحدة من عملة أخرى، ويتأثر هذا الأخير بحجم المبادلات التجارية للدولة، وانتقال رؤوس الأموال منها وإليها ولذا تم اتخاذ سعر الصرف كمؤشر خارجي للجزائر لقياس تأثره بتقلبات أسعار النفط كون النفط العماد الأساسي لصادرات الجزائر.

الشكل(02-11): سعر صرف الجزائر للفترة 2000-2016

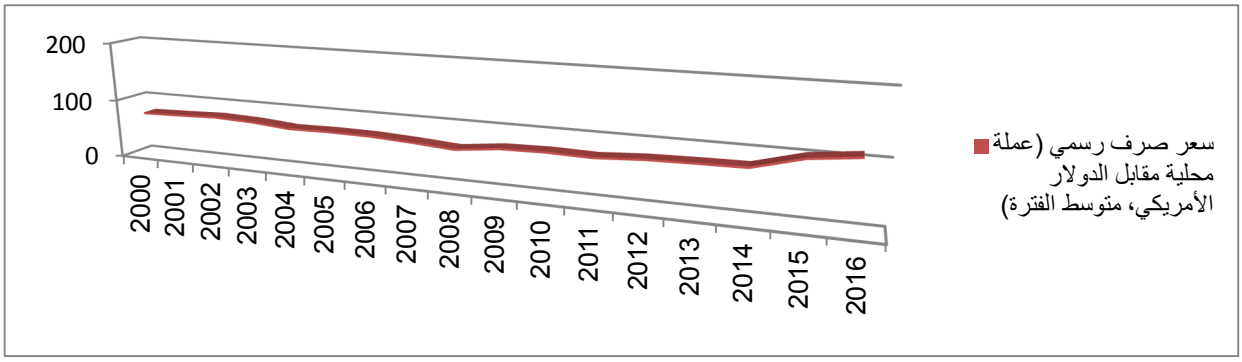

المصدر: صندوق النقد الدولي، والكتاب السنوي لإحصاءات ميزان المدفوعات، وملفات البيانات، 2016، تم الاطلاع على الموقع: **http://www.albankaldawli.org/** بتاريخ 2017/04/18، على الساعة: 10:12.

يوضح الجدول السابق تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي يبين ان الدينار الجزائري سجل استقرار نسبي خلال الفترة من 2000 الى 2007 وهذا الاستقرار ناتج عن الفائض المسجل في الميزان التجاري، كما سجل في 2008 ارتفاع في قيمة الدينار مقابل الدولار حيث وصل 64.58 دج مقابل 1 دولار امريكي ويعزى ذلك للارتفاع الشديد الذي عرفته اسعار النفط آن ذاك، ولكن سرعان ما عرف الدينار الجزائري انخفاضاً شديداً من جديد مقابل الدولار خلال الفترة من 2009 الى 2016 حيث سجل 109.44 دج مقابل 1 دولار ويرجع ذلك للأزمة النفطية الأخيرة.

الخلاصة:

يعتبر النفط بالنسبة للدول المنتجة للنفط له لاسيما العربية منها المحرك الأساسي للاقتصاد، وتمثل عوائده أهم المداخيل لهذه الدول حتى أصبحت تسمى بالدول الريعية. ومن خلال ما تطرقنا له في هذا الفصل اتضح أن الجزائر والإمارات والنرويج يتشاركون مع تلك الدول في هذه السمة، وهناك علاقة ارتباط تشابكيه بين اقتصادهم الوطني وقطاع المحروقات حتى أصبح تحديد وضعية الاستقرار أو الاختلال الاقتصادي لهاته البلدان يتوقف على حركة أسعار النفط وقيمة صادراته وعوائده، مما أثره على أداء اقتصادهم الداخلي والخارجي وجعل كل منهم عرضة للصدمات الخارجية.

كما استخلصنا أيضاً من دراستنا لهذا الفصل إلى أن تجربة كل من النرويج والإمارات العربية المتحدة في مجال استخدام العوائد النفطية والتنويع الاقتصادي، تجارب حازت على نجاح عالمي باهر بشهادة خبراء دوليين مختصين في هذا المجال، بعكس التجربة الجزائرية التي مازالت فتية مقارنة بالتجربتين السابقتين الذكر، وكذا إلى النقائص التي تحتويها في هذا المجال، والتي يجب معالجتها بالإضافة إلى أن نجاح أي بلد يعتمد أساساً على مدى سلامة وضعه الاقتصادي، ومن هنا يمكن القول أن معالجة تجربة الجزائر في مجال استخدام العوائد النفطية في التنويع الاقتصادي، يجب أن تتم بالموازاة مع معالجة الاختلالات التي يعاني منها اقتصادها وفي مقدمتها عدم الاعتماد الكلي على القطاع النفطي واستغلال القطاعات الأخرى لتحقيق عوائد أكبر.

لقد استحوذ سوق النفط العالمي على قدر كبير من الاهتمام، وحظي تطوره بمتابعة مستمرة لما يقوم به من دور حيوي في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي، فبالإضافة إلى تأثيراته الواضحة في اقتصاديات البلدان المستهلكة، يؤثر النفط بشكل حاسم في اقتصاديات البلدان المنتجة له، وعلى رأسهم النرويج، الإمارات العربية المتحدة والجزائر.

ولقد كان الهدف من وراء هذه الدراسة هو معرفة مدى مساهمة العوائد النفطية في الأداء الداخلي والخارجي لهذه البلدان وسياسات التنويع المتخذة لمواجهة هذه التقلبات، فعلى المستوى الدولي برزت أهمية الثروة النفطية في كونها مصدر الطاقة الرئيسي، وهذا ما جعل الدول الصناعية خصوصاً والتي تعتبر أكبر المستهلكين للطاقة تسعى جاهدةً للحصول على الإمدادات النفطية في وقتها وبأسعارها المناسبة، إلا أن الأزمات النفطية جعلت من التنويع الاقتصادي كحتمية ضرورية، وذلك لتوازن مؤشرات أداءها الاقتصادي الداخلية والخارجية.

❖ **اختبار صحة الفرضيات:**

من خلال ما تم عرضه في هذا السياق وقد تمت الإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية، كما تم اختبار صحة الفرضيات من عدمها، والتي وضعت كإجابة مبدئية للدراسة:

✍ **إثبات صحة الفرضية الأولى: والتي تنص "إن تقلبات أسعار النفط جعلت من الدول الريعية عرضة لصدمات خارجية، مما جعلها تتخذ جملة من التدابير وسياسة التنويع الاقتصادي لمحاولة تخفيف حدة هاته التقلبات على اقتصادياتها، فقامت بإنشاء صناديق للثروة السيادية وصندوق ضبط الموارد بالنسبة للجزائر، لجمع الفوائض المالية النفطية النفطية لمجابهة أخطار انخفاضات الأسعار"**. وبعد الدراسة التي أجريت تم تأكيد صحة أن الدول الريعية من أكثر الدول عرضةً لصدمات تقلبات الأسعار وذلك لاعتمادها الكبير على الإيرادات النفطية في تكوين إيراداتها العامة مما يجعلها أكثر تأثراً من باقي الدول بأي انخفاض مفاجئ قد يطرأ على السوق النفطية، مما سيأثر حتماً بالسلب على مستوى أدائها الاقتصادي الداخلي و الخارجي، ولتقليل من حدة مخاطر انخفاض أسعار النفط. كما عملت الإمارات العربية المتحدة أيضا على إنشاء أجهزة لاحتواء تقلبات الأسعار والتي كان أهمها جهاز أبو ظبي للاستثمار والذي كان هدفه استثمار فوائض العائدات النفطية لصالح الأجيال القادمة.

✍ **إثبات صحة الفرضية الثانية:** والتي تنص على: **" أن للتنويع الاقتصادي أهداف تسعى إلى تقليل مخاطر إحلال الطاقات البديلة محل النفط والفقدان التدريجي لدول الأوبك لحصتها في السوق النفطية العالمية، وكذلك تقليص دور الدولة في الاقتصاد وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص"**. وبعد

الدراسة التي أجريت تم تأكيد صحة أن من أهم أهداف التنويع الاقتصادي عدم ارتكاز الدولة على قطاع واحد "النفط"، مما يجعل اقتصادها هشاً وعرضة لتقلبات أسعار النفط فبإتباع سياسة التنويع تتمكن من مواجهة الأزمات النفطية بشكل سلس ولا تؤثر على إيرادات الدولة لاعتمادها على القطاعات البديلة.

✍ **إثبات صحة الفرضية الثالثة:** والتي تنص على: **"هناك تفاوت في مساهمة العوائد النفطية على مؤشرات الأداء الداخلي والخارجي لكل من الدول الثلاث"**. وبعد الدراسة التي أجريت تم التأكد من وجود تفاوت بين اقتصاديات كل من النرويج والإمارات العربية المتحدة والاقتصاد الجزائري، حيث يعتمد هذا الأخير على قطاع المحروقات بنسبة 98% وهذا ما يجعله هشاً وعرضة للصدمات النفطية. على عكس اقتصاديات كل من النرويج والإمارات العربية المتحدة التي تتمتع بقدرات اقتصادية كبيرة تساعدها على استدامة التنوع الاقتصادي، وإدامة التغلب على التحديات الناجمة عن وفرة الموارد النفطية.

❖ **نتائج الدراسة:** وبعد قيامنا بهذا البحث يمكننا تقسيم النتائج المتوصل إليها إلى نتائج نظرية ونتائج تطبيقية:

- **النتائج النظرية:** من خلال هاته الدراسة توصلنا إلى عدة نتائج نظرية، نذكرها فيما يلي:

✍ شهد السعر النفطي تطورات كبيرة مع مرور الزمن، هذا ما أدى إلى ظهور أنواع كبيرة منه.

✍ تعتبر العوائد النفطية إيرادات مالية تحصل عليها الدول المنتجة للنفط من خلال تسويق النفط كسلعة تجارية.

✍ تعتبر صناديق الثروة السيادية الأداة الأمثل لاستخدام العوائد النفطية.

✍ أن تعرض السوق النفطية إلى أي صدمة معاكسة، يؤدي إلى التأثير على العوائد النفطية ومنه على الاقتصاد الجزائري مباشرة.

✍ التنويع الاقتصادي هو سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة وجديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد.

✍ ينصرف التنويع الاقتصادي إلى الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد، التي من شأنها أن تعزز قدراتها الحقيقة ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية.

✍ وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجياً لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد.

✍ يتميز الاقتصاد النرويجي بتنوع قطاعاته الاقتصادية، وعدم اعتماده على النفط بالإضافة إلى تدفقات الإيرادات التي تتجه إلى صندوق الثروة النرويجي، الذي يعد مصدر وقاية للاقتصاد النرويجي في حالة حدوث أزمات اقتصادية وعند فناء النفط.

✍ عملت الإمارات على إنشاء العديد من صناديق الثروة السيادية وأهمها جهاز أبو ظبي للاستثمار (جهاز الأجيال القادمة) يهدف إلى جمع الفوائض النفطية واستثمارها وتكوين ثروة للأجيال القادمة.

- **النتائج التطبيقية:** مما سبق عرضه تمكنا من معرفة بعض أهم النتائج التطبيقية المتمثلة فيما يلي:

✍ أن المشكلة الحقيقية للجزائر في استخدامها لعوائدها النفطية تكمن في عجز سلطاتها العمومية عن تحويل فوائضها النفطية إلى مشاريع اقتصادية منتجة على المدى الطويل، والتخلي عن الاعتماد الشبه الكلي على قطاع النفط، وخلق صادرات خارج القطاع النفطي.

✍ اتبعت النرويج اتجاها مختلفاً عن بقية الدول النفطية الأخرى في استخدام العوائد النفطية، وذلك عن طريق عدم الاعتماد على النفط في تمويل ميزانياتها، إذ أبقت عوائدها النفطية في صندوق لا تأخذ منه إلا ما يعادل 4% من قيمة الثروة الإجمالية والباقي يستثمر للأجيال المستقبلية.

✍ إن للتقلب في السوق النفطي أثر بالغ على الاقتصاد الجزائري، مما جعل المؤشرات الاقتصادية ترتبط وتتذبذب وفقاً لتغيراته، أما بالنسبة للاقتصاد النرويجي والإماراتي نجدهما أقل وطئاً وتأثراً به، فبع الطفرة النفطية 2008 وانخفاض أسعار النفط انخفض الناتج الداخلي الإجمالي الجزائري بقيمة 1070.3 مليار دج في حين تراجع الناتج الداخلي الإجمالي الإماراتي بقيمة 256.64 مليار درهم.

✍ الاستثمار في القطاعات القابلة للتجارة الدولية يؤدي إلى التدفق المنتظم للعملة الأجنبية، واستقرار سعر صرف العملة المحلية، سوف يقلل التكلفة ويرفع الطلب على الصادرات، ويزيد من ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات الغير نفطية ويحقق اقتصاداً أكثر تنوعاً خالياً من ظاهرة المرض الهولندي.

✍ نستنتج من التجربة الجزائرية "لصندوق ضبط الموارد" وتجربة الإمارات والنرويج " صناديق الثروة السيادية"، أن الصندوق الإماراتي والصندوق النرويجي يتسمان بالوضوح والشفافية، وعليهم رقابة استثنائية ويهدفان لتحقيق تنمية مستدامة، أما بالنسبة للصندوق الجزائري فيتسم بالضبابية وعدم الإفصاح ولا يخضع لأي رقابة وأهدافه قصيرة الأجل.

❖ **التوصيات والاقتراحات:**

من خلال هذا البحث تبين لنا مدى اعتماد الاقتصاد الجزائري على إيرادات الصادرات النفطية، هذا ما جعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية كذلك كون هذا المورد مورداً ناضباً وفي أكثر السيناريوهات المتفائلة عالمياً لا يتجاوز العمر الافتراضي للنفط 130 سنة. لهذا وجب على الجزائر إيجاد بدائل تجنبها الاستمرار في الاعتماد الكلي على العوائد النفطية الذي أصبح الاقتصاد الجزائري فريسة لها. نقترح في هذا الصدد:

✍ حتمية انتقال الجزائر من اقتصادها الريعي إلى التنويع الاقتصادي باستغلال الطاقات المتجددة، وكذلك القطاع السياحي خاصة السياحة الصحراوية.

✍ الاقتداء بالاقتصاد النرويجي والاقتصاد الإماراتي، سياسة حقن فائض العوائد النفطية في قطاعات منتجة من شأنها خلق نمو ثابت ومستمر.

✍ ترشيد الإنفاق الحكومي وعقلنته، وتوجيهه نحو الاستثمار على المشاريع الصناعية من أجل النهوض بالقطاع الصناعي.

✍ تسليط رقابة محكمة واستثنائية على صندوق ضبط الموارد، وذلك لحماية المال العام والتحكم في توزيع نفقاته.

✍ استخدام الإيرادات النفطية في تطوير مراكز التدريب والبحث والتطوير، والابتكار وتكنولوجيا المعلومات من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري على هذه المراكز.

✍ تقليل الحكومة من اعتمادها المفرط على صندوق ضبط الموارد في تحقيق توازن الميزانية العامة، لاستثمار فوائضه في مشاريع تنموية.

✍ بالنسبة للنرويج عليها زيادة رفع قدرات المؤسسات النفطية والصناعية من خلال إعادة هيكلتها، والعمل على تحقيق التكامل الرأسي والأفقي، لتمكنها من تحقيق الإنتاج الأمثل، ولها القدرة على التحول من الصناعات التقليدية إلى صناعات أكثر تنوعاً، والتركيز على توجيه الجهود نحو تدويل هذه المؤسسات ودمجها في السوق العالمية أسوةً بالشركات السبع.

✍ الاستفادة من الإيرادات النفطية المتراكمة في صندوق النفط من خلال الاستمرار في تثميرها في الاقتصاد الدولي والمحلي واستثمارها في أصول إنتاجية طويلة الأجل.

❖ **آفاق الدراسة:** بعد هذه الدراسة، واستخلاص النتائج السابقة وتقديم الاقتراحات، باعتبار أن العديد من النقاط تتطلب تفصيلاً أوسع، او قد تطرأ تغيرات في الاقتصاد كون الموضوع حساس ومتجدد، هذا ما يستلزم وجود مواضيع تكون مثابة امتداد. من أهم هذه المواضيع نقترح:

- التنويع الاقتصادي في ظل تحديات الثروة الغير نفطية (الطاقات المتجددة)؟
- التنويع الاقتصادي من خلال تنمية الصادرات الصناعية والاقتداء بنموذج الإوز الطائر؟
- التنويع الاقتصادي في ظل تحديات انفصال المملكة المتحدة من أوروبا وأثرها على دول الاتحاد الأوروبي (دراسة نقدية)؟
- التنويع الاقتصادي في ظل تحديات استهداف التضخم (أخذ عينة من دول أمريكا اللاتينية)؟

قائمة المراجع

أولا: اللغة العربية

❖ **الكتب**

1. إبراهيم عبد الله إسماعيل، "**صناعة النفط العربية**"، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 1983.
2. اوستريفشيس بيتراس، بوزمان جون، "**اقتصاد الهند الدور والمستقبل في نظام عالمي الجديد مسيرة التنمية الاقتصادية**"، مركز الجزيرة للدراسات- الملفات البحثية- سلسلة دراسات القوى الصاعدة- خريف2009.
3. البار أحمد، **التطورات في سوق النفط**"، الطبعة الأولى، دار الفنون للطباعة والنشر، جدة، 1986.
4. برومبرغ دانيال، الايوبي عمر سعيد(المترجم)، **التعدد وتحديات الاختلاف للمجتمعات المنقسمة وكيف تستقر**"، دار الساقي، ط1، بيروت، 1991.
5. بن اشنهو عبد الطيف،" **الجزائر اليوم بلد ناجح**"، بدون طبعة.
6. بوالو جوزيف جان، كعدان صباح الممدوح(المترجم)، "**الاقتصاد الهندي**"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2011.
7. بيوار خنسي، "**البترول أهميته، مخاطره وتحدياته**"، دار ئاراس للطباعة والنشر، ط1، كردستان- العراق، 2006.
8. جبار الكريطي إيمان عبد الكاظم، "**الجملة الخليجية المحلية الفرص والتحديات**"، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
9. حميدي عبد الله، "**الهند اقتصاديا – الفرص والتحديات، جريدة الثورة يومية سياسية**"، تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، دمشق سوريا، 2007.
10. الخروشي محمد، **حروب الامتيازات وأسعار النفط في منظمة الأوبك**"، ط1، طرابلس،1970.
11. الخطيب أحمد شفيق، خير الله يوسف سليمان، "**الموسوعة العلمية الشاملة**"، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان.

12.الرفاعي حاتم، **البترول ذروة الإنتاج وتداعيات الانحدار**"، نهضة مصر للطباعة والنشر، ط 2، مصر، 2009.

13.سعد الله داود، **الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر(دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية)**"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، 2013.

14.السيد فتحي سامي،"**اقتصاديات الطاقة**"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2011.

15.الظاهر نعيم ، "**دراسات في الواقع العربي –التنموي– الاجتماعي**"، دار البازوري العلمية، عمان، الأردن، ط 1، 1998.

16.عبد الحليم سلطان صلاح الدين، **سلطة ولي الأمر في فرض وظائف مالية الضرائب (دراسة فقهية مقارنة)**"، ط1، سلطان للنشر، القاهرة، مصر، 2004.

17. عبد الله حسين، "**البترول العربي – دراسة اقتصادية سياسية**"، دار النهضة العربية، 2003.

18.عبيد الكصب نوري محمد،**التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية (المرض الهولندي، ولعنة الموارد، وعدم اليقين)**"، المكتب الجامعي الحديث، ط1، الإسكندرية، مصر، 2016.

19.عجمية محمد عبد العزيز وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الاستراتيجيات– التمويل– المشكلات**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2010.

20.القاسم فاروق، "**النرويج كسبت نعمة النفط وتجنبت نقمته**"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر، 2009.

21.محروس اسماعيل محمد، **اقتصاديات البترول والطاقة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، مصر، 1988.

22.محمد الخياط محمد مصطفى، **الطاقة، مصادرها، أنواعها، واستخداماتها**"، ديوان المطبوعات الجامعية، القاهرة– مصر، يوليو 2006.

23.مصطفى ديبون، "**ما هو البترول ؟**"، الديوان الوطني لحقوق المؤلف الجزائر، تسجيل قانوني بالمكتبة الوطنية الجزائر، رقم 80–280، ماي 1981.

24.نروينج اويستن، "**قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج – إمكانيات وقيود–(التجربة النرويجية في التنويع الاقتصادي الخاص بالصناعة النفطية)**"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2007.

25. نورينج اويستن، ، **"التجربة النرويجية في التنوع الاقتصادي الخاص بالصناعة النفطية"**، قطاع النفط والغار في الخليج العربي –الإمكانيات والقيود، ط1، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات البحوث الاستراتيجية، 2007.

❖ **المذكرات والاطروحات**

1. وحيد خير الدين،" **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، – دراسة حالة الجزائر"–** (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر – بسكرة)، 2012- 2013.

2. المعمري علي، **"دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي"**، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر)، 2007-2008.

3. سرايري بلقاسم، **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائرية في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية"**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة)، 2007-2008.

4. بن عوالي خالدية، "**استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج**"،(مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران2)، 2015-2016.

5. سليماني عبد الكريم، **دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الإيرادات النفطية العربية مع الإشارة حالة أبو ظبي"**، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر- بسكرة)، 2013-2014.

6. حمودي على ناجي، **"دراسة وتنفيذ وتحسين أداء محطة ضخ مياه تعمل بالطاقة الشمسية"**، (دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير في هندسة القوى الميكانية، كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية، قسم: القوى الميكانيكية، جامعة تشرين، اللاذقية- سوريا)، 2008- 2009.

7. عمراوي عادل، **بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية"**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: السياسة العامة والإدارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة)، 2015-2016.

8. بن ناجي حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر"**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: علوم اقتصادية، جامعة منتوري– قسنطينة)، 2007/2006.

9. حاج قويدر عبد الهادي، **"الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986–2009– دراسة تحليلية"**، (رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران)، 2011–2012.

10. بوفليح نبيل، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية" الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر"**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم: علوم التسيير، جامعة الجزائر 3)، 2010–2011.

11. عثماني عبد المجيد، **اثر العوائد النفطية على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة(1990–2011)**"، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، شعبة: علوم اقتصادية، تخصص: اقتصاد وتسير بترولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة)، 2012–2013.

12. الباجوري سمر حسن،**"أثر النفط على اقتصادات الدول الإفريقية الصغيرة"**، دراسة مقارنة بين كل من غينيا الاستوائية، وساوثومي، وبرنسيب، جامعة القاهرة، رسالة ماجستير، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية.

13. عبيد الكصب نوري محمد ، **أثر تقلبات الإيرادات النفطية على النمو الاقتصادي لجمهورية العراق للمدة 1990– 2008**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، رسالة ماجستير 2010.

14. مقليد عيسى، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"**، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، الجزائر)، 2007–2008.

15. خاير فاتح ، **"اثر المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري لفترة 2000–2012"**، (مذكرة مقدمة نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص: ادارة وتسير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير)، 2013– 2014.

16. المنيف ماجد، **"صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الإيرادات النفطية"**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، تشرين الثاني– نوفمبر 2009.

17. المنيف ماجد وآخرون، **"الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية (حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي)"**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، 2009.

18. ماجد أحمد، ، **"دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات ايجابية وريادة عالمية"**، إدارة التخطيط ودعم القرار، مبادرات الربيع الثالث، وزارة الاقتصاد، أغسطس 2016.

19. عبد النبي وليد عيدي، **"ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي"**، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق، 2012.

❖ **المحاضرات والملتقيات**

1- مخلفي أمينة، **"محاضرات حول: مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)– الجزء الأول"**، لفائدة تخصص اقتصاد وتسيير بترولي السنة الثالثة ليسانس LMD، قسم العلوم الاقتصادية، قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014.

2- بن حمودة محبوب، محريق عدنان، مداخلة بعنوان: **"التنويع الاقتصادي: مفهوم والأهداف والمبررات ومؤشرات قياسه مع الإشارة إلى للحالة الجزائر"**، (الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، فعاليات الملتقى يومي 03/02نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي)، 2016- 2017.

3- بن علي عبد الرزاق، الراشدي نجوى، **"عنوان المداخلة: التنويع الاقتصادي: المفهوم، الأهمية والمحددات"**، (الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، فعاليات الملتقى يومي 03/02نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي)، 2016- 2017.

4- بوفليح نبيل، **دور الذكاء الاقتصادي في تحسين أداء صناديق الثروة السيادية – صندوق الثروة السيادي النرويجي نموذجاً** "، الملتقى الدولي السادس حول الذكاء الاقتصادي والتنافسية المستدامة في منظمات الأعمال الحديثة يومي: 07/06 نوفمبر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2012.

5- بولافة حدة، مداخلة بعنوان: **"الإدارة المتكاملة للموارد المالية– تنمية الطاقة المائية والمحافظة عليها"**، الملتقى الدول حول: الأمن المائي: تشريعات الحماية وسياسات الإدارة، فعاليات الملتقى يومي

15/14 ديسمبر 2014، كلية الحقوق والعلوم السياسية مخبر الدراسات القانونية والبيئية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2014- 2015.

6- دبيش أحمد، بوقدوم مروة، مداخلة بعنوان: **"التنويع الاقتصادي، مؤشراته، محدداته وعلاقته بالتنمية"**، (الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، فعاليات الملتقى يومي: 03/02نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي)، 2016- 2017.

7- زايري بلقاسم، **"المؤسسات–وفرة الموارد والنمو الاقتصادي: بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري"**، (المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة2001–2014، يومي: 12/11 مارس)، جامعة سطيف01، 2013.

8- شراد غزلان وآخرون، ، مداخلة بعنوان: **"سبل الاستفادة من التجربة القطرية في التنويع الاقتصادي لتنمية الاقتصاد الوطني"**، المحور 5: عرض تجارب دولية في النمو والتنويع الاقتصادي ومحاولة الاستفادة منها مغاربياً، (الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، فعاليات الملتقى يومي 03/02 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي)، 2016–2017.

9- طير عبد الحق، سعودي عبد الصمد، **"مداخلة بعنوان: دور برامج الاستثمارات العمومية في زيادة التنويع الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 2001–2014"**، (الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، فعاليات الملتقى يومي 03/02نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي)، 2016- 2017.

10- عوض الخطيب ممدوح، **"التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"**، الرياض، 17/16 فيفري 2014.

11- قدي عبد المجيد، مداخلة بعنوان: **"الاقتصاد الجزائري والنفط: فرص أم تهديدات"**، (المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، يومي: 08/07 أفريل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف)، 2008.

12- قصاب سعدية، صديقي مليكة، مداخلة بعنوان: **"الاقتصاد الجزائري بين ضرورة التحكم في الإنفاق العام وحتمية التنويع الاقتصادي"**، (الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، فعاليات الملتقى يومي: 03/02 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي)، 2016- 2017.

13- نصير احمد، زواري فرحات سليمان، مداخلة بعنوان: **"صندوق الثروة السيادية كمشروع مستقبلي للجزائر في ظل التحديات الراهنة"**، (الملتقى الوطني السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي: 04/03نوفمبر في جامعة حمة لخضر الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، 2016.

14- وهيب عيسى الناصر، بوفلاسة حنان مبارك، **مصادر الطاقة النظيفة (أداة ضرورية لحماية المحيط الحيوي العربي)"**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- إدارة برامج العلوم والبحث العلمي- جامعة البحرين.

❖ **المقالات والمجلات**

1. باهي موسى، روابنية كمال، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية – حالة البلدان العربية المصدرة للنفط"**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، ديسمبر 2016.
2. بلقلة إبراهيم، "**تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة"**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، مجلة الباحث، العدد 12، 2013.
3. بن سانية عبد الرحمان، " **قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية"**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 11، جامعة غرداية، 2011.
4. بوفليح نبيل، "**دور الصناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مجلة البحوث الاقتصادية العربية"**، العددان 48- 49، القاهرة، 2009- 2010.
5. التوني ناجي، **"مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي"**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد 4، العدد 2، يونيو 2002، بيروت.
6. الجبوري محمد حسين وآخرون، **التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقها في العراق"**، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء العراق.

7. جريدة الخبر اليومية الجزائرية، **ارتفاع معدلات التضخم إلى 8.9% مقابل 4.5%، سنة 2011.**

8. جميلة الجوزي، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة،** مجلة الباحث العدد: 11، 2012.

9. زغيب شهرزاد، حليمي حليمة، **"القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري"**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 11، الجزائر، أوت 2008.

10. الشمري مايح شبيب، عبد الرضا أحمد عبد الرزاق، **ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق"**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد جامعة واسط – العراق، العدد 24، 2016.

11. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، **"المجلس التنفيذي الدورة الحادية والثمانون"** ، روما، 22/21افريل/ نيسان 2004.

12. عبدوس عبد العزيز، **"سياسة الانفتاح التجاري وسوق العمل في الجزائر: دور الصادرات النفطية"**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 09، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2016.

13. عساف نزار ذياب، عواد خالد روكان، **"متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر"**، المؤتمر العلمي الثاني، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، عدد خاص، العراق.

14. عميرة سعد محمد، **"اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة: الانجازات المحققة والتطلعات المستقبلية"**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2002.

15. فروحات حدة، **"الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر(دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر)"**، مجلة الباحث، العدد 11، مخبر الجامعة: المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر، 2012.

16. الفكيكي علي محمود، **"الجديد في علاقة الدول الصناعية في العالم العربي والتحديات المعاصرة"**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، عدد 82، 2003.

17. قاسم فاروق، **"النموذج النرويجي– إدارة المصادر البترولية"**، سلسلة عالم المعرفة، العدد 373، الكويت، مارس2010.

18.مرغيت عبد الحميد، مقالة بعنوان: "**تداعيات انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي، الجزائر.

19.مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، "**مستقبل الغاز الطبيعي في سوق الطاقة العالمية**"، أبو ظبي، ط 1، 2004.

20.معهد الدراسات المصرفية، "**إضاءات مالية ومصرفية – الذهب الأسود**"، **دولة** الكويت، السلسلة الخامسة، العدد6، يناير2013.

21.المعهد العربي للتخطيط، "**تجارب بعض الدول النامية في التنويع الاقتصادي**"، عرض وتحليل لأهم المؤشرات، الكويت.

22.المعهد العربي للتخطيط،" **تجارب بعض الدول العربية في التنويع الاقتصادي**"، عرض وتحليل لأهم المؤشرات، الكويت، 2014.

23.هيثم عبد الله سلمان، عبد الصاحب أحمد صدام، "**إمكانات أوبك الخليجية في السوق العالمية مع إشارة خاصة إلى نفط العراقي**"، مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 358، الخاص بشهر كانون الأول، ديسمبر 2008.

24.الوكالة الألمانية للطاقة، "**الطاقة المتجددة (تقنيات الطاقة المتجددة قصة نجاح ألمانية)**"، الوزارة الاتحادية للاقتصاد والتكنولوجيا، 2008.

❖ **التقارير و القوانين والمراسيم**

1. أطلس بيانات العالم، إجمالي الناتج المحلي.
2. بناءاً على التقريرين السنويين لبنك الجزائر ل 2000- 2013.
3. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، **الإحصائيات المالية والنقدية**، 2009-2014.
4. **تقارير الديوان الوطني للإحصاء، حسابات اقتصادية 2000-2014**.
5. تقارير الديوان الوطني للإحصاء، حسابات اقتصادية 2000-2014.
6. التقرير الإحصائي السنوي 2016لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(اوابك).
7. تقرير الإحصائيات السنوي،"**النرويج كرون إلى الدول الأعضاء في منطقة اليورو**".

8. تقرير العربي الموحد، "**تطور السوق البترولية العالمية وتأثيرها على الاقتصادات العربية**"، الفصل العاشر، الكويت،2011.

9. تقرير بنك الجزائر2000-2014.

10.تقرير: "**التطورات الاقتصادية الاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة2005-2010**"، إدارة التخطيط ودعم القرار، وزارة الاقتصاد، إصدار:2012.

11.**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**"، المادة 12 من القانون 05-07، الصادر بتاريخ 28 أفريل2005 الموافق ل 19 ربيع الأول 1426هـ، العدد: 50 الصادر في 19 يوليو 2005.

12.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد37، الصادرةبتاريخ28جوان2000.

13.صندوق النقد الدولي، 2015.

14.صندوق النقد الدولي-2011للتوقعات الاقتصادية العالمية.

15.**قانون المالية التكميلي سنة2000**: قانون رقم 2000-02 مؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 الموافق لـ 27 يونيو سنة 2000، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

16.مجموعة البنك الدولي 2016.

17.المركز الوطني للإحصاء وتقديرات بنك الكويت الوطني، تقديرات وتوقعات،2014.

18.الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2016.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

1. organization of opec, **Annual Statistical Bulletin**, 2009،2014.
2. Ecole Nationale Polytechnique, "**Les perspectives énergétiques à l'horizon 2020 dans un contexte de glopalisation planétaire**"
3. Gini coefficient Calculation, National ChengchiUniversity, Available online; www.google.com.
4. HosineMalti," **Histoire secréte du pétrole algérien"**, Marinoor, Alger, 1997.
5. Mustapha Baba-Ahmed," **L'algérie: diagnostic d'un non-développement, L'harmattan"**, Paris, France, 1999.
6. Ngodi," **Etanislas Pétrole et géopolitique en Afrique centrale"**, Paris, L'Harmattan, 2008.(Défense, stratégie et relation internationales.

7. Norges bank (investement management**), www.nebin.no/en/the fund/history**.
8. Norges Bank Investment Management, **The NorwegianGovernment Petroleum Fund AnnualReport 2007-2013**.
9. Revue de sonatrach**, "Faites connaissances avec les hydrocarbures**".
10. Statistical Yearbook of **Norway 2013 Statistic sentralbyr**, Olso – kongsvinger, November 2013.

ثالثا: المواقع الالكترونية

1.تم الاطلاع على الموقع:http://www.hayyakom.ae.
2.تم الاطلاع على الموقع :http://www.ahram.org.eg/News/.
3.تم الإطلاع على الموقع:http://mawdoo3.com.
4.تم الاطلاع على الموقع: http://www.albankaldawli.org.
5. تم الإطلاع على الموقع: "http://www.arab-oil-naturalgas.com/.
6.تم الإطلاع على الموقع: "،www.arab-api.org.
7. تم الإطلاع على الموقع: "http://mawdoo3.com/./
8. تم الإطلاع على الموقع: http://kenanaonline.com/./
9.تم الاطلاع على الموقع: ar.actualitix.com/country/are/ar-united-arab-emirates-inflation-rate-php
10.تم الاطلاع على الموقع: http://www.aljazeera.net/specialfiles.
11.تم الاطلاع على الموقع: http://www.almrsal.com/post/208386.
12.تم الاطلاع على الموقع:marketsvoice.com/blog.
13.تم الاطلاع على الموقع: www.alamuae.com.
14.تم الاطلاع على الموقع: www.iea.org.
15.تم الاطلاع على الموقع: www.imf.org/external/arabic.
16.تم الاطلاع على الموقع: www.un.org/ar/esa.
17.تم الاطلاع على الموقع:http://www.ahram.org.eg/News/.